جـــامعة وهـــران
كلية العلوم الإقتصادية،علوم التسيير و العلوم التجارية
المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستيرفي العلوم الإقتصادية
تخصص: إقتصاد دولي

الموضوع:

أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي
دراسة حالة الجزائر 1990-2010

من إعداد:
حداشي حكيم

تحت إشراف:
الأستاذ الدكتور: بن باير حبيب

2014/06/22

أمام لجنة المناقشة:
أ.د سالم عبدالعزيز.....أستاذ التعليم العالي.....رئيسا
أ.د بن باير حبيب.. .....أستاذ التعليم العالي.....مقررا
د عدوكة لخضر.....أستاذ محاضر أ.....مساعد المقرر
د تراري مجاوي حسين.....أستاذ محاضر أ.....مناقشا
د كيحل أمحمد.....أستاذ محاضر أ.....مناقشا.

السنة الجامعية 2013-2014

التشكـــرات

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...)

==الآية 19 سورة النمل==

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم بعميق شكري وفائق إمتناني و إحترامي ***للمشرف الرئيسي الأستاذ الدكتور بن باير حبيب والمشرف المساعد الدكتور: عدوكة لخضر*** على تفضلهما بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ماقدماه لي من يد العون والآراء القيمة والوقت الثمين، مما يجعلني عاجزا عن أن أوفيهما شكرهما، وما لي حيلة سوى أن أتوجه إلى المولى العلي القدير أن:

" ربي جازيهما عني خير جزاء "

حكيم

قـائـمـة الـجـداول و الأشـكـال

قـائـمـة الـجـداول:

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	هيكل الإنفاق العام في الدول العربية (2002-2007).	38
2	الزيادة المطلقة للنفقات العامة في بعض الدول العربية	77
3	زيادة النفقات العامة نسبة إلى إجمالي الناتج الوطني في بعض الدول العربية	78
4	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في بعض الدول الأوروبية في الفترة 2000-2005	93
5	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية	157
6	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2010 حسب القطاعات	160
7	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010	162
8	توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة 2000-2010	165
9	يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2010 PIB	169
10	مؤشرات تطور الصحة للفترة (2002-2010)	173
11	تطور قطاع التربية	175
12	تطور الناتج الداخلي الخام GDP	176
13	تطور نسبة النمو السنوية للناتج الداخلي الخام	176
14	أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة2001 -2009	178
15	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر (2000-2010)	181
16	تطور نسبة النمو السنوية للعمل	182
17	تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2000 إلى 2010	184

قـائـمـة الأشـكـال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
1	العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.	39

2	الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل الوطني	***40***
3	الفجوة الانكماشية	***46***
4	الفجوة التضخمية	***48***
5	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	***63***
6	يوضح متوسط الدخل الفردي الحقيقي	***76***
7	تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي	***108***
8	دالتا الناتج و الاستثمار في نموذج (Solow-Swan)	***122***
9	النمو و تراكم رأس المال نموذج AK	***125***
10	يوضح تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010	***163***
11	رسم بياني يوضح تطور العمالة في الجزائر للفترة (2000-2010)	***182***

فـهـرس الـمـحـتـويـات

قائمة الجداول و الأشكال 02
فهرس المحتويات 05
المقدمة العامة أ- ر
الفصل الأول: السياسة المالية في التطور الإقتصادي 10
تمهيد 10
المبحث الأول: المذاهب الفسرة لتطور دور الدولة 11
1. دور الدولة في النشاط الإقتصادي 11
1.1مفهوم الدولة 11
2.1 تطور دور الدولة 11
3.1 وظائف الدولة 18
4.1 أهداف و اجراءات تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي 19
2. السياسة الاقتصادية 21
1.2 تعريف السياسة الاقتصادية 21
2.2 إطار السياسة الاقتصادية 22
3.2 أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية 22
3. التنظيم الاقتصادي 23
1.3 أنواع التنظيمات الإقتصادية 24
2.3 تصنيف الأنظمة الاقتصادية 24
المبحث الثاني: المحطات الإقتصادية للسياسة المالية 27
1. مفهوم السياسة المالية وأهدافها 27
1.1 تعريف السياسة المالية 27
2.1 أهداف السياسة المالية 28
2. أدوات السياسة المالية وآلية عملها 30
1.2 أدوات السياسة المالية 30
2.2 آلية عمل السياسة المالية 36
3. طبيعة السياسة المالية في النظم الاقتصادية 37
1.3 السياسة المالية في النظام الرأسمالي 38
2.3 السياسة المالية في النظام الاشتراكي 38
3.3 السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية 39
المبحث الثالث: النفقة العمومية في الفكر الإقتصادي 42
1. النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية 42
1.1 تطور النفقات العامة 42
1.2 الإطار النظري للنفقات العامة 43
2. النفقة العمومية في تيارات الفكر الاقتصادي 47
1.2 نظرية النفقة العمومية في المدارس الكلاسيكية و النيو كلاسيكية 47
2.2 الإنفاق العام في الفكر الكينزي 48
3.2 النفقة العمومية بالنسبة للمذاهب الجديدة في الفكر الاقتصادي 48
3. ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه ومحداداتها 51
1.3 قانون فاجنر 51
2.3 عوامل زيادة النفقات العامة 52
خلاصة الفصل الأول 55
الفصل الثاني: الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي 56
تمهيد 56
المبحث الأول: لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه 57
1. تعريف النمو الإقتصادي 57
1.1 مفهوم النمو في التيار الرأسمالي 60
2.1 مفهوم النمو في التيار النيوكلاسيكي 61
2. قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالدخل الوطني 61
1.2 الدخل الوطني و علاقته بالنمو الاقتصادي 61
2.2 قياس النمو الإقتصادي 62
3.2 معوقات النمو الاقتصادي 63
3. عناصر ومؤشرات النمو الاقتصادي وتكاليفه 64
1.3 عناصر النمو الإقتصادي 64

فـهـرس الـمـحـتـويـات

2.3 مؤشرات النمو الاقتصادي 66
3.3 تكاليف النمو الإقتصادي 67
المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي 68
1. النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي 68
1.1 تحليل آدم سميث 68
2.1 تحليل ديفيد ريكاردو 69
2. الآراء الكينزية حول النمو الإقتصادي 70
1.2 آراء كينز 70
2.2 نموذج هارود- دومار 72
3. النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي 73
1.3 نظرية "W.W.Rostow" 73
2.3 نظرية نماذج التغيير الهيكلي 74
3.3 نظرية ثورة التبعيـــة الدوليّـــة 75
4.3 نظرية الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنمو 77
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي 78
1. النماذج النيوكلاسيكية للنمـو 78
1.1 نموذج سولو-سوان1956 78
2. نماذج النمو الداخلـي 83
1.2 النمو و المردودية السلميـــة 83
2.2 عناصر النمـــو الداخلـــي 86
خلاصة الفصل الثاني. 93
الفصل الثالث: تحليل لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر 94
تمهيد: 94
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة 95
1. أثر النفقات العامة في الناتج الوطني وعناصره 95
1.1 أثر النفقات الاجتماعية في الناتج الوطني 96
2.1 أثر النفقات الاقتصادية في الناتج الوطني 97
3.1 أثر النفقات العسكرية في الناتج الوطني 98
4.1 أثر النفقات العامة على تحويل عناصر الإنتاج 99
5.1 اثر النفقات في الاستهلاك الوطني 100
2. النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل الوطني 101
المبحث الثاني: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر 103
1. تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر 103
1.1 نفقات التسيير 104
2.1 نفقات التجهيز 107
2. تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز 109
1.2 تحليل تطور نفقات التسيير 109
2.2 تحليل تطور نفقات التجهيز 111
المبحث الثالث: تحليل كمي لبعض مؤشرات التنمية الاقتصاديـة و الاجتماعيـــة 115
1. تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 115
1.1 الناتج الداخلي الخام 115
2.1 الاستثمار العمومي 119
2.1 معدل التضخم 119
2. أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 120
1.2 معطيات عامة حول قطاع التشغيل 120
2.2 البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر 122
3.2 الاستثمار العمومي و البطالة 124
3. أثر الإنفاق الحكومي على الصحة و التربية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009 126
1.3 الصحة العمومية 126
2.3 التربيـــة 128
خلاصة الفصل الثالث 130
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي 131
قائمة المراجع 193

المقدمة العامة

تمهيد:

تلعب الحكومة دوراً محوريا في حياة الشعوب، بل وتقوم بحل المشكلات الاقتصادية القائمة بالمجتمع من خلال التدخل في السياسة الانفاقية كأحد أدوات السياسة المالية، كما يعتبر تحسين الأداء الإقتصادي هدف أي سياسة إقتصادية كانت، وتعمل على ضبط حركة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والسلوكية، وسيتم التطرق في هذا البحث إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر كإحدى السياسات التي تعالج المشكلات الاقتصادية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية لأدوات السياسة المالية توجد أثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929 ، إلا يمكن انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير **جون ماينرد كينز** في مؤلفه" **النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"**، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية لاقتصادية وخاصة في الدول الأخذة في النمو، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة ولزاما عليها أن تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

وركز الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار "كينز" على الإنفاق العام و أعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحقيق النمو الإقتصادي، بحكم أنه و إنطلاقا من مبدأ "الطلب يخلق العرض" فإن الإنفاق

العام وهو يمثل الطلب الحكومي يعتبر تحفيزا هاما للطلب الكلي، وهو الأمر الذي يولد إستجابة مقابلة من جانب العرض بشكل أكبر تزيد في الناتج الوطني.

و إنطلاقا من هذا يبرز النمو الإقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الإقتصادية القائمة و يعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الإقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة إقتصادية قائمة، حيث أنه من خلال إستهداف تحسين معدلات النمو الإقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة إستهداف تحسين مستوى معيشة السكان، توفير فرص عمالة و الحد من البطالة و تنشيط الأداء الإقتصادي من خلال زيادة الإستثمار و الإنتاج.

إذا كانت قضايا السياسة المالية تطرح نفسها وبشدة منذ بداية الثلاثينات من القرن الماضي في الدول المتقدمة فهي في الدول النامية تعتبر أكثر تعقيدا، فالموارد محدودة والضغوط الانفاقية متزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، والجزائر إحدى الدول النامية الذي يأخذ فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مأخذه العميق من التعقد، وينعكس ذلك في سياستها اقتطاعا وإنفاقا، فمن الملاحظ إن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب ازدياد الدولة بالوظائف العامة، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينارالجزائري وزيادة عدد السكان.

والجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية والايرادية بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، وقد تبنت في هذا الإطار منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام ممثلة في البرنامجين الضخمين اللذان أقرا خلال الفترة 2001-2009 وهما برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والهدف الرئيسي من ذلك هو تنشيط الإقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الإقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الإرتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة 2000-2010 وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

أ- إشكالية الدراسة:

يعد تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الإقتصادية، فإن أثر الإنفاق العام يمر عبر عدد من المتغيرات الإقتصادية حتى يؤثر على النمو الإقتصادي، وبالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادةالإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي، ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذا البحث والتي تبرز كما يلي:

كيف تؤثر سياسة النفقات العمومية على النمو الإقتصادي؟

وما أثر تطبيقها في الجزائر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2010؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وتحليلا في الإجابة عليها ومنها على سبيل المثال:

- هل هناك حدود لتدخل الدولة في الإقتصاد عن طريق الميزانية؟
- ماهية السياسة المالية وأهدافها؟
- ما دور السياسة المالية عموما و النفقات العامة خصوصا في إحداث النمو الإقتصادي؟
- هل زيادة حجم الإنفاق تولد آثارا إيجابية أو سلبية على الإقتصاد، أو النمو الإقتصادي على وجه التحديد؟
- ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي؟
- ما هي المتغيرات الإقتصادية التي من خلالها يمر أثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي؟
- ما مدى التأثير الذي ولده كلا من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية نبرز الفرضيات التالية:

_ العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الإقتصادي هي علاقة وحيدة الإتجاه وتكون من الإنفاق العام إلى النمو الإقتصادي.

_ نجاح السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي يتجلى من خلال إرتفاع معدل النمو الإقتصادي الفعلي.

_ يؤثر الإنفاق العام على النمو الإقتصادي فقط من خلال الإنفاق في شكل إستثمار عام.

_ يعتبر الإنفاق العام في الجزائر مكملا لإنفاق القطاع الخاص.

ب- ***أهداف البحث:***

ومن خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها محاولة الكشف عن أثر الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الإقتصادي، كما نسعى من خلال ذلك الهدف إلى التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الإقتصادي، وإبراز أهمية النمو الإقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الإقتصادية، بالإضافة إلى ماسبق يهدف البحث في نهايته إلى إقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة الإنفاقية في الجزائر و ذلك في ضوء المؤشرات و النتائج التي سوف تتمخض من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، كذا إبراز أثرهما على كل من الإستهلاك الخاص و الإستثمار الخاص و من ثم النمو الإقتصادي.

ت- أهمية البحث:

من الجانب النظري يتضح أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يفترض مراعاة عدة معايير، كما أن تطور الوقائع الاقتصادية قد انعكس على تطور علم المالية من علم يهدف إلى تأمين إيرادات عامة لتغطية نفقات عامة إلى العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسة الاجتماعية، فالنفقات العامة تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني، على الاستهلاك، على الادخار، وعلى الاستثمار وبالتالي تؤثر في التوازن الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الآثار التي تحدثها الإيرادات على النشاط الاقتصادي الوطني ولهذا تصبح موازنة الدولة ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة يفترض تفاعلها مع الحالة الاقتصادية للبلاد.

و تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز آلية تأثير سياسة الإنفاق العام التوسعية على النمو الإقتصاددي من خلال مضاعف الإنفاق العام، أما الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الإنفاق العام المطبقة في الجزائر على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1990-2010.

ث- تحديد إطار الدراسة:

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة لأخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسة السائدة في كل دولة، ومنه لا يمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم، وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية على الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني (فترة الدراسة)، تمتد فترة الدراسة لتشمل الفترة 1990-2010 أي عشر سنوات، وهي بهذه تحتوي فترة الإصلاحات المالية، حيث انتهجت سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط.

ج- مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب و دوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه و من هذه الأسباب ما هو موضوعي و ما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- الدور البارز الذي يؤديه الإنفاق الحكومي، حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، و قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الإقتصاديه لها أثر كبير. حيث على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً ولذلك فان لتوزيع الإنفاق دور كبير وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد ومثال آخر وهو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة.

باعتبارها مصدرا هاما لتمويل و تطوير القطاعات الاقتصادية و زيادة معدلات نموها.

- باعتبار الإنفاق العام موضوع الساعة و يشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

- الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة التي تعرف تطورات و تحولات متلاحقة.

ح- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان لدينا:

1- العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في قانون فاجنر

وقام بها آل الشيخ ، حمد محمد سنة 2001 ويرى الباحث أن الإنفاق الحكومي يؤثر وأيضا هو كذلك يتأثر بإعادة هيكلة الاقتصاد ومستوى التنمية الاقتصادية في الدولة.

كما يستدل بآراء الاقتصاديين حول العلاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري، الأول يتبناه الكينزيون بوجود توأمة بين العجزين منطلقين من متطابقة الدخل التقليدية ، في حين يميل أصحاب الرأي الآخر لمبدأ ريكاردو بعدم وجود تلك العلاقة معتمدين على أن المستهلكين يتمتعون بتوقعات رشيدة تستشف المستقبل .

2- "the Size and Growth of Government Spending"

وقام بها لاندوير سنة 1988 حيث يرى أن هناك قناتين رئيسيتين عن طريقهما يتم انتقال تأثير الإنفاق الحكومي على باقي أجزاء الاقتصاد ، ومن خلالهما يؤثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وهما : أولا أن الإنفاق الحكومي قد ينتج عنه خاصة في مجال الاستثمار، سلعا رأسمالية تسهم مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتدفع معدلات نموه كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الإنتاجية الحكومية، أو أن ينتج عنه سلعا وخدمات وسيطة تدخل وتساعد على زيادة الإنتاج في القطاع الخاص وتسهم بطريقة غير مباشرة في نمو الاقتصاد كما هو الحال بالنسبة للاستثمار في التعليم، والصحة ومشاريع البنية الأساسية .

ثانيا : هناك بعض التأثيرات السلبية لزيادة حجم القطاع الحكومي على كفاءة استغلال الموارد حيث تنتقل الموارد من القطاعات الإنتاجية الأعلى كفاءة إلى القطاع الأقل كفاءة .فزيادة الإنفاق الحكومي لاتعني بالضرورة زيادة إنتاج الحكومة من السلع العامة التي يستحيل تقديمها إلا عن طريق الدولة كالأمن، والدفاع، والقضاء، وغيرهما، وإنما تتعدى ذلك عادة إلى إنتاج سلع وخدمات يمكن إنتاجها بكفاءة أعلى بواسطة القطاع الخاص.

3- ""dépenses publiques et croissance : une étude économétrique su séries temporelles pour la Tunisie""

قام بها رياض بن جليلي سنة 2000 وجاءت إشكاليتها كمايلي:

ماهي العلاقة القائمة بين الإنفاق العام في شكل رأسمالي بشري وبنى تحتية والنمو الإقتصادي؟

وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

_ المساهمة الإنتاجية الإيجابية للإنفاق العام في شكل إستثمارات عامة كبنى تحتية وكذلك الإنفاق العام على رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في تونس.

_ وجود أثر خارجي إيجابي جد مؤثر للإنفاق العام كإستهلاك عام على النمو الإقتصادي.

_ عدم وجود علاقة بين إنتاجية عوامل الإنتاج كنسبة من الإنفاق العام و النمو الإقتصادي.

خ- منهج وأدوات الدراسة:

تحقيقا لهدف البحث وفي ضوء طبيعته وأهميته ومفاهيمه وفروضه وحدوده، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه، واختبار صحة الفرضيات المذكورة سابقا في ضوء ما يتوفر لنا من بيانات ومنه ركزنا في بحثنا هذا على:

-المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال السياسة المالية وتحقيق النمو وذلك لخدمة هدف البحث بغية توضيح مفهومها وأهدافها وخصائصها ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

-بالإضافة إلى المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وفي إطار الإشارة إلى واقع الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، والديوان الوطني للإحصائيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اتساع عنوان البحث وشموليته لن يتيح تعميق التحليل لواقع الاقتصاد الجزائري.

د- صعوبات البحث:

إنّ الصعوبات التي واجهناها في هذا البحث تتمثل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الميدان سواء في الجانب النظري و هذا في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد واجهتنا صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية.

ذ- محتويات الدراسة:

وقد إعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من ثلاثة فصول، كل فصل يسبقه تمهيد وتليه خلاصة وذلك كمايلي:

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان " ***السياسة المالية في التطور الإقتصادي***"، حيث تناولنا في مبحثه الأول نظريات تطور دور الدولة في الفكر الإقتصادي من خلال السياسة الإقتصادية المتبعة في النشاط الإقتصادي، كما أوضحنا فيه أهم الحجج التي يستند عليها كل من مؤيدو ومعارضو تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، كما أبرزنا في المبحث الثاني التطورات الإقتصادية للسياسة المالية وأدواتها وطبيعتها على إختلاف النظم الإقتصادية، ثم أشرنا في المبحث الثالث لتطورالنفقة العمومية عبر تيارات الفكر الإقتصادي.

الفصل الثاني: حيث جاء بعنوان **"الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي"**، إذ تم في المبحث الأول تناول المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي المتعددة وطرق تقديره، ليتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى نظريات النمو الإقتصادي، إضافة إلى إبراز النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي، ثم أشرنا في المبحث الثالث إلى أهم نظريات و نماذج النمو الاقتصادي إنطلاقا من الفكر التقليدي بشقيه الكلاسيكي والنيوكلاسيكي، وكذا نظرية النمو الداخلي.

الفصل الثالث: وقد عملنا من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان **"تحليل لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر"** على إبراز الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر من خلال تسليط الضوء على السياسة الانفاقية ومعرفة إسهامها في التنمية الاقتصادية وكذلك معرفة مظاهر الفشل، وفي المبحث الثالث أبرزنا الإنفاق العام في سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للدراسة مشفوعة ببعض النتائج والتوصيات، وفي الأخير أرجو الله الكريم أن أكون قد وفقت في عرض ودراسة وتحليل هذا الموضوع.

الفصل الأول: السياسة المالية في التطور الإقتصادي

تمهيد:

تقوم السياسة المالية بدور كبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل تعدد أدواتها التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي، و هذه المكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما اتساقا مع طبيعة الفكر السائد أنذاك. وبقي حال السياسة المالية على هذا الوضع إلى أن ظهر في الأفق الأزمات الاقتصادية، وبصفة خاصة الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929، إلا انه يمكن القول بأن التطور الأعظم الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير للاقتصادي الكبير جون ماينرد كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، مع تأكيده على فشل آليات السوق وحدها في علاج المشاكل الاقتصادية وخاصة مشكلة الكساد العظيم، وما ترتب عليه في الواقع العملي من ضرورة تبني أراء كينز الخاصة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والانتقال من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة بسياسات مالية مناسبة.

ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية لاقتصادية.

المبحث الأول: المذاهب المفسرة لتطور دور الدولة

1.دور الدولة في النشاط الإقتصادي

1.1 مفهوم الدولة:

الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع، إن التعرف عن طبيعة الدولة بتعرف منظبط يتم عن طريق الوعي بالفرق بين المجتمع والدولة والحكومة[1].

هي التنظيم الذي يحدّد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقص بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متظمنا تركيب الدولة ووظائفها يضاف إلى ذلك أنّ الإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم السيطرة على الأنهار وشق القنوات لتنظيم استخدام المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز

[1]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ ، ص16 .

الأفراد عن القيام بها، الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة ويخلق بالتالي وظيفة اقتصادية تقوم بها الدولة .

2.1 تطور دور الدولة:

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل الوطني وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم هذا الدور ارتبط تماما بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات ولهذا وحتى يتحدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد من وجود سياسة مالية لهذه الدولة يتحدد من خلالها وفي إطار علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية، وبالتالي تحقق الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع، ومن هذا المنطلق يبدو من الصواب تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

1.2.1 الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي :

لا طالما كان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل قائم بين الاقتصاديين فعند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة إرتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول مما جعلها تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها ولذلك كان إهتمام التجاريين منصب على تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري[3] .

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وقد إختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية والتي عبر عنها كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، كان هذا الإتجاه الراسخ يرى:

1- ضرورة تحجيم دور الدولة الاقتصادي مطالبين بإبعادها عن الإقتصاد.

2- أن ينحصر دورها في مجال الأمن ومراعاة تطبيق القوانين والقيام ببعض الأشغال العامة.

3- مبدأ الحرية الاقتصادية وكان تحت الشعار الشهير" دعه يعمل أتركه يمر".

---

[2]- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص98 .

[3]- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.ص:36

4- الإيمان المطلق بكفاءة السوق وفعاليته في أن يحقق التخصص الأمثل للموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

5- لا جدوى من تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وأن المالية العامة يجب أن تكون محايدة.

6- إن الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من الضرائب يجب أن تستهدف تغطية النفقات العامة فحسب وهي النفقات التي يجب أن تكون في أضيق الحدود لأن التوسع في النفقات ومن ثم توسع في فرض الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى إنقاص الإدخار والإضرار بحوافز العمل والإنتاج.

2.2.1 الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي :

لعبت الدولة أدوارا مهمة في مرحلة الرأسمالية المنافسة الحرة تتعدى مجرد وظائف الدولة الحارسة وذلك في دعم وتقوية المجتمع الجديد للرأسمالية الصناعية وتمثلت في[4]:

1- لم يكن ممكنا أن تنجح الثورة الصناعية في بريطانيا دون سياسة الحماية التي طبقتها الدولة لدعم الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

2- الدور الذي لعبته الحكومات في توفير الطعام الرخيص للعمال حق تنخفض الأجور وتزيد الأرباح الرأسماليين وقدرتهم على التراكم وذلك بالسماح بإستيراد المواد الغذائية بدون رسوم جمركية مما أدى إلى إسقاط قوانين الغلال في بريطانيا عام .1815

3- تدخلت الدولة من خلال القوانين واللوائح لدعم وترسيخ العلاقات الاجتماعية الجديدة التي خلقها النظام الرأسمالي كحرية التعاقد وحرية العمل، الإنتاج والتجارة وعدم التدخل في العلاقة التي تنشأ بين صاحب العمل والعمال من حيث تحديد وقت العمل ومقدار الأجر ومنع العمال من الإحتجاج أو الإضراب أو التنظيم للدفاع عن مصالحهم .

4- كما عملت الدولة على تأمين الحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج وفتح الأسواق الأجنبية بالقوة وتأمين مجالات الاستثمار المربح.

5- قامت الدولة بدور كبير في تأمين قواعد لعبة نظام الذهب لتحقيق الاستقرار النقدي وتثبيت أسعار الصرف وتأمين تسوية علاقات المديونية والدائنية في المعاملات الخارجية على أسس يقينية وشبه ثابتة وهو ما كان وثيق الصلة بنمو التجارة الدولية أنذاك.

و لقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي[5].

---

[4]- وثيقة الكترونية من موقع : http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp, 25/03/2012, 11:23

[5]- Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, ondon, 980, p13.

فبتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبح من الضروري التخلي عن فكرة الدولة الحارسة وظهر مفهوم الدولة المتدخلة خاصة عند حدوث مشكلة الكساد العالمي الكبير 1929 عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعي الكلاسيك عندها ظهرت أفكار النظرية الكنيزية لكينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي وكانت معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة[6].

3.2.1 الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي:

إن إندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت محايدة شاهدت صراعا قويا بين الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق الخارجية، كان في حد ذاته تأكيدا واضحا على عدم حياد المالية العامة وعلى ضخامة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة عند الاستعدادات الضخمة لهذه الحرب وما تطلبته من إنفاق عن طريق زيادة الضرائب وعقد القروض العامة الداخلية غير أن هذه الوسائل سرعان ما إستنفذت إمكانياتها في تعبئة الموارد المحلية ولم يبقى أمام الدولة إلا أن تلجأ إلى التمويل التضخمي وخصوصا حينما إندلعت الحرب وأن تتعايش مع تجربة التمويل بالعجز وعدم توازن الميزانية العامة للدولة[7].

وبعد الحرب سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث إرتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية، الأمر الذي دعم إنتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تنبت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي تتطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها وفي ظل هذه الإيديولوجيات إقتنعت هذه البلدان بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها[8] :

1- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات وإختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.

2- إن المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية .

---

[6]-دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص37.

[7]- دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص38.

[8] وثيقة الكترونية من موقع:http:/www.ahemar.org/debat/show.art.asp, 25/03/2012 ,11:23

3- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة لتحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام .

4- حكومة الحد الأدنى: سعت البلدان النامية بعد حصولها على إستقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق التنمية، إلا أن معظم هذه البلدان أخفقت في ذلك ومنذ السبعينات من القرن الماضي لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا هاما وأساسيا في مسيرة تلك البلدان الاقتصادية والسياسية وكان الموقف على النحو التالي[9]:

1- تجميع فائض كبير من الأموال في خزائن الدول الصناعية الغنية والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد تصحيح أسعار النفط وكان هذا الفائض يفتش عن مجالات جديدة للاستثمار وجدها في المشروعات الفاشلة في البلدان النامية فأغرقها بالديون التي عجزت عن تسديدها أو دفع وفوائدها.

2- زيادة حاجة البلدان التي وقعت في القروض الخارجية إلى المزيد من القروض.

3- تقدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحل هذا الإشكال بأن تقوم البلدان النامية المدينة بإجراء إصلاحات اقتصادية تقودها إلى اقتصاد السوق وتضع إدارة اقتصادها تحت وصاية البنك والصندوق الدوليين وبذلك تتمكن من جدولة ديونها والحصول على ديون جديدة .

عند السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة إثر المشاكل التي تعرض لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية ... إلخ من سياسات هذا النظام.

1- توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف مرد وديتها المالية.

2- تصحيح حجم الإنتاج وأن تكون متوافر معارضون على الواقع الذي آلة إليه تلك الدول كالفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفياتي وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما يسمى بالخصخصة التي إنتشرت في سنة 1979 عندما طبقتها إنجلترا[10].

فاللبيرالية الاقتصادية الجديدة إذ تبدأ بتطبيق البلدان المدينة برنامج الإصلاح الاقتصادي وجوهر هذا البرنامج التحول نحو اقتصاد السوق المتمثل بالخصخصة وإنسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي وتقليص وظائفها إلى الحد الأدنى وبالتالي إلتحاق هذه الدولة بما يدعى قطار العولمة[11].

3.1 وظائف الدولة:

نلخص وظائف الدولة وتدخلها بغض النظر عن ممارسة هذه الوظائف أو عدم ممارستها في[12]:

---

[9]- وثيقة الكترونية من موقع: . http:/kassioun.org/index:php 25/03/2012 17:48

[10]- دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص38.

[11]- وثيقة الكترونية من موقع:http:/kassioun.org/index:php 25/03/2012 ,17:48

أ. الوظيفة الحمائية: وهي تشمل الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي حيث تضمن استقرار المجتمع بحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القوانين ومقاومة الجريمة وحماية الملكية بكل أشكالها وفض النزاعات التي تقوم بين أفراد المجتمع لسبب أو لآخر بالإضافة إلى مهمة الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية لتحقيق العدالة وتوفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وهذه كلها وظائف تقليدية للدولة.

ب.الوظيفة الإنتاجية والتجارية : وهي الإهتمام بالصناعة والزراعة وتوفير البنية الأساسية وطرق والموصلات والخدمات البريدية والحماية التجارية عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها من الأدوات بالإضافة إلى إصدار النقود والإشراف على الموازين والمكاييل والمقاييس وتوفير الإستشارات اللازمة لصناعة والتجارة وقد تأخذ هذه الوظيفة مداها حيث تسيطر الدولة على النشاط الإنتاجي والتجاري بتأميم جميع المشروعات الصناعية والزراعية وغيرها.

ج.الوظيفة التطويرية: وتهتم بالتعليم والصحة و تطوير البيئة و البحث العلمى و تقدم بعض الجدمات الاجتماعية الاخر كالضمان الاجتماعي و تحاول المحافظة على مستوى المعيشة و استقرار الاسعار و توازن ميزان المدفوعات وتحارب البطالة و الفقر و تملك و تدير بعض المشروعات العامة و تقوم ببناء الطرق و الجسور و المدارس و المستشفيات و الحدائق العامة و الملاعب...الخ.

د.الوظيفة الإدارية: تتعلق بالتشريع والقواعد القانونية التي تنظم عمل الدولة سواء في النشاط الاقتصادي و غير الاقتصادي و العلاقة بين ما تنفقه و بين الواجبات الملقاة على عاتقها و البحث عن مصادر التمويل المناسبة و غيرها من الخدمات الادارية الاخرى.

2. السياسة الاقتصادية

1.2 تعريف السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الإقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية .واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف[13]. كما يعرفها البعض بأّنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[14]. والسياسة الاقتصادية عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما[15].

كما يمكن تعريف السياسة الاقتصادية بأنها تفكير منظم، يوجّه الأنشطة والمنظمات والمشروعات والأفراد في مجال النشاط الاقتصادي (الحياة الاقتصادية)، لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي يتطلَّع إليها المجتمع والأفراد في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف الموضوعية.

---

[12] محمد لطفي فرحات، ثورة المجتمع " مدخل إلى علم الاقتصاد "، دار الجماهيرية ليبيا، الطبعة الثانية، 2004، ص: 141.
[13] أحمد زآي بدوي، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب المصري، 1985 ، ص83.
[14] نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990 ، ص4 .
[15] رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 ، ص3 .

يتضح من التعاريف السابقة أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بخطوات وإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات أو بمعنى آخر استخدام أقل حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف[16].

2.2 إطار السياسة الاقتصادية:

من أهداف السياسة الإقتصادية[17] هو دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ومن الأساليب التي تستخدمها السياسة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف اعتمادها على أدوات السياسة المالية وذلك حسب طبيعة وظروف كل مرحلة، كذلك هناك هدف آخر للسياسة الاقتصادية وهو التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أنّ السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من لاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأنّ ارتفاع الأسعار له آثار سيئة على توزيع الدخول والتجارة الخارجية والعمالة.

يتضح مما سبق أنّه تسعى الدول ومن خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وخاصة تلك السلع التي يطلق عليها اسم السلع العامة وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى معيشة المجتمع، وإلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات[18].

3.2 أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[19] :

قبل **تحديد هدف** أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، حتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.

---

[16] نعمت الله نجيب وآخرون، مرجع سابق، ص441 .

[17] محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 33.

[18] رضا العدل، مرجع سابق، ص33 .

[19] حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1983 ، ص157 .

- **تحديد البدائل:** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإنّ راسم االسياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل :

-فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض.

-خفض الإنفاق الحكومي.

كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي.

- **تحليل البدائل:** عندئذ يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

المبحث الثانـي: المحطات الإقتصادية للسياسة المالية

إن إختلال التوازن في الاقتصاد والذي ينتج بسبب التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي، قد يعرض الاقتصاد إلى مشكلة التضخم أو البطالة، فتقوم الحكومة بدور حيوي ومهم في استقرار الاقتصاد الوطني عن طريق مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة. وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، والتي تتكون من الإنفاق الحكومي والضريبة على الدخل.

1. مفهوم السياسة المالية وأهدافها

1.1 تعريف السياسة المالية:

هناك الكثيرمن التعريفات المختلفة لمفهوم السياسة المالية في الفكر المالي نسوق بعضها على سبيل المثال و ليس على سبيل الحصر.

- فنعرف السياسة المالية بأنَّها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة [20].
- بينما يعرفها البعض بأنَّها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج الوطنيين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية[21].

و هناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى[22].

2.1 أهداف السياسة المالية

أصبح من الضروري بعد اتباع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه، وتوجد الهداف والجهود ولا تتعارض أو تتناقض، ولذلك أصبح لزاماً على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد الوطني؛ وبالتالي تحقيق الأهداف التالي ¬:

التـوازن المـالي: ويقصد به ضرورة اتسام النّظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، إلى ذلك، وأيضاً استخدام قروض لأغراض إنتاجية.

التـوازن الاقتصـادي: بمعنى الوصول على الحجم الأمثل للإنتاج، وهذا يعني أنه يتعيّن على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصّة أقدر على الإنتاج من العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر، وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

التـوازن الاجتمـاعي: يعني أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، تقتضي العدالة الاجتماعية أن ينبغي على السياسة المالية ألا تقف عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب للعدالة .

---

[20] وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 ، ص431 .

[21] محمود حسين الوادي، زآرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

[22] Philip . A. klein**, the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176.

التـوازن العـام: أي التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. وتستخدم الحكومة لذلك أدوات كثيرة منها: الضرائب، الإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الإعانات وغيرها.

تستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي[23].

وترتكز آلية المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي، حيث يقصد بها العملية التي بموجبها يكون هنالك تغير في حجم الناتج بسبب التغير في أحد مكونات الطلب الكلي انطلاقا من تغيرات الإنفاق الإستهلاكي كمتغير وسيط في الربط بين التغير في الطلب الكلي والناتج، ومن ثم فإن قيمة المضاعف ترتبط بعدد من العوامل التي من شأنها التأثير على الطلب الإستهلاكي للأفراد [24].

2. أدوات السياسة المالية وآلية عملها

بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصفبالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الاسباب [25] مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة:

1- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

2- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

1.2 أدوات السياسة المالية

تعتمد السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية أهمها أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في كل من الإنفاق الحكومي أو الضرائب، يتم تطبيقها لتحقيق الأهداف التالية: استقرار الأسعار، التوظف الكامل، إعادة توزيع الدخل، و رفع معدل النمو الاقتصادي.

1.1.2 الإنفاق الحكومي:

من المعروف أن حكومة أي دولة تعد أكبر مؤسسة مالية و اقتصادية و من المعروف أيضاً أن الحكومة هي الموظف الأول في أي دولة نتيجة لتوفيرها الكثير من الخدمات العامة. و يجب علينا أولاً تعريف مصطلح الخدمات العامة لنحدد أهمية الإنفاق الحكومي على الآليات الاقتصادية. الخدمات العامة

[23] lawrence S.kitter and william l, silber**, money** , (newyork), Basic book , publishers, 1984 – P:151.

[24] Gregory mankiw, Mark taylor : economics, thomson learning edition ,England ,2006.p 72.

[25] JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240

هي تلك الخدمات مثل التعليم، العناية الصحية، المرافق العامة، العناية الأمنية عن طريق الشرطة و الجيش و التي تطلب استثمارات ضخمة و غالباً ما تكون بغير عائد أو ذات عائد بسيط لا يساوي قيمة الاستثمارات و لكنها خدمات لا غنى عنها لإزدهار أي مجتمع. عادةً ما تأخذ الحكومة على عاتقها توفير تلك الخدمات بدلاً من القطاع الخاص لأنه كما ذكرنا سابقا تكون هذه الخدمات ذات عائد محدود. من هذا المنطلق نجد أن معدل الإنفاق الحكومي هو عامل مؤثر جداً في الآليات الأقتصادية لأي دولة نتيجة لكبر حجمه و تأثيره على تحسين مستوي المعيشة للفرد. و لكن ما هي دلالات الإنفاق الحكومي علي الإقتصاد الوطني بلغة الأرقام؟ الإنفاق الحكومي هو بند من بنود الحساب الجاري في ميزان المدفوعات للدولة، لذا أي تغيير في قيمة هذا الإنفاق تترجم بالسالب أو بالموجب على ميزان المدفوعات ككل. و دعونا نقيم تأثير الإنفاق الحكومي على إقتصاديات الدول في حالة الزيادة أو الإنخفاض في هذا المعدل.

عادةً نجد أن الزيادة في معدل الإنفاق الحكومي تعكس زيادة في المرتبات و العلاوات للموظفين أو الزيادة في الخدمات العامة (مثل بناء مدارس جديدة أو مستشفيات). هذه الزيادة لها تأثيراتها العديدة و منها زيادة في معدل دخل الأفراد، و زيادة في العجز العام للميزانية. إذا نظرنا إلي الزيادة في الدخل فهذه الزيادة عادةً ما تكون تضخمية لأنها لا تعكس زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي .

أما بالنسبة لزيادة العجز العام في الميزانية، فنجد أن هذه الزيادة تفرض علي الحكومة الإقتراض إما من الخارج أو من القطاع الخاص لتغطية عجزها. و في كلتا الحالتين يجب على الدولة تحمل عبء تسديد هذه القروض. في المجمل نجد أن الزيادة في الإنفاق الحكومي لها تأثير سيء علي الإقتصاد و عادةً ما تلجأ الحكومة لهذا الحل في أوقات الركود الإقتصادي لتقليل معدل البطالة و حث القطاع الخاص علي الإستثمار.

2.1.2 معدلات الضريبة:

الضريبة هي فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررة بصورة إلزامية ونهائية، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدراتهم على الدفع ولغاية توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.

المقدرة المالية للدولة:

وتعتبر عاملا حاسما في رسم حدود الإنفاق العام، إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة و التي على أساسها تقرر الدولة حجم الإعتماد المخصص كنفقات عامة، وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 : العوامل المتحكمة في القدرة المالية للدولة.

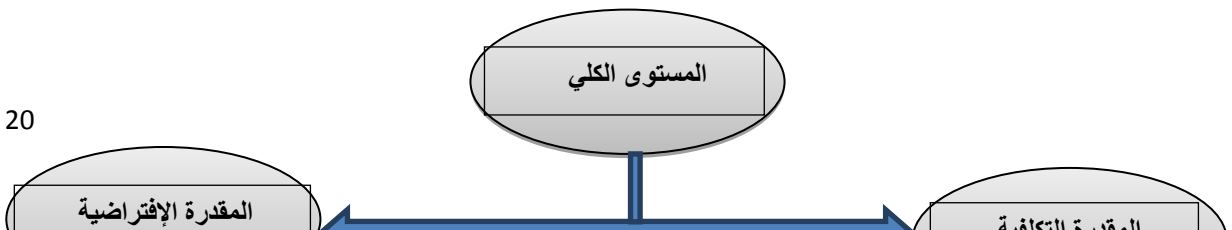

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005، ص47.

- **المقدرة التكليفية:** وهي تقيس المقدرة التحميلية للدخل على تمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة والواجبة الدفع، وكلما إزدادت المقدرة التكليفية للدخل إزدادت الحصيلة الضريبية وتعززت معها المقدرة المالية للدولة، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل متزايد، لأن هناك حدود وجب التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول الجهات الخاصة ومدخراتها، ولدراسة المقدرة التكليفية نميز بين نوعين من التحليل[26]:

_ المستوى الكلي:

يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل الوطني في ظل هذا المستوى قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تتحقق تناسبا مع أعلى قدرة تحملية للدخل الوطني، والشكل البياني التالي يوضح الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل الوطني.

[26] *نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي*، المرجع، السابق، ص46.

الشكل رقم 02 : الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى معين من القدرة التحملية للدخل

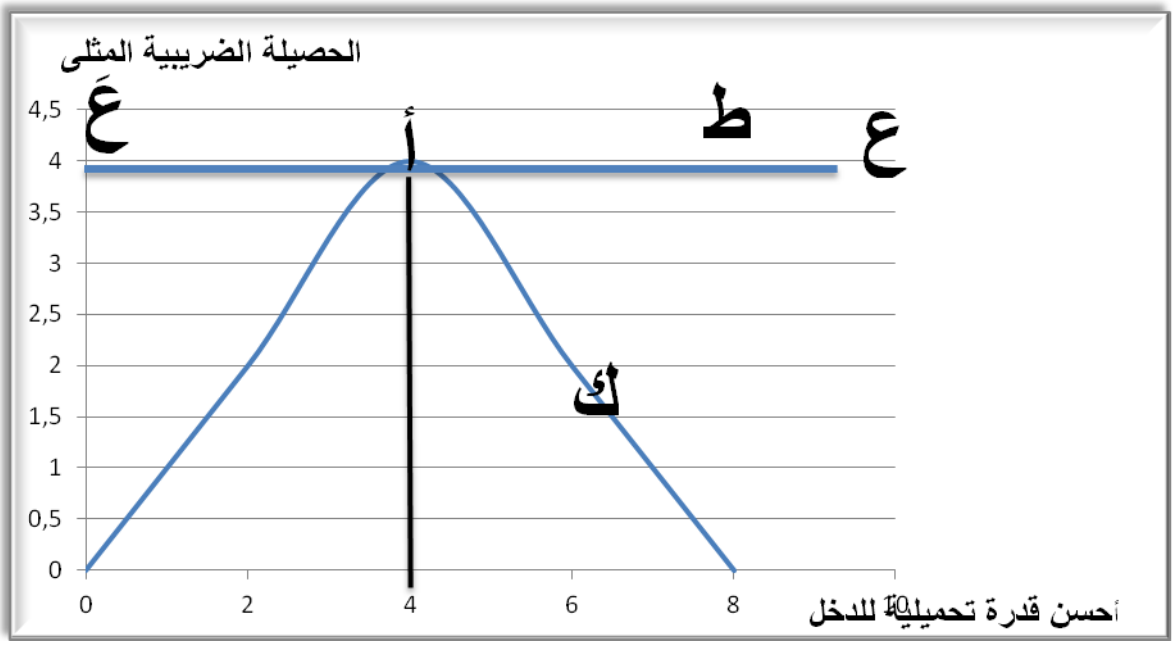

المصدر: المرجع السابق، ص48.

يبين الشكل البياني أعلاه كيفية الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى مقابل أقصى قدرة تحملية للدخل الوطني، إذ يمثل الخط (ع عَ) الحصيلة الضريبية بمستوى واحد في حين أن المنحنى (ك) يبين تطور القدرة التحملية للدخل الوطني، فكلما زادت القدرة التحملية للدخل زادت معها الحصيلة الضريبية إلى غاية النقطة (أ) وهي التي تظهر من خلالها الحصيلة الضريبية المثلى المقابلة لاقصى قدرة تحملية للدخل لتمويل الضرائب، وبالتالي فإن أي رغبة للدولة في زيادة الحصيلة الضريبية إلى النقطة (ط) مثلا فإن ذلك يضر بمصلحة الأفراد سواء من ناحية دخولهم الخاصة أو مدخراتهم لأنها تتجاوز الحد الأقصى للقدرة التحملية للدخل[27].

_ **المستوى الجزئي:** وبالإنتقال في التحليل إلى المستوى الجزئي فإن المشرع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي وهي:

طبيعة الدخل: إذ أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالإستقرار و الإنتظام كلما زاد ذلك من فرص إرتفاع المقدرة التكليفية للدخل الفردي، أما تذبذب مستويات الدخول الفردية و عدم إنتظامها فإن ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية وتوقع الحصيلة الجبائية وهذا ما يؤدي إلى عدم الإستقرار وتذبذب المقدرة المالية للدولة.

[27] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996، ص93.

➢ **المقدرة الإقتراضية:** إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة ترتبط أيضا بشكل كبير بمدى قدرتها على الإقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، وللوصول إلى أعلى قدرة إقتراضية ممكنة تستند الدولة في ذلك إلى مايلي:

_ **حجم الإدخار الفردي:** إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الإدخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الإقتراضية للدولة ومن ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

_ **مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات:** إذ أنه ومع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية، لذلك وجب على الدولة مرعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.

3.1.2 المدفوعات التحويلية الحكومية:

وهي أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة, وهي عبارة عن مدفوعات حكومية نقدية لفئة محددة من الأفراد دون أن يطالبوا بتقديم مساهمة مباشرة في الإنتاج الحالي، ويتم هنا مساعدة الفئات الأكثر احتياجاً مما يساعد علي إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

2.2 آلية عمل السياسة المالية

تتمثل السياسة المالية الملائمة لعلاج التضخم الناتج عن زيادة الطلب بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما (زيادة الضرائب و تخفيض الإنفاق الحكومي). كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة[28].

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش[29]، فبواسطتها يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة رفع معدلات نمو الناتج الوطني، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل.

[28] طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999 ، ص208 .

[29] عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1998 ، ص297 .

1.2.2 سياسة مالية توسعية:

يتم تصميم سياسة مالية توسعية لتحفيز الاقتصاد خلال أو تحسبا لأعمال دورة الانكماش .. ويتم إنجاز هذا عن طريق زيادة الإنفاق الكلي و الطلب الكلي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي (سواء المشتريات الحكومية و المدفوعات التحويلية(، أو انخفاض في الضرائب . سياسة مالية توسعية تؤدي إلى تشكيل حكومة وأكبر عجز في الميزانية أو أصغر فائض في الميزانية .

بشكل عام، والسياسة المالية التوسعية وتعمل من خلال الجانبين من ميزانية الحكومة المالية - الانفاق والضرائب. ومع ذلك، فإنه غالبا ما يكون من المفيد للفصل بين هذين الجانبين في ثلاث أدوات محددة - المشتريات الحكومية، والضرائب، والمدفوعات التحويلية.

ومما سبق نستنتج أن حجم الفجوة الانكماشية تشير إلى كمية الإنفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظف الكامل.

2.2.2 سياسة مالية تضخمية:

هي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد، إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم (تضخم الطلب).

تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية الا وهي الضرائب، فعند فرض ضريبة على الدخل فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار إذاً، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية والتي تتمثل في تخفيض حجم الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية.

3. طبيعة السياسة المالية في النظم الاقتصادية:

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها [30].

1.3 السياسة المالية في النظام الرأسمالي

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي[31].

أخيرا وبصفة عامة أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.

2.3 السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

إن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي[32]:

-المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا.

-كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أنها للدولة أيضا.

-القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن، القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الإشتراكية[33].

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنّه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها

---

[30] السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993 ، ص185 .

[31] عادل أحمد حشيش، المرجع السابق، ص50 .

[32] طارق الحاج، المالية العامة، المرجع السابق، ص34 .

[33] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص199 .

وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

3.3 السياسة المالية في الدول المتقدمة و النامية:

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

1.3.3 السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات[34].

-نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار[35] .في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج .عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية[36].

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الإقتصادي[37]، وقد ركز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإن زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى

---

[34] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 ، ص350 .

[35] بوشهو لز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة :نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1996، ص262 .

[36] العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات، ص196 .

[37] نايهانز حورج، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الآاديمية، القاهرة، 1997 ص512 .

انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل[38].

2.3.3 السياسة المالية في الدول النامية:

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي[39]:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية....الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد[40].

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان [41].

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الإقتصادي[42].

---

[38] خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شرآة آاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص232 .

[39] طارق الحاج ، مرجع سابق، ص ص35 36.

[40] العبادي عبد الناصر، مرجع سابق، ص196 .

[41] عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص328 .

[42] عبد المنعم فوزي،المالية و السياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992، ص45 .

المبحث الثالث: النفقة العمومية في الفكر الإقتصادي

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطورها، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة الى المتدخلة إلى المنتجة فقد تطورت النفقات العامة في مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنها في ظل الدولة المنتجة.

1. النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتفاعلها فيه إلى جانب القطاع الخاص، حيث شهدت عديد التطورات التي مست طبيعتها وأشكالها بشكل زاد من أهميتها في السياسات الاقتصادية للدول سواء النامية منها أو المتقدمة.

1.1 تطور النفقات العامة :

إن التطور المستمر في الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى إلى إتساع رقعة النشاط الإقتصادي ومن ثم تطورت النفقات العامة، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركز في نظرتين رئيسيتين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها.

فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي[43]، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقا من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن حماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإنه حسب "آدم سميث" فإن النفقات العامة للدولة تتركز في: نفقات الأمن، نفقات العدالة، ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات تعليم وتدريب الشباب [44].

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد، اللاعدالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية

[43] حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص202.

[44] حمدي عبد المنعم، المرجع السابق، ص 199,200.

السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي [45].

2.1 الإطار النظري للنفقات العامة:

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم شامل للنفقات العامة بقدر ما اختلفوا حول مدى أهميتها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، حيث تعرف بأنها [46]:"كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة".

وتبعا لما جاء به "موسجراف" فإن النفقة العامة تبرر من خلال ثلاثة عوامل وهي[47]:

أ_ تدعيم تخصيص الموارد: يقصد بتخصيص الموارد في الاقتصاد بعملية توزيع الموارد الاقتصادية المختلفة على الحاجات المتعددة وهذا يمثل أصل المشكلة الاقتصادية والذي تتحدد على إثره مدى كفاءة السياسة الاقتصادية المطبقة.

ب_ إعادة توزيع الدخول: حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة في شكل منح ومساهمات اجتماعية تساعد على الحد والتقليل من التفاوت في الدخول بين مختلف فئات المجتمع بشكل يحد من التفاوت الاجتماعي و اللاعدالة الاجتماعية،كما أنها تساهم في تدعيم القدرة الشرائية وما ينعكس عنها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي المحلي.

جـ_ تدعيم الإستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي الوصول لأكبر استخدام أمثل للموارد مع ثبات المستوى العام للأسعار، حيث أن الدولة من خلال نفقاتها العامة تساعد على تجنب الآثار السلبية لعديد الإختلالات في النشاط الاقتصادي على كل من معدلات البطالة والتضخم ومن ثم المحافظة عليها عند مستوياتها الطبيعية.

ويبرز أهم تقسيم للنفقات العامة على النحو التالي[48]:

النفقات الجارية: وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية وهي التي تتكرر بصورة منتظمة وتخص تسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة كالإنفاق في شكل أجور ورواتب والإنفاق في شكل مدفوعات للفوائد والإعانات،حيث تتسم بمرونة أقل وعدم استجابة كبيرة لتغيرات المقدرة المالية للدولة.

النفقات الاستثمارية: وهي النفقات المتعلقة بتكوين وتحصيل رأس المال يكون الهدف منها هو توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو، حيث تتصف بالمرونة والاستجابة تبعا للقدرة المالية للدولة.

---

[45] أحمد زهيرشامية، خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص40،41.

[46] فلح حسين خلف: المالية العامة،الطبعة الأولي، عالم الكتاب الحديث، الأردن،2008،ص 89.

[47] François escalle : maitriser les finances pupliques, pourqoui, comment ? edition conomica, 2005, p205.

[48] International monetary fund : a manual on government finance statistics ,1990,PP 177,182

ويحكم عملية تنفيذ وتسيير النفقات العامة العديد من الضوابط التي من شأنها إضفاء الكفاءة والفعالية عليها، وهي عبارة عن حملة من القواعد التي يتم الإستناد إليها في إقرار النفقات العامة، والتي تحدد النوع والحجم الأمثل منها بشكل يدعم من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا[49]، والتي تتمثل في:

ضابط المنفعة: ويقصد به أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع، وهذا يعتبر من بين الأمور المنطقية التي على أساسها يكون للنفقات العامة المشروعية والقبول والذي يتفق عليه الإقتصاديون قديما وحديثا، ويبرز الإختلاف في هذا الصدد فيما يتعلق بقياس المنفعة المترتبة عن النفقات العامة بين القياس على أساس ما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية أو المقارنة بين ما ينتج عنها وبين ما ينتج عنها لو كانت من قبل القطاع الخاص[50].

ضابط العقلانية والرشادة الإقتصادية: ويعتبر من بين أهم الضوابط التي وجب أن تحكم تنفيذ وتسيير النفقات العامة، والذي يشير إلى ضرورة حسن تسيير الأموال العمومية و العمل على استخدامها بكفاءة وتجنب أي إنفاق لها في غير محله.

ضابط المرونة: ويعتبر من الضوابط التي زادت أهميتها فيما يخص تسيير النفقات العامة خصوصا بعد تزايد بروز ظاهرة الدورات التجارية في النشاط الإقتصادي،بحيث أنها تشير إلى استجابة النفقات العامة للتغيرات في النشاط الإقتصادي سواء من ناحية حجمها أو من ناحية أنواعها بما يضمن القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها في ظل الظروف المحيطة.

ضابط الإنتاجية: ويقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع تطور النشاطات الإقتصادية خصوصا الإنتاجية منها، وتبرز أهمية هذا الضابط خصوصا في الدول النامية التي تعاني من ضعف في جهازها الإنتاجي بشكل يتطلب تدخلا من الدولة عن طريق نفقاتها العامة لدعم الجهاز الإنتاجي ومن ثم النشاط الإقتصادي.

ضابط العدالة: ويقصد منها العدالة في توزيع النفقات العامة من جهة بما يتناسب وعبء كل فرد في تحملها، ومن جهة بضمان أولوية الفئات الأقل دخلا في الإستفادة منها بما يساهم في تدعيم دخولها الحقيقية وقدرتها الشرائية ومن ثم توفير حافز إضافي للنشاط الإقتصادي.

وتوفر هذه الضوابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوفر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقيد بهذه الضوابط، و هذه الوسائل كي يحسن إستخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدول أي وضعه في إطار قانوني، وبعد ترسيخ هذه القوانين يتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية:

---

[49] فلح حسين خلف: مرجع سبق ذكره، ص 111.

[50] سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص ص 51،55.

الشكل رقم 03: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام

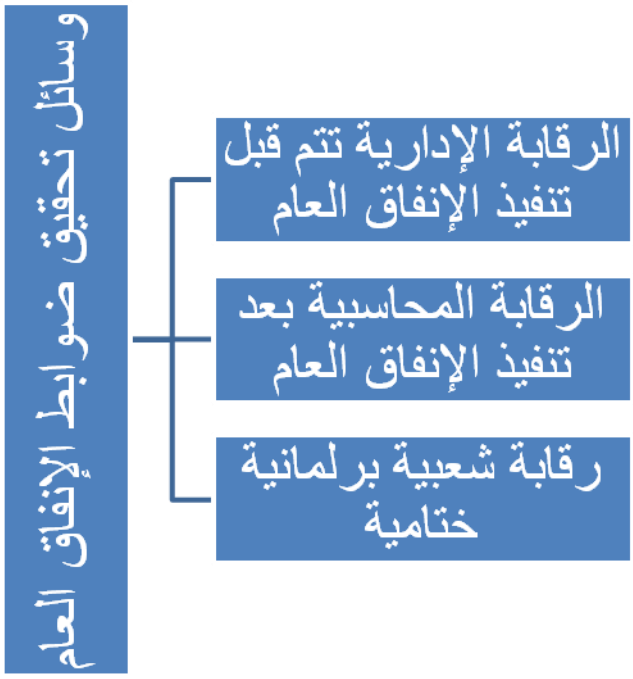

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي: مرجع سبق ذكره، ص42.

2. النفقة العمومية في تيارات الفكر الاقتصادي

إن المفهوم الاقتصادي لدور النفقة العمومية في النشاط الاقتصادي يختلف من مدرسة لأخرى ومن فكر لأخر، فالهدف من هذا هو إبراز أو إعطاء قراءة خاطفة لأدبيات هذا التيار لاختبار عن قرب أسباب هذا الاهتمام من طرف هذا التيار مع اهتمامنا الخاص على تأثير النفقة العمومية على القرارات في السياسة الاقتصادية للدولة.

1.2 نظرية النفقة العمومية في المدارس الكلاسيكية و النيو كلاسيكية

لقد تميز الفكر الكلاسيكي بإعطاء دور ضيق للدولة حيث تم حصره في أقل الحدود و المتمثلة في المهام التقليدية لها، أولا حماية المجتمع ضد الإحتلال من الخارج، ثانيا حماية كل عضو في المجتمع من ظلم الآخرين، ثالثا دعم المؤسسات و الأشغال العمومية. دون محاولة التأثير على الحرية النشاط الإقتصادي الذي أعتمد على الحوافز الفردية وفقا لقواعد المنافسة الحرة وقانون السوق[51].

وأن فكرة تكوين نظرية النفقة العمومية كان انطلاقا من دوافع وأسباب يمكن أن نلخصها فيما يلي:

[51] المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002، ص 291.

السبب الرئيسي يكمن في الموقف المعتمد من طرف الكلاسيكيين و مراعاتهم للدولة ونشاطاتها فهذا المذهب من الفكر الاقتصادي معاصر للثورة الصناعية ومستوحى من التنظير الليبرالي، من أهم ممثليه نجد (ديفيد ريكاردو، آدم سميث، ماليس، ميل، ساي) الذين يعتبرون من كبار المؤسسين للمدرسة الكلاسيكية، ونتيجة لهم يرى ساي في تحليله انطلاقا من اعتباره أن القاعدة الذهبية فيما يتعلق أو يختص بنفقات الميزانية تركز على التحديد الدقيق لهذه الأخيرة والذي يؤمن النظام الاجتماعي وأمن حدود التراب الوطني (**كل نفقة تزيد عن مستواها، تشكل إسرافا أو تبذيرا ضارا ومفاجئ من قبل المكلفين).**

2.2 الإنفاق العام في الفكر الكينزي

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات والنتائج المحققة من قبل كينز في هذا الطرح والمتعلق بمجال دراستنا لدور النفقة العمومية في النشاط الاقتصادي، كانت بدون شك هدف كل المنظرين الاقتصاديين والإسهامات الكبيرة للمدرسة الكينزية ومختلف قرارات المراكز الاقتصادية.

وكنتيجة لذلك فالنظرية الكينزية ترى أن مستوى النفقة العمومية والاقتطاعات الجبائية تمثل أدوات مهمة لسياسة الإصلاح والاستقرار الاقتصادية ، فالتطورات التي تلت هذه المرحلة ركزت على العلاقة الكمية الموجودة بين النفقة العمومية والضرائب من جهة ومستوى الإنتاج والتشغيل والتبادل الخارجي من جهة أخرى، فالنفقات والإيرادات العمومية تصبح متغيرات تحكم أو آليات تحكيم، إذا أخذنا بعين الاعتبار اللغة الخاصة بأصحاب النمذجة النيوكلاسيكية للسياسة والاقتصاد.

3.2 النفقة العمومية بالنسبة للمذاهب الجديدة في الفكر الاقتصادي

إن مفهوم النفقة العمومية، كما نريد أن نبرزها كانت في لب الصراعات النظرية التي تطورت منذ أواخر الستينات، و انطلاقا من الأسباب الأولى لنجاعة وفعالية السياسة الرشيدة الكينزية نجد ثلاثة مذاهب هيمنت على الفكر الاقتصادي المعاصر وهي:

1.3.2 المذهب النقدي

لذا يجدر بنا أن نبين مدى تحليل هذا التيار بقيادة فردمان، للنقود وأثرها على السياسة المالية والنقدية للدولة ، ففي حين انه يعتبر من بين أهم المنظرين لهذا الملف الذي ظهر في أواخر عام 1960، آنذاك كانت السيطرة للأطروحات الكينزية قوية جدا، حيث أعاد الاعتبار للنظرية الكمية للنقود هذا ما جاء في كتابه، كما انه ساهم في إعطاء تفسير حقيقي وواضح لمشكل التضخم .لأنه يعتبر أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية (أطروحة فيردمان للتضخم)[52].

في كتابه " من اجل إعادة الاعتبار للنظرية الكمية للنقود " فالتضخم هو نتيجة للنمو المستمر للكتلة النقدية واكبر من ارتفاع الإنتاج.

[52] FRIEDMAN M (1969)," Inflation et système monétaire " ,CALMMAN LEVY, Paris p.89

إن ظهور مؤشرات قوية لحدوث أزمة خانقة، في أواخر الستينات وبداية السبعينات في شكل ضيق للنمو ونسبة بطالة عالية وتضخم شديد ، أدى إلى بروز أطروحات ليبرالية هاجمت الاقتصاد الكلي الكينزي ، وعليه فالظهور المتزامن لحالة الركود الكبير للنشاط الاقتصادي و التضخم، صاحبه ميلاد مفهوم جديد يسمى Stagflation[53] .

هذا المفهوم الجديد والكارثي بالنسبة للأطروحات الجديدة ما هو إلا نتيجة سياسات كينزية قصيرة المدى، المعتمدة على التدخل القوي للسلطات العمومية في النشاط الاقتصادي فالمذهب أو التيار النقدي والمنتمي لمدرسة شيكاغو والمتواجد منذ الخمسينات على مستوى الفكر الاقتصادي، ممثلا بأطروحات فردمان الذي يعتبر من أهم ممثلي التيارات المناهضة والمضادة للكينزيين.

ورغم أن الخلصات المستوحاة من قانون فيليبس قوية جدا على المستوى التجريبي، فان النقوديون وضعوا قراءة أخرى لهذا القانون و التي نستعرضها كما يلي :

النقديون اثبتوا أنه لا يمكن أن نستظهر أي قرار تحكيمي بين التضخم والبطالة ، بدليل أن إدخال التوقعات المحددة فالأجر الاسمي لـ: فيليبس يستبدل بالأجر الحقيقي فتنحرف بذلك فرضيات الفكرة الوهمية للنقود التي تمثل عنصر أساسي لقانون فيليبس حينئذ الأعوان الاقتصادية يتوقعون صحة التضخم و يأخذوا بعين الاعتبار انه لا توجد أية علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

2.3.2 الاقتصاد الكلاسيكي الجديد

ترتكز نظرية هذه المدرسة على الفرضية و التي مفادها أن الدورات الاقتصادية تكون متطابقة مع التوازن الاتوماتيكي لكل الأسواق مثل ما جاء في نظرية التوازن العامة لـ: ولراس بفضل مرونة السعر والتصرف الأمثل للأعوان الاقتصادية الذي يفترض أن يكون عقلاني بالكامل.

فقد نظر اليها Muth .J 1961 ثورة في عالم صياغة التوقعات ، حيث كان لها اثرا واضحا في اعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية[54].

نشير أن هذه الأطروحات و بالأخص التي طورها Barro (1974) أعادت مكانة ما أسموه المنظرين نظرية التكافؤ لريكاردو، Barro وضع مبدأ عدم الاختلاف في أسلوب تمويل العجز العمومي وقتئذ الاقتراض يصبح ببساطة مؤخرا، وبمرور الوقت العبء الضريبي يتحمله المكلفون الذين توقعوا كلية هذا التأخير.

---

[53] تضخم مصحوب بركود اقتصادي.

[54] د.محمد ابراهيم طه السقا، " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995)، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان ص 03.

في هذا الإطار وعلى خلاف الخلاصات السابقة فالمنظرين الاقتصاديين لهذا التيار توصلوا إلى نتائج مفادها مشروعية تدخل الدولة للمشاركة في وضع المكانيزمات والآليات التي تسمح بتامين النمو الاقتصادي المستديم و المحمي ذاتيا[55].

3.3.2 الاقتصاد الكينزي الجديد

فيما يخص اختلال الاقتصاد الكلي هذه المدرسة تؤكد على ضرورة تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي فتفسره بضعف السوق، ونقول بصراحة انه إذا كان الكلاسيكيون الجدد يحتمون تحت مضلة: أن الاقتصاد الكلي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الجزئي فالكنزيون اختاروا أن الاقتصاد الجزئي يتهيأ انطلاقا من الاقتصاد الكلي.

نشير على أن كل النتائج المسجلة في مختلف الميادين مازالت متباينة، وعليه نحدد على الأقل ثلاثة اتجاهات تدافع عن هذا التيار من الفكر.

3. ظاهرة تزايد الإنفاق العام:

1.3 قانون فاجنر:

جذبت هذه الظاهرة انتباه الاقتصاديين، التي تعد من الظواهر الموجودة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي سواء كانت دول متقدمة أو دول نامية، حتى أطلق عليها ما يسمى بـ "ظاهرة نمو الإنفاق العام"[56].

توصل العالم الألماني فاجنر على انه كلما تحقق معدل معين من النمو الاقتصادي، فان ذلك يتبع باتساع النشاط الاقتصادي بالدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني.

لفت العالم الألماني فاجنر الانتباه إلى هذه الظاهرة بعد قيامه بدراسة متعلقة بالنفقات العامة ، تزايدها بالدول الأوروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان في القرن التاسع عشر ليتوصل بأن هناك اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة نتيجة للتطور الاقتصادي الذي يحدث بها، صاغ فاجنر ما توصل إليه في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فاجنر[57].

وقد واجه قانون واجنر العديد من الإنتقادات التي تشكك في صحته و واقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها واجنر في ألمانيا، إلا أن ذلك لم يلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في إقتصاديات البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الإقتصادية[58].

---

[55] نشير إلى أن معظم النماذج تعالج هذه الفكرة بإدخالهم لأشكال التمويل و تدخل السلطات العمومية.

[56] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام : مرجع سبق ذكره، ص123.

[57] محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، جامعة الأزهر غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2011، ص24.

[58] Dimetrious sideris: wagner's law in 19 century, bank of Greece working paper n° 64, 2007, (www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 19/08/2012, p12

والتسليم بصحة قانون واجنر لا يسقط التوجه الكنيزي لسياسات الإقتصاد الكلي والذي يؤكد على إتجاه العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى الناتج الوطني بخلاف إتجاه العلاقة السببية لقانون واجنر، إذ أبرزت عدة دراسات أن علاقة واجنر وعلاقة كينز يتواجدان ويتفاعلان معا في الإقتصاد وأن العلاقة السببية الأحادية الإتجاه ماهي إلا إستثناء[59].

2.3 عوامل زيادة النفقات العامة:

وبناءً إلى ما تم التوصل إليه من واقع الدول المتقدمة والنامية بصفة عامة، وخلال النصف الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين بصفة عامة يتضح عوامل زيادة النفقات العامة ترجع إلى العوامل التالية:

أ. العوامل الاقتصادية:

بعد أن فشل مبدأ سيادية الدولة في حل المشكلات والأزمات الاقتصادية التي ظهرت، خاصة الأزمة العالمية التي ظهرت في أمريكا في نهاية العشرينات، ومع كثرة الحروب خاصة الحرب العالمية الثانية، وما تركته من دمار وفقر وبطالة، وجدت الدولة ال أ رسمالية نفسها مجبرة على التدخل في الحياة الاقتصادية، من خلال تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني، بإتباع سياسات مالية معينة أو من خلال إنشاء مشاريع استثمارية أو دعم السلع الأساسية، كل هذا يتطلب نفقات مالية مت ا زيدة، مما يعني .زيادة في حجم النفقات العامة في الدول النامية التي هي بحاجة إلى تنمية اقتصادية[60].

يرجع نمو الانفاق العام إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية أهمها:

- **زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة**

يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، وبالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية. فالسلع والخدمات العامة تعتبر مجموعة السلع والخدمات التي يزداد طلب أف ا رد المجتمع عليها حين يرتفع مستوى دخلهم، تعتبر المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات العامة مرنة وعالية، وبالتالي ازدياد بسيط في دخل الأفراد يصاحب بمزيد من السلع والخدمات العامة [61].

- **زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي**

---

[59] حمد بن محمد آل الشيخ: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون واجنر: شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية 2002.

[60] طارق الحاج ، مرجع سابق، ص132.

[61] الوادي محمود؛ وأخرون :النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص126.

واجه فاجنر لظاهرة التزايد في النفقات العامة خلال القرن التاسع عشر، العديد من الانتقادات بسبب تركيزه على العوامل الاقتصادية كمسبب لتنامي الإنفاق العام وإغفاله العوامل الأخرى كالعوامل السياسية والاجتماعية [62].

ويري الاقتصادي باركنس في كتابه (قانون باركنس) الذي صدر عام 1985 أن القطاع العام يقوم بتوظيف قوة العمل بشكل يفوق الحاجة الفعلية لهذا القطاع، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام دون تحقيق زيادة مماثلة في الناتج الوطني، وأيد تفسير فاجنر بحيث يمكن قبوله وتبريره جزئياً لتفسير ظاهرة التزايد في النفقات العامة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين إلا أن جزءًا من ظاهرة الزيادة في النفقة العامة يمكن تفسيره استناداً إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والجزء المتبقي يمكن تفسيره من خلال العوامل الأخرى الاجتماعية والسياسية والإدارية [63].

ب. العوامل الاجتماعية :

ترتبط العوامل الاجتماعية بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي، وعدالة توزيع الدخل، كصيغة ملازمة للتطور الاقتصادي وما يرافق ذلك من اتساع المدن وتزايد سكانها و متطلباتها من خدمات متنوعة، مما يدفع الحكومة إلى زيادة فعالياتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ج. العوامل السياسية : إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، كما يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغيرها.

د. العوامل الإدارية : مما لا شك فيه أن سوء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة من سعاة وأثاث وسيارات ...الخ يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة في النفقات العامة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين، وإن كانت تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية.

[62] طارق الحاج ، مرجع سابق، ص132.
[63] عثمان سعيد : مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص469.

خلاصة الفصل الأول:

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

وللإشارة فإن مفهوم السياسة المالية يتعلق أساسا بالإجراءات والقرارات التي تستخدمها السلطات المالية لتجديد النشاط المالي للدولة وأيضا الأدوات التي تمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وتحديد إمكانية تأثيرها على جميع المتغيرات الاقتصادية.

كما اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان الاقتصادي، ومعالجة الأزمات فضلا عن ما لها من اثر في التنمية الإقتصادية، وبفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة أصبح من واجب الدولة التتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه، وأصبحت تلعب دورا جوهريا في تحقيق الأهداف.

ولما كانت النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة. كما تعتمد الدول بشكل كبير على الإنفاق العام في تحقيق العديد من أهداف السياسة الاقتصادية و من بين هذه الأهداف التي كثيرا ما تساهم النفقات العامة إلى جانب الأدوات المالية الأخرى (الضرائب، القروض العامة، الائتمان الحكومي ...الخ) في تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مما سبق يتضح أن نظرية النمو الاقتصادي وسيلة فعالة لا غنى عنها في تصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية من جهة بالإضافة إلى قدرتها على تحديد المجال المناسب لإحداث الدفعة القوية ومتابعتها وتوجيهها على أفضل وجه من جهة أخرى و هذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني : الإنفاق العام في نماذج النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الإقتصادي أهم المؤشرات الإقتصادية و هدف أي سياسة إقتصادية كانت، إن الاختلاف في مستويات الحياة له آثار معتبرة على رفاهية الإنسان، مما يتطلب معرفة المحددات أو العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي، الذي يسمح بدوره من تقارب أو تباعد مستويات المعيشة؛ يعود ظهور النمو الاقتصادي الحديث إلى عوامل تاريخية، ناتج عن النظام الخاص بحق الملكية و الرأسمالية، والتي منبعها المدرسة الكلاسيكية الممثلة بكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، ثم تليها النظرية الكينزية التي عبر عنها كل من هارود و دومار في نموذجهما؛ غير أن الفكر الجديد أو الحالي لتفسير النمو الاقتصادي عادة ما يرتبط بنموذج سولو و النماذج التي أتت بعده والتي يمكن ربط أغلبها بهذا الأخير.

الهدف من التحليل النظري و التجريبي للنمو الاقتصادي تجدد منذ ما يقارب خمسة عشرة سنة، ولكن قبل هذا نظرية النمو تلخصت أساسا في النموذج النيوكلاسيكي و هذا في الخمسينات و الستينات و المطورة من قبل :

Ramsy(1928) (1956),Swan(1956),Cass(1965),Koopmans(1965),سولو

في هذا الفصل نركز على جوهر التحليل الخاص بدور ومكانة النفقات العمومية في مختلف نماذج النمو الاقتصادي، أي بعبارة أخرى نحاول أن نستخرج و لو بالتقريب اثر تدخل السلطات العمومية في النشاط الاقتصادي و التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

المبحث الأول: لمحة عامة عن مفهوم النمو الاقتصادي ومحدداته وقياسه

إن أحد الأسباب الرئيسية للرغبة في النمو هو رفع المستويات المعيشية للسكان و ذلك برفع متوسط الناتج الفردي أي الزيادة في الناتج الوطني، و تجدر الإشارة هنا بأن النمو الإقتصادي هو معدل التغير أو الزيادة في الناتج الوطني و في نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة زمنية معينة[1].

يبرز النمو الإقتصادي كأحد أهم المواضيع الإقتصادية خاصة مع إنتقال التحليل الإقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي. أين زاد الإهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغييرات الإقتصادية الكلية. بإعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الإقتصادية و من ثم تحسين الأداء الإقتصادي.

[1]- محمود يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية، ص403.

1- تعريف النمو الإقتصادي

يعبّر النمو الاقتصادي عن الزيادة في المقدرة الاقتصادية لبلد خلال فترة زمنية محددة بالمقارنة بالفترة السابقة ويفهم النمو على إنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي، أي أنه يعبّر عن المقدرة الاقتصادية بالناتج الوطني. ويعرف الناتج على أنه قيمة إجمالي السلع المنتجة في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة مطروحاً منها قيمة السلع التي استهلكت كمستلزمات في العملية الإنتاجية.

وعلى هذا الأساس يعرفه فيليب بيرو: هو الإرتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير إقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[2].

أما كوسوف فيقول: أن النمو الإقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الإقتصادي[3].

و يؤكد بونيه: أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن عملية توسع إقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة[4].

حسب الاقتصادي الأمريكي " P.A.Samuelson" يعبر النمو الاقتصادي عن "مقدار الزيادة الحقيقية التي في الناتج الوطني الحقيقي (الصافي أو الخام) في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة،مع الأخذ في الحسبان طريقة تقدير أو حساب كل من الناتج الوطني أو صافيه".

فترده عن الأول أو الثاني للمؤشرين يبرر من طرف الاقتصادي، أنه على مستوى النمو الاقتصادي يجب استخدام الناتج الوطني الصافي (PNN) لأنه حسبه من السهل الحصول على المعطيات.[5]

يعتبر "N.Kaldor "النمو الاقتصادي على المدى الطويل" معدلا للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ، وهو من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه".[6]

يعكس النمو الاقتصادي لدى " S.Kusnets " "القدرة الدائمة لتزويد المجتمع بكمية متزايدة من السلع والخدمات لكل مواطن تكفي حاجاته بغية الاحتفاظ أو الرفع من مستوى المعيشة".[7]

وكظاهرة اقتصادية، يحظى النمو بمكانة مرموقة في علم الاقتصاد .وقد كان الاقتصاديون الكلاسيك سباقين في الاهتمام به، حيث اعتبر آدم سميث، مثلا، تقسيم العمل مصدرا رئيسيا للنمو .لكن بالنسبة للكلاسيك، فإن النمو يتوقف دائما حيث يبدأ المردود المتناقص للاقتصاد (أي أن زيادة الإنتاج في أي مؤسسة أو بلد ما تكون مقيدة أو محدودة بظاهرة المردود المتناقص لعوامل الإنتاج الإضافية). وتبعا

---

[2]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

[3]- المرجع أعلاه، ص40.

[4]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، المرجع السابق، 41 .

[5] - تاج عبد الكريم، "نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003، ص 4.

[6] - خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، الرياض، 2005، ص 190.

[7] - S.Kusnets," Croissance et structure économique", Calmn Lévy, Paris, 1972, P.29.

لذلك، فإن الاقتصاد يدخل في حالة سكون حسبهم (إذ يبدو أن الكلاسيك لم يأخذوا بعين الاعتبار مسألة التطور التقني، أو أنهم لم يولوها اهتماما كبير).

أما نموذج النمو المقترح من طرف روبرت **سولو في** 1956 ، فإنه ينطلق من الأساس الكلاسيكي لكن في قالب التحليل النيوكلاسيكي .فوفقا لهذا النموذج، يمكن تفسير الإنتاج والنمو انطلاقا من دالة الإنتاج لكوب- دوغلاس:

$$Y = A.F(K,L)$$

حيث تمثل y الإنتاج، وA معلمة تشير إلى مستوى مكاسب الإنتاجية أي التطور التقني، وK مستوى رأس المال، وL مستوى العمل.

وهكذا، فإن الزيادة في عوامل الإنتاج تؤدي دوما إلى نمو أضعف. ومن ثم، فإن التطور التقني وحده هو القادر على إخراج الاقتصاد من حالة السكون وتوليد نمو طويل الأجل.

في هذا الصدد، يرى **ر.بارو**[8] أنه إذا كان المستوى الحالي لبلد ما أقل من مستوى الحالة المستقرة لناتجه، تكون هنالك عملية لحاق، والتي تحدث أساسا من خلال نقل التكنولوجيا .وهدف عزل المحددات الرئيسية للنمو، يقوم بارو بتحليل إحصائي دقيق لفروق النمو عبر مائة بلد تقريبا منذ سنة . 1965 والعوامل الرئيسية التي يقوم بتحديدها باعتبارها مساعدة على حدوث النمو هي مستويات عالية من التعليم، وصحة جيدة (مقاسة بالحياة المتوقعة)، ونسب ولادة منخفضة، ونفقات رفاهية حكومية منخفضة، وحكم القانون، وشروط ملائمة فيما يتعلق بالتجارة.

1.1 مفهوم النمو في التيار الرأسمالي :

ففي الإقتصاد الرأسمالي ينظر إلى التنمية و النمو على أنها حل للمشكلة الإقتصادية الرئيسية، وهي مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بإزاء حاجات الإنسان المتجددة.

ومن ثم يكون تعريف النمو الإقتصادي عند الرأسماليين هو "الزيادة في إنتاج السلع و الخدمات لتكفي الحاجات الكلية في المجتمع وتفيض عنها كي تحقق مستوى أعلى من الرفاهية ".

و الإقتصاد الرأسمالي ينظر إلى النمو على مستوى المجتمع، لا على مستوى الأفراد، ويعالج الزيادة في الإنتاج الكلي و في الدخل الوطني، لا في إنتاج كل فرد ومقدار دخله . و بناءا على ذلك يجري حساب معدلات النمو بناءا على : حساب الإنتاج الكلي الذي ينتجه المجتمع كله، و الدخل الناتج عن هذا الإنتاج، وبناءا على حساب الميزان التجاري وما يحققه من عجز أو فائض في الدخل الكلي، ثم بناءا على هذه

[8]- روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص10.

الحسابات الكلية يجري تقدير افتراضي لدخل ومقدار كفايته أو رفاهيته، وهو تقدير يبعد كثيرا عن الواقع نظرا لسوء التوزيع.

أهم أطروحات نظرية التنمية الراقية التي سادت خلال الأربعينات و الخمسينات من القرن العشرين وهي الأطروحات التي ترتبت عليها إستراتيجيات و سياسات التنمية حتى بداية السبعينات. هذا وقد أطلق على الذين قاموا بصياغة هذه الأطروحات "الجيل الأول من إقتصادي التنمية "[9].

هذا وقد إرتكز "التقليد العلمي" الذي قاد مجتمع علماء التنمية على رفض مقترح عالمية النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية، وقبول مقترح وجود منافع متبادلة بين الدول الأقل نموا و الدول المتقدمة.

2.1 مفهوم النمو في التيار النيوكلاسيكي :

يرى التيار النيوكلاسيكي أن السياسات التنموية الصائبة تتمثل في "التحول من إستراتيجيات التوجه نحو تحرير نظام التجارة الخارجية وتشجيع الصادرات، والخضوع لبرامج التثبيت، ونقل ملكية الأصول الإنتاجية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وإتباع ما تمليه آلية السوق "[10].

بنى التيار النيوكلاسيكي أفكاره من تطورات نظرية النمو التي إشتملت مضامينها للدول النامية على أهمية رأس المال البشري، وعملية التعليم و الإستفادة من الأفكار في مجالات التقنيات الإنتاجية، وعلى المنافع التي تترتب على تبادل الأفكار على المستوى العالمي في إطار إقتصاديات متفتحة على التجارة العالمية، كذلك ترتب على نظرية النمو إحتمال أن تلحق الدول النامية بالدول المتقدمة وذلك عن طريق عبور فجوة تقنيات الإنتاج التي يمكن تجسيدها من خلال تسارع معدلات إنتشار المعرفة التي تترتب على حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود السياسية.

2- قياس النمو الاقتصادي و علاقته بالدخل الوطني

1.2 الناتج الوطني و علاقته بالنمو الاقتصادي

يعتبر الناتج الوطني الإجمالي من أهم المقاييس الشائعة الاستعمال في دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ويشير الناتج الوطني الإجمالي إلى القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في المجتمع باستخدام الموارد العامة خلال فترة زمنية معينة،في العادة سنة واحدة.

[9]- بن عناية جلول: أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 2002-1970، مذكرة ماجيستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، ص 28.

[10]- بن عناية جلول :نفس المرجع السابق، ص 29.

وهو في الحقيقة نتاج مجموعة من القطاعات الاقتصادية في المجتمع، وعادة ما تقسم إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي، وتؤكد بعض الدراسات أن هنالك ثلاث تعريفات للدخل الوطني كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:

الأول: ينظر للدخل الوطني من زاوية الإنتاج السلعي والخدمي، ويسمى الناتج الوطني، وهو مجموع السلع والخدمات (الاستهلاكية والرأسمالية) التي أنتجت خلال فترى زمنية معينة، مخصوما منها إهلاك الأصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني: تعريف ينظر إلى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج،وهو عبارة عن الدخول المكتسبة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الثالث: ينظر إلى الدخل من زاوية الإنفاق، فالدخل الوطني هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ويفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالدخل الوطني النقدي والدخل الوطني الحقيقي، وهذا راجع لتغير مستويات الأسعار بين عام وأخر،حيث أن الدخل الوطني الحقيقي هو الدخل النقدي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع.

وأخيرا تكمن أهمية دراسة الدخل الوطني في وضع الخطة الاقتصادية الوطنية،حيث يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة لبعضها البعض، ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل الوطني.

2.2 قياس النمو الإقتصادي:

يستخدم عادة الناتج المحلي الخام كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما (أي إنتاج السلع والخدمات). وهناك الناتج المحلي الخام **السوقي** الذي يمثل مجموع القيم المضافة للأعوان الاقتصاديين المقيمين في البلد المعني) زائد الرسم على القيمة المضافة وحقوق الجمارك، و الناتج المحلي الخام غير السوقي الذي يقيم إنتاج الإدارات العمومية، وذلك برد قيمة هذا الإنتاج إلى تكاليفه، وعليه فإن إجمالي الناتج المحلي الخام يعبر عن مجموع الناتج المحلي الخام السوقي و غير السوقي خلال فترة زمنية معينة.

وعليه، فإن قياس النمو الاقتصادي يتم، بكل بساطة، بحساب النسبة المئوية لتغير الناتج المحلي الخام بين فترتين (سنتين)، ونسبة الزيادة المتحصل عليها تبقى مجرد قيمة اسمية إذا لم يتم تحييد أثر الزيادة في المستوى العام للأسعار(التضخم) خلال فترات القياس، ومن ثم، لابد من إزالة أثر التضخم لقياس النمو الحقيقي (أو بالحجم) أي حساب الناتج المحلي الخام بالأسعار الثابتة انطلاقا من الناتج المحلي الخام بالأسعار الجارية ومؤشر الأسعار للاستهلاك.

عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة T بالعلاقة التالية[11]:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترةT مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة T-1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترةT-1 وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق، أو بالأسعار الثابتة وذلك باستخدام الأسعار الاسمية منكمشة بزيادة الأسعار، أي باستعمال مؤشر الأسعار؛ حيث يسمح هذا الأخير بتصحيح التغييرات التي تنتج عن الأسعار..

3.2 معوقات النمو الاقتصادي:

هناك العديد من المعوقات نذكر منها على سبيل المثال:

- **التعليم:** إن التعليم عامل أساسي في الرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل.
- **الصحة:** الزيادة في الإنتاجية يمكن أن تتحقق بارتفاع المستويات الصحية للأيدي العاملة، و في المقابل ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، لأن المكاسب تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات، تجعل النمو الإقتصادي أكثر صعوبة.
- **الموارد الطبيعية:** يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها و الاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو.
- **التكنولوجيا:** تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا، أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني، وعلى دراية تامة لكل تطور في تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية.

3- عناصر ومؤشرات النمو الاقتصادي وتكاليفه

1.3 عناصر النمو الاقتصادي

للمزيد من التفصيل أنظر:

[11]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000، ص59

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي في العمل ورأس المال و التقدم التكنولوجي وتسمى أيضا عوامل النمو الإقتصادي، وتركبها في نسب عقلانية مختلفة وتضمن مستويات مختلفة من الإنتاج حسب شروط التوازن الديناميكي ودرجات مختلفة من الفعالية الإقتصادية.

أ. **العمل:**

ويعتبر العمل "في إشارة للموارد البشرية" في معناه الاقتصادي جميع المجهودات اليدوية أو العقلية التي يقوم بها الإنسان لخلق المنافع أو زيادتها، وبذلك تتضمن دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج موضوع السكان سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع واثر ذلك في حجم الإنتاج الوطني. وهنا تتضح لنا طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وكيف أن كل واحد منهما يؤثر على الأخر، ولعل هذا من ابرز المواضيع التي تولي لها التنمية الاقتصادية اهتماما خاصا.

ب. **رأس المال:**

يضم رأس المال الموسع كلا من رأس المال المادي ورأس المال البشري، هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي ومهم للنمو الإقتصادي، ويعتبر رأس المال كل مؤشر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية تحت شروط خاصة للظاهرة المشروحة فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة [12].

ج. التقدم التقني:

و حسب" J.Lecaillon" :"التعريف الأولي الذي نعطيه لهذا العامل هو كونه يسمح برفع الإنتاج الكلي، مع بقاء عنصر العمل و رأس المال ثابتين .أما التعريف التالي هو كون العامل التقني يرفع من الناتج الكلي عبر الزمن بقيمة رأس المال K و العمل L المعطيان.مما سبق فان هذا العامل يؤدي إلى تغيير مستمر لدالة الإنتاج".[13]

2.3 مؤشرات النمو الاقتصادي

هناك مؤشرات كمية يمكن عن طريقها تحديد ظاهرة النمو ومن ابرز هذه المؤشرات هي :

أ. الدخل الوطني ومعدل نموه:

لقد حظي معيار الدخل الوطني كمؤشر للتطور الاقتصادي باهمية كبيرة من قبل العديد من الاقتصاديين ولاسيما أولئك الذين يتخذون من تعريف عملية النمو الاقتصادي دليلا للقياس، عند قياس الدخل الوطني عبر الزمن يميز بين مستوى الدخل الوطني الحقيقي من جهة وبين معدل نموه من جهة أخرى، فمستوى الدخل الوطني الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل من قدرة اقتصادية معينة تشكل وزنا

[12]- تاج عبد الكريم: نماذج النمو الإقتصادي ، المرجع السابق، ص 5.

[13] - J.Lecaillon," Analyse macro-économique", Ed Cujas, Paris, 1986, P.67.

في دعم قوتها العسكرية او قدرتها التفاوضية في علاقاتها الدولية المختلفة، اما معدل نمو الدخل الوطني فهو يعبرعن كفاءة النظام الاقتصادي من حيث قدرته في البلوغ بالدخل الوطني مستوى معينا.

ب. متوسط دخل الفرد :

يقول ميردال: (معدل نمو حصة الفرد من الدخل الوطني هو مؤشر يسهل قياسه) وبرر اختياره هذا بسبب ان الدخل الفردي يؤثر ويقرر مستوى المعيشة للسكان، ونظرا لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الاخر وتداخل التاثيرات فيما بينها فان تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتما على الانتاج وظروفه ونظرة السكان الى العمل ونشوء المؤسسات وهذا سيؤدي الى تحسن مستوى الانتاجية وبالتالي زيادة الدخل الوطني مما سيؤثر على المستوى المعاشي لعموم السكان.

نادى البعض بضرورة اضافة مؤشرات أخرى تدل على التطور ومن هذه المؤشرات:

- حصة الفرد من استهلاك الطاقة .
- دليل النوعية المادية للحياة كمؤشر على التطور ويستند هذا الدليل إلى ثلاثة متغيرات هي[14] :

أ- طول العمر مقاسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة .

ب- التحصيل العلمي مقاسا بمزيج من معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين ونسب التعليم.

ج- مستوى المعيشة مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

3.3 تكاليف النمو الإقتصادي:

أن تحقيق النمو الإقتصادي يستدعي تحمل تكاليف، حيث يتطلب النمو عادة إستثمار الموارد في السلع الرأسمالية وفي التعليم والصحة، أين لا تنتج الإستثمارات عائدا مباشرا معبر عنه بسلع وخدمات لأجل الإستهلاك، كما أن النمو الذي يعد بمزيد من السلع يمكن أن يتحقق للتقليل من استهلاك السلع[15].

أولا : التكلفة البيئية :

إن التطور المستمر في المجال الإقتصادي و خاصة التصنيع على سبيل المثال يؤدي إلى التلوث و تدهور البيئة من خلال شق الطرق العامة و بناء المصانع.

بالإضافة إلى كل هذا فإن عملية التحضير و التحديث المصاحبة لحركة التصنيع تدفع الأفراد إلى التحرر من الحياة البسيطة القائمة على الفلاحة في المناطق الريفية، و النزوح نحو المدن الكبيرة و هو ما سيؤدي إلى تدهور الزراعة و الإنتاج في المناطق الريفية و ارتفاع الجريمة و الإثم في المدن[16].

ثانيا: التكلفة الإقتصادية للنمو:

---

[14] -http://econ.to-relax.net/t862-topic

مؤشرات النمو الاقتصادي، وائل سالم جميل، تاريخ التسجيل18/02/2010 .

[15]-Michel Drouin : Le financement du développement, Armand Colin1998,p9

[16]- عمر و محي الدين: التخلف و التنمية، دار النهضة العربية 1998.ص222.

بالإضافة إلى التكاليف غير الإقتصادية، فإن هناك تكلفة اقتصادية لعملية النمو و يطلق عليها اسم "تكلفة الفرصة الضائعة"، المقصود هنا هو التضحية بالمستويات المعيشية الحالية(الاستهلاك) من اجل مكسب لا يبدأ جني ثماره إلا بعد سنوات من خلال الإستثمار[17].

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي

1- النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

1.1 تحليل آدم سميث:

يرى آدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيًا، وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم" اليد الخفية " Invisible Hand. كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي والذي نشر عام " Welth of Nations تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهير" ثروة الأمم 1776 م وترجم إلى عشرات اللغات .يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي .ويقول حيث يرفع ، Self Sustaining بأنه بوجود التراكم الرأسمالي، تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتيا

[17] -Michel Drouin: OP citee, p12

تقسيم العمل من مستوى الإنتاجية فتزيد الدخول والأرباح، فتخصص أجزاء إضافية أكبر منها للادخار والاستثمار(تراكم رأسمالي أكبر)، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح.

ونلخص تصورات وأفكار آدم سميث في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي

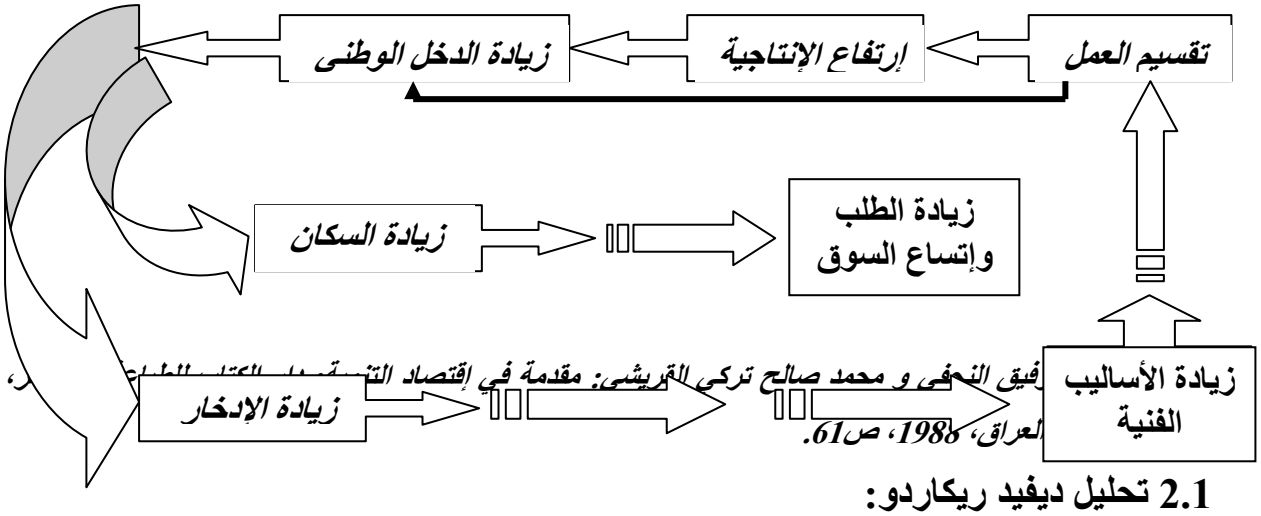

فيق النعفى و محمد صالح تركى القريشى: مقدمة في إقتصاد التن... العراق، 1988، ص61.

2.1 تحليل ديفيد ريكاردو:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما-:

أ -نظرية مالتس للسكان ب -قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية و السكان من ناحية أخرى .وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لأهمية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددًا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي .هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وارتفاع أسعار الغذاء، هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار،

فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات، فئة الرأسماليين، العمال و ملاك الأراضي الزراعية.

ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح..الخ، وأن أجور العمال لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل .ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شأن غيره من الاقتصاديين التقليديين، متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال عنصري رأس المال والعمل محل الأرض.

2- الآراء الكينزية حول النمو الإقتصادي

1.2 آراء كينز:

في العام 1936م قدم كينز* كتابه المشهور "النظرية العامة في العمالة الفائدة و النقود" و أحدث ثورة في مجال النظرية الإقتصادية الكلية، و كسر بذلك الإعتقاد الذي ساد لسنوات عند الكلاسيك، و هو إستحالة الوصول إلى تواظن إقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل[18].

إن نظرية النمو لها علاقة متينة بما تعالجه نظرية الإستخدام، فنظرية الإستخدام الكينزية هي في واقع الأمر نظرية الإقتصاد الساكن، لكونها تفترض ثبات في المستوى التقني و حجم السكان و الموجودات الرأسمالية، و ينجر عن ثبات رأس المال بالضرورة عدم وجود إدخار و إستثمار صافيين، لأن الإستثمار يعرف على أنه الزيادة الحاصلة في الموجودات الرأسمالية، لكن هذه النظرية تفترض من جانب آخر فرضا ظاهريا يناقض الفرض الأول، و هذا الفرض هو وجود إستثمار صافي إيجابي، غير أن هذا التناقض يرجع لتجاهل التحليل الكينزي لأثر الإستثمار على حجم الطاقة الإنتاجية كما يبرر ذلك "Domar" ، حين أوضح بأن التحليل الكينزي هو تحليل نظري حيث تبقى به الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود إستثمار صافي إيجابي و ذلك لكون أن حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الإستثمار، لذلك يتجاهل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية.

يضاف إلى هذا التبرير تبرير آخر، و الذي يفيد بأن الفترة ما بين بدء الإستثمار و بين التوسع في الطاقة الإنتاجية هي نسبيا ليست بالفترة القصيرة نتجاهل أثر الزيادة في الإستثمار على الطاقة الإنتاجية، و هذا النوع من التحليل هو ما أسماه"Pigou" بالتوازن في الأمد القصير مقارنة بالتوازن الساكن في

* جون ماينارد كينز: هو إقتصادي إنجليزي مؤسس النظرية ولد سنة 1883 و توفي سنة 1946 ساهم بشكل بارز في تفسير و بحث أسباب أزمة الكساد الكبير 1929.

[18]- عجمية محمد عبد العزيز و الليتي محمد علي، التنمية الإقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 98-99.

الأمد الطويل، و من خصائص هذا التحليل أنه يأخذ بعين الإعتبار تأثير الإستثمار على الدخل الوطني من خلال مضاعف الإستثمار، فيما يتجاهل أثره على حجم الطاقة الإنتاجية.

و بناءا على الفرضيات السابقة، يتحدد مستوى الدخل في توازن من منظور نظرية الإستخدام عند تساوي الإدخار المرغوب فيه مع الإستثمار المرغوب فيه، كما يبقى الدخل الوطني التوازني و الناتج الوطني مع مرور الزمن ثابتين ما دام الإدخار المقرر يساوي في كل فترة زمنية الإستثمار المقرر، كما أن هنالك مضاعفات توسعية أو مضاعفات إنكماشية[19] .

2.2 نموذج هارود- دومار:

وفق هذا النموذج يتحدد معدل النمو الإقتصادي و الذي يقاس بمعدل النمو في الدخل الوطني من خلال الإدخار المحلي، أي من خلال النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني و التي يتم تحويلها إلى إستثمارات، حيث توصل الباحثان"هارود* "و"دومار" * إلى صياغة هذه العلاقة في شكل رياضي بالشكل التالي[20] :

$$\text{معدل تغير نمو الدخل الوطني} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال/الإنتاج}}$$

حيث:

$$\text{معامل الإدخار} = \frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}}$$

أما:

$$\text{معامل رأس المال/الإنتاج} = \frac{\text{التغير في رأس المال}}{\text{التغير في الناتج الوطني}}$$

و منه فإن معدل نمو الدخل الوطني يرتبط بـ:

- علاقة طردية بمعامل الإدخار.
- علاقة عكسية بمعامل رأس المال/الإنتاج.

و للحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الحقيقي فإن ذلك يتم بطرح معدل النمو السكاني من معدل نمو الدخل الوطني أي:

$$\text{معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي} = \frac{\text{معامل الإدخار}}{\text{معامل رأس المال/الإنتاج}} - \text{معدل النمو السكاني}$$

[19]- زروني مصطفى، النمو الإقتصادي و إسترتيجيات التنمية بالرجوع إلى إقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص 09.

* هنري روي فوبير هارود: إقتصادي و كاتب إنجليزي ولد سنة 1900م و إشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي و توفي سنة 1978م.

* أفسلي دافيد دومار: إقتصادي روسي أمريكي ولد سنة 1914م إشتهر بالنموذج الذي صاغة رفقة هارود توفي سنة 1997.

[20]- عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص141-142.

3- النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي

لم تكن هي نظريات بحد ذاتها بمعزل عن التراث العلمي الاقتصادي لما ورد من نظريات أنفة الذكر، إلا أنها تمثل أوجها جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم و التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، و لما حصلت عدد كبير من الدول على استقلالها السياسي و قد تمخض عن هذين الحدثين نتيجة اقتصادية عامة وهامة، ألا و هي انقسام دول العالم– من وجهة نظر النمو الاقتصادي- إلى مجموعتين رئيستين هما مجموعة الدول المتقدمة اقتصاديا (أي الدول الصناعية) و مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا (أي الدول النامية) الأمر الذي جعل مشكلة التخلف الاقتصادي مشكلة عامة و ملحة على الصعيدين العلمي و العملي.

و فيما يلي نقدم عرضا مفصلا للأطر الفكرية و الديناميكية لعملية النمو الاقتصادي كما ترتئيها كل نظرية من النظريات التالية:

1.3 نظرية "W.W.Rostow":

إن النمو الاقتصادي في رأي "W.W.Rostow"(1917-2000) عملية ممكنة طالما أن الدول النامية تعي الأسباب و المسببات التي تنقلها من مرحلة تطورية معينة إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما، و يرتب البناء الاقتصادي الهيكلي للمجتمع في مراحل خمس يمر بها الاقتصاد الوطني تحقيقا لأعلى مستوى ممكن من التقدم، هذه المراحل هي: المرحلة التقليدية القديمة، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، الاتجاه نحو النضج الاقتصادي، مرحلة الاستهلاك الكبير.*

و هذه المراحل هي المراحل التي مرت بها نفسها بعض الدول الغربية من القرن الثامن عشر حتى الآن، و نجحت بالفعل في تحقيق التنمية من خلال التحرك من مرحلة إلى أخرى، و يشير "W.W.Rostow" في كتابه" مراحل النمو الاقتصادي،1956" إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله" أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث".[21]

2.3 نظرية نماذج التغيير الهيكلي:

تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي و التركيز على الزراعة التقليدية و القطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي و الاقتصاد الخدمي ، و هناك مثلان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما: نظرية استغلال فائض القوى العاملة ل "A.Lewis" ،و أنماط النمو التي تمثل تحليلا عمليا ل "H.Chenery".

أ- نظرية استغلال فائض القوى العاملة ل"A.Lewis":

* - إن نظرية "W.W.Rostow" "مراحل النمو" هي فكرة أصلا مستمدة من العلوم البيولوجية القائلة بان كل كائن حي لابد و أن يمر بمراحل للنمو بدءا من كونه بذرة (نطفة) و انتهاء إلى مرحلة الشيخوخة ثم الموت ،و هي نفس الفكرة التي لفتت أنظار مفكرين اقتصاديين متعددين من أمثال: P.Hoffman,K.Marx,M.Weiber,E.J.Hobsbaumer,P.Baran.

[21] - كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1988، ص 16.

وفقا لهذه النظرية فانه يمكن للدول النامية التي تعاني على الأغلب من نقص رؤوس الأموال أن تعتمد على فائض القوى العاملة غير الماهرة المعطلة فيها إما بشكل مكشوف كقطاع النساء* أو مقنع كما هو الأمر في قطاع الزراعة ، إذ يعمل في القطاع الزراعي نسبة كبيرة من السكان و لكن الإنتاج الزراعي لا يتناسب مع حجم القوى العاملة ، إذ لو ترك بعض أفراد الأسرة العمل الزراعي و توجهوا لقطاعات أخرى لما تأثر حجم المنتج، و كذلك فان العمل في هذا القطاع عمل موسمي في غالب الأحيان لا يستغرق كل وقت العاملين فيه.

و تتكرر هذه العملية إذ تستمر المشروعات الجديدة في الظهور حتى تمتص حاجة تلك المصانع الجديدة الزائد من القوى العاملة، و عندئذ تصبح الأجور أعلى وفقا لتوسع الصناعات و استيعابها للطاقات العاملة.[22]

ب- نظرية أنماط النمو ل"H.Chenery" :

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج النمو في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج النمو بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

3.3 نظرية ثورة التبعيـــة الدوليّـــة:

نتيجــة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال فترة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

و تعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيـــة.

وفي هـــذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدوليـــة:[23]

- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة. - نموذج المثال الكاذب. - فرضيـــة التنمية الثنائيـــة.

أ- التبعية الاستعماريـــة الجديدة:

* - يرى بعض الكتاب أن عمل النساء في تربية الأطفال و إدارة المنازل عمل غير منتج و هذا رأي يفتقر للدقة؛ إذ أن عمل المرأة في البيت عمل ذو قيمة اقتصادية كبيرة و لوان ذلك لا ينعكس في سجلات الدخل الوطني و هذا مأخذ على المؤشر و ليس على عمل المرأة.

[22] - محمد قاسم القربوتي،" واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية"،مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز ،المجلد الأول ، الرياض ، السعودية،1988،ص 85 .نقلا عن:

A.W.Lewis" ,Economic Developement with Unlimited Supplies of Labor", The Manchester School of Economic & Social studies, 1954, PP.131-191.

[23] - فارس رشيد البياتي،" التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد منشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، عمان ، 2008،ص ص 90-88.

إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبـــة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

ب- نموذج المثال الكاذب:

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير مناسبة.

ت- فرضية التنمية الثنائيـــة:

ويفترض هنا تركز الثروة في أيدي قليلة داخل مساحة كبيرة من الفقر، ويشتمل مفهوم هذه الفرضية على العناصر الأساسية التالية:

- توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد، كأن يتعايش معا في ظروف الإنتاج في بلد ما طريقتي الإنتاج الحديثة والتقليدية في قطاع الريف والمدينة أو تعايش القلة الغنية مرتفعة المستوى الثقافي والتعليمي مع الكثرة الفقيرة والأمية من سكان مجتمع ما.

- اتساع هذا التعايش واستمراره ليس مرحلياً، ويرجع هذا إلى مسببات ليست ظاهرية ولكنها أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها.

- لا تبدي الفوارق بين شقي ظاهرة الثنائية الاقتصادية أي ميل نحو التقارب، بل على العكس فإنها تميل نحو الزيادة، ومن خواصها أيضاً أن الأحوال الاقتصادية في القطاع المتخلف لا تتأثر كثيراً بالرواج أو الانتعاش في القطاع المتقدم بل على العكس، إذ قد يدفع القطاع المتأخر إلى تعميق تخلفه.

4.3 نظرية الثورة النيوكلاسيكية المضادة للنمو:

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيـا وألمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصـــة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالـــم وهما البنك الدولـــي وصندوق النقد الدولـــي.[24]

[24] - م.تودارو،نفس المرجع السابق،ص 149.

يرى رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال : "H.Johnson", "Lord P.Bauer"و" B.Balassa ".

إن تدخل الدولة هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو، وأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بإنتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير وتقليل التدخل الحكومي، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي

نماذج النمو الاقتصادي تمثل نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية لنظرية النمو الاقتصادي، هذه النماذج يفترض أنها تمثل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى نمو المجمعات الاقتصادية وتوضح ترابط الدوال ومكوناتها عن طريق جملة من المعادلات.

إن النماذج الاقتصادية لا تمثل في حد ذاتها هدفا لكن مجموعة من الوسائل والأدوات القادرة على تسهيل قياس النمو الاقتصادي ومنه تبسيط الواقع الاقتصادي، هناك عدة نماذج تقوم بتقدير النمو الاقتصادي: هدفنا لا يرتكز على ذكر كل النماذج بل نكتفي بعرض البعض منها:

1- النماذج النيوكلاسيكية للنمـــو

نموذج **سولو-سوان 1956** بحث وفي إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام، محافظا على جوهر البديهيات لولراس و (هي الإنتاجية الحدية، المنافسة التامة والكاملة، المردودية غير المتزايدة ...الخ)، فالهدف هو تقديم نموذج نستطيع من خلاله أن نحصل على توازن لتطور النمو على مسار النمو المتوازن في المدى الطويل.

1.1 نموذج سولو-سوان 1956

تم صياغة النموذج بطريقة تسمح بإيجاد ردٌ للتنبؤات المتشائمة لـ: هارود، من أجل ذلك سولو ترك فرضية ركود تقنيات الإنتاج و أن هارود حافظ وألح على أن في أية لحظة قدرات كل من الادخار و الاستثمار تتوقف، كذلك وجد حلا لمشكل تنسيق الأعوان و التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج المضمون، و من أجل المعرفة الجيدة لهذا النموذج وفي نسخته الأكثر بساطة يرتكز على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: رأس المالK و العملL و Y تمثل المخرجات أو الإنتاج.

$$Y = f(K,L) \qquad (1)$$

و نفترض أن L يتضاعف بنسبة منتظمة (n) و التوفيقة (L,K) تحدد مستوى Y .

انطلاقا من هنا فان تطور النمو نقدمه كما يلي:

في نموذج سولو "حصة ثابتة من الإنتاج يعاد استثمارها عند كل فترة، عندئذ كل عروض العمل تعتبر خارجية و تستعمل في الإنتاج، إذن التشغيل الكامل انطلاقا من هذه الفرضية محقق".

وهكذا في كل فترة (العمل) و جزء من الإنتاج المتاح يعاد إدخالهما (ضخهما)، مما يحدث على إثره إنتاج جديد جزء منه يتوافق مع العمل المعروض في فترات لاحقة و عليه إن تطور متغيرات النموذج مرتبطة في شكل قياسات واسعة على فرضيات مكونة في شكل دالة الإنتاج يعني على حجم العمل المتاح و على تقسيم الإنتاج بين الدخل و الاستهلاك.

سولو يفترض أن ميل الادخار S ثابت في كافة الأوقات :

$$E = sY \qquad (2)$$

لان هذا الادخار يعاد استثماره اوتوماتيكيا فبالإمكان أن نضعه بدون مشكل في إطار تقارب مستمر:

$$\dot{k} = sY \qquad (3)$$

فتصبح بذلك (أخذ بعين الاعتبار المعادلة(1)

$$\dot{k} = sf(K,L) \qquad (4)$$

و f دالة متجانسة من الدرجة الأولى، نستطيع أن نستعمل الشكل المركز لـ: f فنعيد كتابة المعادلة (4) على الشكل التالي: $\dot{k} = sf\left(\frac{K}{L},1\right)$ (5)

نضع: $k = \frac{K}{L}$ رأس المال لكل رأس، $f(k)$ دالة الإنتاج فتصبح $f(k,1)$ ونستطيع كتابة (5) على النحو التالي :

$$\frac{\dot{k}}{L} = sf(k) \qquad (6)$$

و بما أن

$$k' = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$
$$\Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L}.1$$

و منه:

$$\dot{k} = sf(k) - k\left[\frac{\dot{L}}{L}\right] \qquad (7)$$

مع افتراض أن معدل نمو العمل المعروض أو المستخدم $\frac{\dot{L}}{L}$ ثابت دائما من قبل *solow*

و إذا أردنا تسمية n هو معدل النمو فالمعادلة تكتب على النحو التالي:

$$\dot{k} = sf(k) - nk \qquad (8)$$

المعادلة (07) تميز نموذج *solow* و إذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعملs لابد من طرح المعادلة (3) من الكمية (sY) الطرف (δK) ، هذا لا يغير كلية النموذج لأننا نتحصل في الأخير على

$$\dot{k} = sf(k) - (n+\delta)k \qquad (9)$$

هذا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي الى n فهو يساوي الى ($n+\delta$) و الا فالمعادلة تبقى نفسها، السؤال المطروح ما هي النتائج التي يمكننا أن نستنتجها من هذا النموذج؟

النتائج الرئيسية لنموذج سولو من المعادلة: $\dot{k} = sf(k) - nk$

هل لهذه المعادلة حل وحيد أو ثابت ؟ بمعنى مسارها ثابت، للتحقق من هذه الحالة لا بد أن يكون $\dot{k} = 0$ تساوي الصفر. و منه المعادلة تصبح:

$$sf(k) - gk = 0 \qquad (g = n+\delta)$$

لها على الأقل حل يختلف عن الصفر، هذا الحل موجود ووحيد إذا كانت الدالة $f(K,L)$ محدبة و تحقق شروط (*Inada*1963) بحيث:

$$f'(k) \succ 0 \qquad 10$$
$$f''(k) \prec 0 \qquad 11$$
$$f(0) = 0 \qquad 12$$
$$\lim_{k \to +\infty} f'(k) = 0 \qquad 13$$
$$\lim f'(0) = +\infty \qquad 14$$

نلاحظ أن حل المعادلة $sf(k) - nk = 0$ هو k^* الذي يمثل راس المال الساكن " لكل الرؤوس ": فهو يضمن تقارب كل المسارات نحوهما مهما كانت الكمية الأولية لراس المال والعمل، وعليه راس المال الأولي للرأس $k(0)$ أقل تماما من k^* ، إذن لدينا : $sf(k(0)) \succ nk(0)$

منحنى الدالة $sf(k)$ هو تمثيل للدالة: $k(0) = sf(k(0)) - nk(0) \succ 0 \quad (15)$

هذا يدل على أن راس المال لكل راس ينمو تماما بدلالة $k(0)$ و يسكن إذا كان $k(0) \succ k^*$ بحيث الدالة $k(.)$ متزايدة و محدودة بـ k^* إذن فهي متقاربة لما t يؤول إلى ما لانهاية و نهايته لا تؤول الى k^* نفس الاستنتاج لما $k(t) \succ k^*$.

نحصل على دالة متناقصة و محدودة ب k^* ومنه كل المسارات تقارب نحو الحل المحصل عليه.

الشكل رقم 05: دالتا الناتج و الاستثمار في نموذج (سولوSwan-)

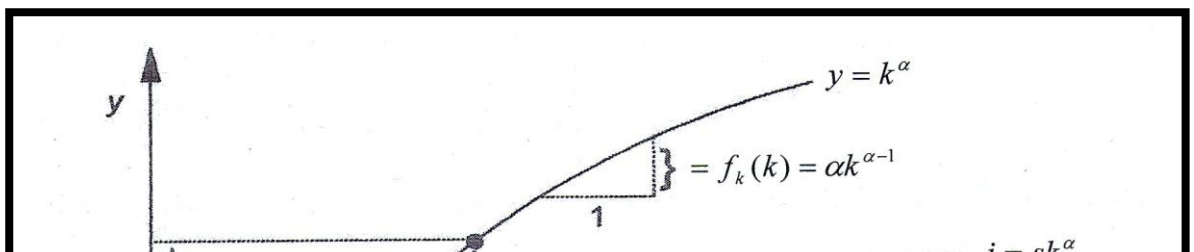

Source: M.Yildizoglo," Croissance économique"**,** Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2007, P.32.

الشكل05 يوضح بيانيا الشكل المشدد لدالة الناتج (y) و دالة الاستثمار (i)ونلاحظ من خلال هذا الشكل انه كلما زادت قيمة k أصبح شكل منحنى دالة الناتج أكثر تسطحا وذلك لان ميل هذه الدالة عبارة عن الناتج الحدي لرأس المال ($\alpha k^{\alpha-1}$) و المفروض مسبقا انه يتناقص مع تزايد قيمة k .كما أن هذا الشكل يبين كيف أن جزء من الناتج يستهلك و جزء يدخر و يستثمر ،فعند القيمة k_0 يكون الناتج هو $k_0{}^{\alpha}$ و قيمة الاستهلاك هي $c=(1-s)k_0{}^{\alpha}$ و قيمة الاستثمار هي $i=sk_0{}^{\alpha}$.

2- نماذج النمو الداخلـــي

2-1 النمو و المردودية السلميـــة

أ- نموذج *AK*

الخاصية الرئيسية لنماذج النمو الداخلي هو غياب المردودية المتناقصة لراس المال، وعليه رأس المال هو عنصر يهدف إلى التراكم التلقائي لحصة الأعوان ولا بد من اجل الحصول على نمو محمي ذاتيا أن تكون هذه التلقائية للتراكم لا تتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة، المشكل مع نماذج النمو النيوكلاسيكية هو إخفاء النمو على المدى البعيد أو المدى الطويل بسبب تحدب دالة الإنتاج،

الطبعة الأكثر بساطة لهذه النماذج هي دالة AK روبيلو(1991).

$$\begin{matrix} Y = AK \\ K = sY \end{matrix} \quad (16)$$

بحيث : Yالإنتاج، K رأس المال، s نسبة الادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A أثبتت بالموازاة أن رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.

روبيلو برّرٌ هذا الاختيار بأخذه بعين الاعتبار العمل على انه رأس المال اليد العاملة أو البشري الذي هو تراكمي (تجميعي) و أضاف رأس المال العيني، فأعطى بذلك مفهوم رأس المال الموسعK.

و انطلاقا من $K = sY$ نستخرج نسبة النمو g $g = \frac{\dot{K}}{K} = sA(17)$

إذن النمو هو محمي ذاتيا و إيقاعه مرتبط بتصرفات (سلوك) العائلات يعني معدل الادخار S و الإنتاجية الحدية لرأس المال.

من هذا الشكل نموذج AK ظهر بسيطا جدا و لم يسمح بأخذ قدر كبير من إسهاماته.

و عليه روبيلو لم يقدم النموذج على هذا الشكل باعتقاده أن سلوك الادخار داخلي.

الحل يمثل إيجاد حلول لمشكل تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن و ثابتة ومقدمة في قيود تراكم رأس المال، ولا بد من المرور عبر تكوين هاملتون الذي يسمح لنا بإيجاد التوازن لنمو منتظم، بحيث، المنتوج، رأس المال و الاستهلاك يرتفع بنفس المعدل.

وانطلاقا من نموذج AK تثبت أن معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الإنتاجية الحدية لراس المال A ، وان الأعوان لهم معدل ضعيف من اجل الحاضر وهذا ما يترجمه ارتفاع معدل الادخار.

الشكل رقم 06: النمو و تراكم رأس المال نموذج AK

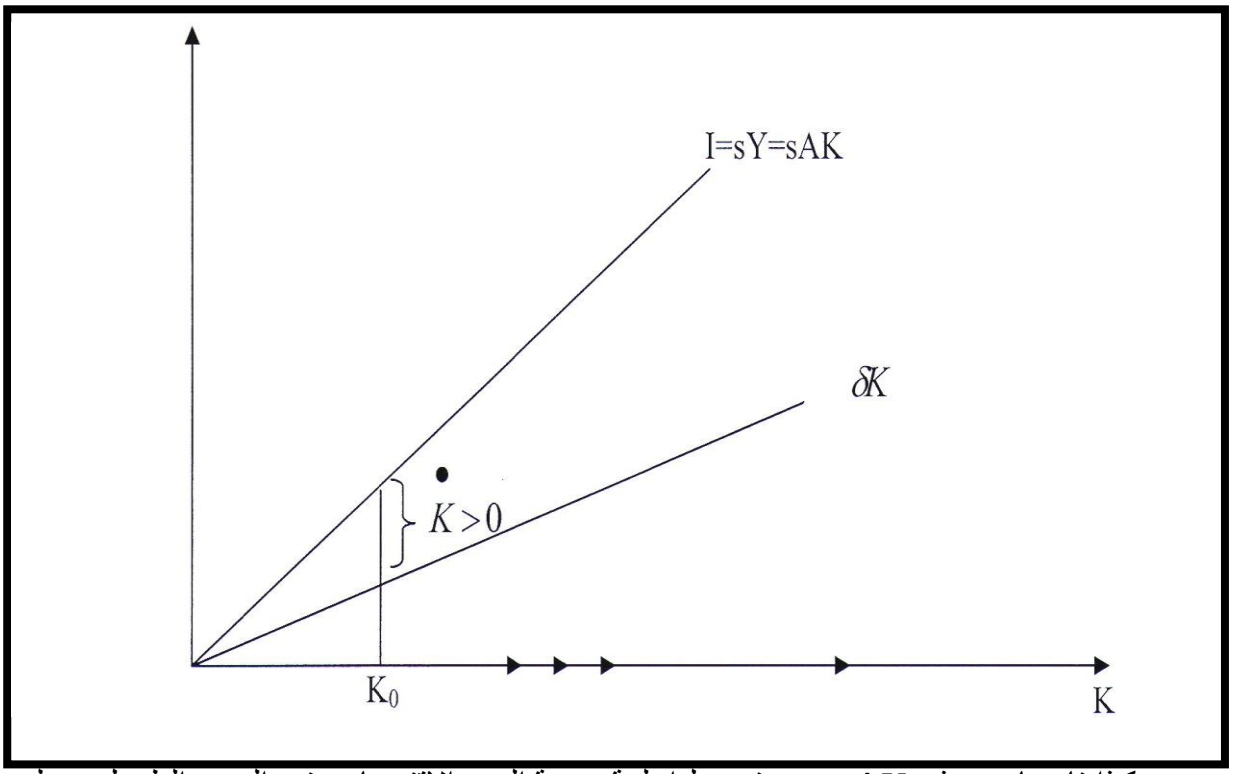

و هكذا فإسهام نموذج AK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل و على علاقته مع نسبة الادخار، من الآن فصاعدا من اجل الحصول على المردودية الثابتة ، فالنمو المحمي ذاتيا محتمل ومستواه محدد من طرف معدل الادخار و منه انطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

ب- حدود نموذج AK :

مع أن النموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج سولو وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل، و محمي ذاتيا، وغياب للتقارب النظامي بين الاقتصاد أنظر(بارو1992 Sala,Martin,) فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي :

- على مستوى الاقتصاد الجزئي، فان دالة الإنتاج للمؤسسة ذات مردودية متغيرة، أما المردودية الوحيدة فتفرض حالة الاستقرار (فرضية المرونة بالتدقيق وحيدة للإنتاج إزاء رأس المال)، المدافعون عن هذا النموذج تقدموا بالحجة على أن هذا الأخير (نموذج *AK*) هو كذلك محدد للتوازن و منه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إلا إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج.
- إذا كان نموذج *AK* يسمح بتوقع ميكانيزمات ظهور النمو المحي ذاتيا، فانه ترك دون اكتشاف مصادر و محددات هذا النمو، هذه المهمة أّسست من طرف نماذج طّورت في نهاية الثمانينات.

2.2 عناصر النمـــو الداخلـــــي

انطلاقا من نموذج AK الذي يحتمل الحصول على نمو محمي ذاتيا على المدى الطويل لكي يحد من الأسفل الإنتاجية الحدية لرأس المال $(A \geq \rho)$، وهكذا ببساطة هذا النموذج لا يسمح في الدخول في نقاش عميق حول عناصر النمو الداخلي، لهذا نحن مهتمون للرجوع إلى النماذج المؤسسة لنحسن التحكم في جوانبه النظرية و تعقيداته التطبيقية.

أ- الإنتاجية الخارجية

- **نموذج رومر 1986:**

مع هذا النموذج البسيط و المقدم من طرف رومر1986 شكل نقطة مهمة في تحولات أدبيات الفكر الاقتصادي الذي سمي بعدها بنظرية النمو الاقتصادي.

في هذا السياق استعمل رومر لتفادي اتجاهات المردودية المتناقصة على الإطار التحليلي الذي يتميز ببديهيتين كانت نتيجة للملاحظات التجريبية التي وضعت بروعة الآثار الايجابية للتجربة على مستوى الإنتاجية[25].

التمرّن عن طريق التطبيق انطلاقا من المسلّمة " المعرفة و الأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار و الإنتاج"، حينئذ كل مؤسسة ترفع من خزين رأس مالها العيني : تدرك أن من اجل نفس الفرصة كيف تنتج بفعالية.

[25] أنظر Barro et Salla-i-Martin (1996) الفصل الرابع.

الأثر الايجابي للتجربة على الإنتاجية متعلق بالتجربة على التطبيق، فالمعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية بحيث أن كل المؤسسات تريد أن تحقق تكاليف تطبيقيا معدومة عن طريق ميكانيزمات نشر المعلومة.

تحديدا من هذا المفهوم رومر عرّف نموذجه مع خارجية التكنولوجية التي تنتج عن طريق تراكم عامل رأس المال الذي ليس بالضرورة رأس المال العيني لان الكاتب استعمل عبارة المعرفة في صياغة نموذجه.

ب- التكنولوجيـــة الخارجيـــة

لا بد من تفسير اثر التقدم العلمي على النمو في المدى الطويل بنمذجة مراحل ظهور التحديد التكنولوجي في الاقتصاد، ثلاثة نماذج تمثل أساس هذا الطرح ، النموذج الثاني لـ: رومر1990 الذي يهتم بخصوصية المعرفة التكنولوجية كسلعة اقتصادية ، نموذج Grossman Et Helpman1991 الذي اثبت أن التجديد له تأثير قوي على الاستهلاك ، ونموذج Aghion Et Howth 1992 وضع الاداءات لدور التجديد على إصلاح رؤوس الأموال.

هذه النماذج الثلاثة تقدم المعرفة التكنولوجية على أنها سلعة عمومية بدون منافس و التي تولد الخارجيات Les Externalités ليس السؤال هنا هو التطرق لكل هذه النماذج لان لها نفس البنية المنطقية فقط بعض الأهداف الوسطية و بعض الفرضيات المختلفة أردنا أن نستخرجها لذا اقتصرنا على عرض نموذج رومر1990 .

ت- رأس المال البشـري و النمـو الداخلـي

رأس المال البشري يعبر عن خزين المعرفة المقدرة اقتصاديا و المدمجة للأفراد، ليس فقط الكفاءات ولكن بحسب الحالة الصحية، التغذية، النظافة... الخ. وهكذا تعتبر كمصدر للنمو على المدى الطويل، و نتيجة لذلك الاقتصاديون اهتموا منذ فترة طويلة على رأس المال البشري و هذا ما جاء في أعمال كل من Mincer1958,Schuhz1961, و خاصة Becher1964 الذي حدد فعلا الإطار المفهومي الذي يسمى بنظرية رأس المال البشري.

المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو أن الأعوان المثلى يحققون اختياراتهم الدراسية بمقارنة الأرباح المنتظرة لهذه الأخيرة والتكاليف الملزمة.

وهكذا لا بد من الانتظار ثلاثة عقود لرؤية نظرية رأس المال البشري و المستعملة ليس فقط في نماذج التوازن الجزئي و لكن في النماذج الكلية أين التربية تلعب دورا مهما، في تراكم رأس المال البشري، و دوره الهام في التطور الحقيقي الاقتصاد.

نماذج كثيرة[26] تم اختبارها كان الهدف منها تحديد رأس المال البشري في النمو و التنمية، ولكن سوف نستعرض نموذج Lucas 1988 الذي يعتبر من بين النماذج الأولى إلي عالجت هذه الحالة.

- **نمـــوذج Lucas 1988**

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيم يلي:

- لكاس(Lucas) يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط احدهم مكرس في إنتاج السلع و الأخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة :عددهم يساوي N.
- الرأس مال البشري منتوج انطلاقا من نفسه بمعنى الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من اجل هذا الوقت و المهارة المكتسبة. وهكذا تراكم رأس المال البشري للفرد يعطى بالقانون التالي:

$$\dot{h}_i = \beta(1-u)h_i \quad (19)$$

بحيث h_i هو خزين رأس المال البشري للفرد(i) و h^* هو تغيره، $(1-u)$ الوقت المبذول من طرف الفرد للدراسة (الوقت الكلي حيث وضع الفرد في كل فترة يتبع القانون الطبيعي الى1)، β مقدار الفعالية.

إنتاج السلع يظهر بحكم دالة الإنتاج Cobb-Douglas تقدم على الشكل المشدد كالتالي:

$$Y_i = Ak_t^{\beta}(uh_t)^{1-\beta} \quad (20)$$

بحيث y_i هو منتوج الفرد (i) و k_i رأس ماله العيني.

نموذج لكاس Lucass كما هو ممثل في الأعلى يرتكز على فكرة خاصة التي تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج سلعة دالة الإنتاج لهم مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

يحتوي رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن انطلاقا من قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص .

نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر ، فمن المحتمل أن نجد سياقا للنمو المحمي ذاتيا من النوع AK إذ أن التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي على رأس المال العيني و رأسمال بشري، كل تساؤل متعلق بظهور نمو داخلي يقع في ضرورة تشكيل إلحاح في تكوين راس مال بشري لا يتناقص حين تراكمه.

دالة الإنتاج: $y_i = Ak_i^{\beta}(uh_i)1-\beta$

* من بين هذه النماذج نجد: نموذج Azam(1993)، Becker, Murphy, Amura, (1990) و Azariada et drazen 1990

تضمن إذن ثبات المردودية السلمية، ومنه النمو المحمي ذاتيا: مضمون رغم أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، ومنه نشير أن الاستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج Lucass الجزء غيرا لمستهلك في الإنتاج.

$$\dot{k}_i = y_i - c_i \quad (21)$$

في هذا النموذج و بدون خارجية(Externalité)، وبدون المردودية السلمية المتزايدة فمعدل النمو للتوازن غير الممركز هو امثلي بحيث ان المردودية الحدية للاستثمار تساوي إلى β نطبق قاعدة Keynes-Ramsey نجد أن :

$$g_e = g_0 = \beta - \theta \quad (22)$$

و هكذا في الشكل المطبق سابقا، فان Lucass ادمج الخارجية الناتجة من مستوى راس المال البشري على نشاط الإنتاج، و لعدم البحث عن ضمان نموا داخليا، Lucass برّر هذا بفرضية أن كل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

نرمز لشدة الخارجية بـ: γ تغير بحساسية دالة الإنتاج برفع درجتها التجانسية مما يعطى شكل جديد لدالة الإنتاج:

$$y_i = Ak_i^{\beta}(uh_i)^{1-\beta}(h_a)^{\gamma} \quad (23)$$

بحيث h_a متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين.

حل النموذج بالطرق المعتادة، نفترض أن $h_i = h_a$ لتحقيق التوازن، لان كل الأفراد أحادية افتراضا، كما اشرنا سابقا الرفع من مستوى المهارة، يسمح للفرد نتطوير ليس فقط فعاليته الخاصة و لكن حتى فعالية الآخرين.

في هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير الممركز هو أعظمي و يعطى بالعبارة التالية:

$$\begin{aligned} g_e &= \left[\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta}\right]\sigma(\beta-\theta) \\ g_0 &= \sigma\left[\frac{1-\beta-\gamma}{1-\beta}\beta-\theta\right] \end{aligned} \quad (24)$$

- نلاحظ أن حجم الاقتصاد (N : عدد الأفراد) لا يتدخل كون رأس المال البشري يبقى دائما سلعة خاصة.

- نلاحظ بالموازاة أن $g_e \prec g_o$ ما يبرر تدخل الدولة، هذا التدخل على سبيل المثال " أخذ على عاتق الدولة التربية، في ميزانية الدولة، وعقود إعانات لكل عون أراد أن يستثمر بمحض إرادته.

نموذج لـ Lucas يرى أن تراكم رؤوس الأموال العينية، أكثر حركية في الشمال على حساب الجنوب و زيادة على ذلك فعامل ذو كفاءة يصبح أكثر إنتاجية و أحسن أجرا في الدول التي يكثر فيها رأس المال البشري من غيرها من الدول التي يضعف فيها خزين رأس المال البشري.

ث- النفقات العمومية للمنشآت القاعدية و النمـــو الداخلـــي

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية للنمو على العموم أن العامل الوحيد للخواص هو رأس المال المنتج و أفضليته، هذا ما بدا جليا في نموذج سولو1956 ، وكذلك في نظريات النمو الاعظمي المطور، في اعتقادنا أن الأوائل أو بالأحرى الوحيدين الذين طوروا التحليل الخاص بالنمو بإدخالهم لرأس المال العمومي هما:Arrow, Kurz 1970 وهكذا فان دور رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية في شرح مراحل النمو الداخلي أدخلت لأول مرة من طرف بارو1990 .

- **نموذج بارو 1990**

مصدر آخر للنمو الداخلي يمكن أن نجده في الظاهرية المنتجة على الاقتصاد من قبل تواجد المنشآت القاعدية الممونة من طرف الدولة، كانت الفكرة المطورة من طرف بارو1990 و اكتملت بعدها من طرف بارو Sal-I- Martin , عام 1992 ، هذين النموذجين طوّرا بفعل الفكرة التي توحي بان تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية للرأس المال الخاص.

فرضيات النموذج :

- بارو يفترض أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية ليست خزين المنشآت القاعدية العمومية و يرمز لها ب: G
- هذه النفقات افترضت أنها استثمار عمومي بحت بمعنى مستخدمة بدون خصم وبدون تخصيص.
- البنية البديهية لهذا النموذج تستند على دالة الإنتاج Cobb-Douglas، ذات مردودية سلمية ثابتة إزاء العوامل من اجل المؤسسة الممثلة (i).

$$y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad (25)$$
$$0 \prec \alpha \prec 1 \quad \text{مع}$$

بحيث: y_i ، K_i ، L_i ، على التوالي : الإنتاج ، رأس المال الخاص ، اليد العاملة للمؤسسة (i) و G النفقات العمومية الكلية للدولة للمنشآت القاعدية ، على المستوى التجميعي هذه الدالة تأخذ الشكل التالي :

$$Y = AK^{\alpha} L^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad (26)$$

المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة، $(K_k' = \alpha \frac{Y}{K})$ وعلى العكس المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص و النفقات العمومية ثابتة $(AL^{1-\alpha})$ إذا كان L ثابت هذا ما افترضه بارو.

و من اجل المؤسسات فالنفقات العمومية للمنشآت القاعدية تفسر كعامل إنتاج خارجي (ظاهري) معطى ومتاح بدون تكلفة و تمويله بفعل الاقتطاعات الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

لا بد أن نشير أولا إلى الهدف من التحليل النظري و التجريبي للنمو الاقتصادي المدى الطويل باعتباره تجدد منذ أكثر من عشرية من الزمن، فدور النظريات الجديدة ذكرت أن النمو الداخلي يقع على الأقل في مستويين:

تحديد مصادر النمو اعتبرت أنها غنية بالاكتشافات، بعكس نموذج (سولو-سوان)، فان المردودية الحدية لرأس المال غير مرتبطة بخزين هذا الأخير و لكن بكمية الموارد المخصصة للتجميع (التراكم)، بعبارة أخرى (معدل الادخار)، و هكذا النمو يصبح محمي ذاتيا، و المرتبط بسلوك(تصرف) اقتصادي داخلي وليس بعامل خارجي كما جاء في النظرية النيوكلاسيكية للنمو، هذا ما يفسر عدد النماذج المقترحة التي قامت باستخراج بعض العناصر المساهمة في النمو، مثل المعرفة العلمية و التقنية، التمهين عن طريق التطبيق، رأس المال البشري ، المنشآت القاعدية..الخ.

النظريات الجديدة للنمو أعطت محتوى و مفهوم نظري لتدخل السلطات العمومية في ترقية النمو على المدى الطويل و عليه و انطلاقا من هذه النظريات تدخل الدولة في العرض بهدف تدارك الاعظمية الجزئية لميكانيزمات السوق، القاضية و بطريقة معاصرة على معدل النمو في المدى الطويل.

إضافة لذلك، فنظرية النمو الداخلي أعطت إطار نظري متعلق بأساس الموضوع من اجل تفسير بعض خبرات التنمية، وسمحت في نفس الوقت بتحديد و تعريف استراتيجيات الازدهار المعتمدة على اختيار سياسة اقتصادية بحيث النفقات العمومية تلعب دورا مهما فيها.

الفصل الثالث: تحليل لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعد مسألة تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من المسائل الرئيسية لفهم كافة الأبعاد التي قد تؤثر على النمو الاقتصادي، وذلك بسبب الدور الرئيس والحيوي الذي يلعبه الإنفاق الحكومي كسياسة مالية في يد الدولة للتدخل في الاقتصاد وإعادة التوازن وتحقيق لأهداف البلاد.

رأينا ان النفقات العامة تنقسم تبعا لأغراضها الى عدة أنواع مختلفة، و هو ما يعني ان النفقات العامة تنتج أثارا متعددة في مختلف المجالات، فهي تهدف في نطاق الاقتصاد العام الى اشباع الحاجات الجماعية المختلفة، أي الى تقديم خدمات عامة مختلفة، كما انها تؤدي بالإضافة الى ذلك و في نطاق الاقتصاد الوطني الى التاثير في مختلف الكميات الاقتصادية و هي الدخل الوطني و مكوناته و هي الاستهلاك والادخار والاستثماروالى التاثير في المستوى العام للاثمان وفي توزيع الدخل الوطني وبالتالي الى التاثير في التوازن الاقتصادي العام، و على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين.

غير ان هذه الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثارا مباشرة و هي تلك التي تشكل الاثار الاولية للانفاق العام، و قد تكون آثارا غير مباشرة في الاستهلاك و الاستثمارو في الناتج الوطني و هي تلك التي تنتج خلال ما يعرف بـــ "دورة الدخل".

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تمثل النفقات العامة في معظم الدول المعاصرة نسبة لا يستهان بها من الدخل الوطني وعليه فان تأثيرها يصبح كبيرا على سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الدول، فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني وتوجيهه بما يلي حاجات المجتمع على المديين القريب والبعيد وبما يحقق أكبر منفعة ممكنة لجمهور المواطنين وسيتم استعراض الآثار المختلفة للنفقات العامة في الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل.

1- أثر النفقات العامة في الناتج الوطني وعناصره :-

"أن معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية إنما يتوقف إلى حد كبير على قدرة هذه الدول على الإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية .لذا فإن قدرة الدولة على الإنفاق الحكومي على القطاعات المختلفة تتوقف على قدرة هذه القطاعات على زيادة الإنتاج المحلي وبالتالي الإنتاج الوطني وتنويع هذا الإنتاج ، مما يسمح بتنمية قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي ودفع معدل النمو إلى مستوى مرموق."[1]

تؤثر النفقات العامة في الناتج الوطني عن طريق تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعال وذلك لان النفقات التي تقوم بها الدولة تشكل جزءا" مهما" من هذا الطلب وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب الكلي وأثرها عليه أي مقدار النفقات العامة ونوعها من ناحية، وعلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على التوسع في إنتاج السلع والخدمات **وعلى درجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتحققة في البلد من ناحية أخرى ومن أجل الوقوف على أثر النفقات العامة في الناتج الوطني لأبد من دراسة أثر الأنواع الرئيسة لتلك النفقات في الناتج الوطني وكما يأتي :-**

1.1 أثر النفقات الاجتماعية في الناتج الوطني :-

هناك من النفقات العامة التي ترفع من قدرة الأفراد على العمل من خلال رفع الكفاءة و الأهلية المهنية، وتأخذ هذه النفقات العامة شكلا نقديا وعينيا[2].

فالشكل النقدي للنفقات العامة والمتمثلة في الإعانات العائلية و المعاشات والأجور والمرتبات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة، أما الشكل العيني للنفقات العامة، كالخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية، فكل هذه النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للإدخار من هذه الدخول[3].

---

[1] نورة عبد الرحمن الرشيد، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009، ص 8.

[2]- خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 91.

[3]- المرجع أعلاه، ص91.

تنقسم النفقات العامة الاجتماعية إلى قسمين: القسم الاول فيخصص لانتاج سلع و خدمات تستخدم في تحقيق اغراض اجتماعية خاصة تكوين "راس المال الانساني" و يتمثل هذا النوع من الانفاق في تلك المتعلقة بالمرافق العامة الخاصة بالصحة و التعليم، والثقافة، والسكان والمياه الصالحة للشرب....الخ.
و أما القسم الثاني فيخصص لاعطاء اعانات اجتماعية، سواء عينية او نقدية للطبقات الفقيرة لمقابلة حالات البطالة وخفض نفقات المعيشة للأسر الكبيرة و يسمى هذا النوع من الانفاق "بالتأمين الاجتماعي".
و يهدف النوع الاول من النفقات الاجتماعية بالدرجة الاولى الى تكوين ما يسمى" براس المال الانساني"، وهذا النوع من الانفاق يؤدي و بطريق مباشر الى زيادة الناتج الوطني.
و يؤثر النوع الثاني التحويلات العينية أو النقدية على الانتاج بطريقة غير مباشرة، اما اثرها المباشر فيتم أساسا على اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات الاجتماعية سالفة الذكر مما يؤدي الى رفع دخولها، و بالتالي الى زيادة استهلاكها، مما يؤثر على طلب الفعلي بالزيادة و هذا بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج عن طريق مبدا المضاعف، و يثور الجدل حول تاثيرها السلبي على الانتاج و ذلك انها تؤدي من ناحية تمويلها الى اقتطاع جزء من دخول الاغنياء عن طريق الضرائب، لصالح الفقراء.
بصفة عامة فان الإعانات النقدية يصعب تحديد آثارها، ذلك إن هذه الآثار تتوقف على المقارنة بين الاستخدامات التي كانت ستوجه اليها فعلا، وقد لا يتحقق الإعانات النقدية الهدف منها نظرا لان المستفيدين قد يستخدمون هذه الأموال في أغراض مختلفة تماما.

2.1 أثر النفقات الاقتصادية في الناتج الوطني :-

تعمل النفقات على حفز النشاط الإحتياجي وزيادة الإنتاج وعرض السلع وترفع من معدلات الطلب والعمالة وتحفز الحركة في السوق وتضاعف الثروة المالية المتداولة، وتضخم إنسياب الأموال إلى الخزانة العامة وتزيد من بنود الإيرادات في الميزانية بالإقتطاعات التي تتم بالضرائب و القروض والرسوم، مما يؤدي بالتالي إلى تزايد الدخل القومي والثروة[4].

وتتمثل هذه النفقات في قيام الدولة بإنفاق جزء من أموالها لإنتاج السلع والخدمات الضرورية للمجتمع، أو بتنفيذ هذه النفقات في صورة إعانات اقتصادية إلى بعض المشروعات الخاصة لتحقيق هدف اقتصادي معين كالحد من أثر ارتفاع أسعار بعض السلع بقصد تمكين الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة من الحصول على هذه السلع بأسعار مناسبة، اوبقصد تعويض هذه المشاريع عما تفرضه عليها الدولة من التزامات لتأمين نشاطها الذي تقوم به لان نشاطها يتعلق بخدمة عامة يحتاجها

[4]- منذر قحف، السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي، مكتبة الملك فهد، السعودية، 1991، ص 519..

المجتمع، كما أن بعض الإعانات تستخدم لمساعدة مشروعات معينة على تجهيز نفسها من الآلات والمعدات اللازمة لاستمرار نشاطها الإنتاجي.

وآيا كان نوع الإعانة فقد تعطي للمشروعات العامة أو المشروعات الخاصة وقد يستفيد بعض المنتجين مباشرة منها ، وبعض المستهلكين كما أن الإعانات قد تعطي في صورة مباشرة كنقود أو غيرها وقد تقر في صورة غير مباشرة كإعفاءات من الضرائب مثلاً ، فأن من شأنها أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ثم عرضها في السوق بأسعار مناسبة وهذا يؤدي الى زيادة الناتج الوطني ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

3.1 أثر النفقات العسكرية في الناتج الوطني :-

إن التزايد المستمر للإنفاق العسكري مستأثرا بجزء كبير من الدخل الوطني والأيدي العاملة والموارد الاقتصادية التي تتسم بالندرة النسبية في المجتمع وموجها إلى الاستيراد من الخارج للمعدات العسكرية وقطع الغيار مما قد يؤثر على العجز في الحساب الجاري، إضافة إلى تأثيره على نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي ، وتأثيره في تكوين رأس المال البشري ورفعه من تكلفة الفرص البديلة للموارد طالما أنها لم توجه إلى الاستعمالات التي تزيد من مستوى الدخل الوطني والاهتمام بالجوانب العسكرية على حساب الجوانب الاقتصادية سيضر بالتنمية ويخلق العديد من المشاكل[5].

ففي ما يتعلق بالآثار السلبية للنفقات العسكرية في الناتج الوطني والتي تحدث عندما تقوم الدولة بتحويل عناصر الإنتاج والموارد من الاستخدامات التي تسمح بإشباع الحاجات المدنية للمجتمع إلى العمليات العسكرية، الذي يؤدي إلى الناتج الوطني، كما تؤثر النفقات العسكرية على توازن ميزان المدفوعات من جراء صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح ألا أن هذه النفقات مفيدة إذا استخدمت في إنشاء صناعات حربية في الداخل، أما الآثار الإيجابية للنفقات العسكرية في الناتج الوطني فهي تحدث عندما تقوم الدولة بتوفير الحماية الخارجية والأمن الداخلي والعدالة، كما أنها قد تساهم في إنشاء صناعات معينة تستفيد منها المجالات الحربية والمدنية سواء بسواء أقامة منشأة حيوية مثل المطارات والمؤني والطرق والجسور والسدود والمخازن، التي يستفيد منها الاقتصاد الوطني في الإنتاج المدني خلال فترة الحرب وبعدها كذلك قد يتولد عن النفقات العسكرية في كثير من المجالات تقدم علمي في فنون الإنتاج المختلفة حيث تخصص نسبة كبيرة منها للبحوث العلمية التي تعود بالنفع للاقتصاد ككل.

4.1 اثر النفقات في الاستهلاك الوطني :-

يؤثر الإنفاق العام في الاستهلاك بطريق مباشر من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق .ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للإنفاق العام

[5]- نورة عبد الرحمن الرشيد، المرجع السابق، ص 11.

في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[6].

بالطبع سوف تؤدى زيادة النفقات العامة الى زيادة الطلب الكلى ومن ثم زيادة حجم الاستهلاك، إلا ان هذا التأثير على الاستهلاك يختلف باختلاف نوع النفقات والغرض منها فنجد مثلاً :-

1- شراء الدولة لخدمات استهلاكية مثل التعليم والصحة والدفاع يؤدى الى زيادة الاستهلاك .

2- توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاجور والمرتبات يؤدى الى زيادة الاستهلاك.

3- شراء الدولة لسلع تقدمها لبعض افراد المجتمع مثل الملابس والغذاء والمواد الطبية واقتطاع قيمة هذه السلع من اجورهم، لا تؤثر على حجم الاستهلاك لان الدولة اشترت بالنيابة عن الافراد.

إن التوسع في النفقات العامة تؤدي عادة إلى تحسن مستوى دخول الأفراد العاملين ومن ثم زيادة مقدرتهم على الادخار وعلى شراء السلع الاستهلاكية والخدمات مما يشجع المنتجين على إنتاج أكثر وهكذا يؤدي الإنفاق الأولي الذي باشرته الدولة إلى ظهور سلسة من الحلقات المتتالية من الإنفاق تفوق في مجموعها المبالغ التي قامت الدولة بإنفاقها في بداية الأمر.

2- النفقات العامة في اعادة توزيع الدخل الوطني :-

تؤثر الدولة من خلال نفقاتها تأثيرا" واسعا" في تكوين الدخل الوطني وفي توزيعه ويتحقق هذا التأثير في توزيع الدخل الوطني على مرحلتين هما:

المرحلة الاولى : التوزيع الاول للدخل

وهنا تقوم الدولة بتوزيع الدخل على عوامل الانتاج التى تعمل لدى الدولة مثل الاجور والمرتبات، ونتيجة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية يحدث خلل فى هذا التوزيع الاول للدخل فيزداد دخول افراد وينخفض دخول افراد مما يتطلب عمل الدولة على اعادة توزيع الدخل مرة اخرى.

المرحلة الثانية : دور الدولة فى اعادة توزيع الدخل القومى

وتظهر الحاجة لها عندما ينتج عن التوزيع الأولي تفاوت كبير في الدخول الموزعة وترغب الدولة في إعادة توزيع هذه الدخول مرة أخرى لصالح ذوي الدخول المنخفضة أي تسعى إلى تقليص حدة التفاوت بين الذين أصابوا نصيبا"حسنا" من التوزيع الأولي والذين لم يحققوا إلا القدر اليسير.

تعمل الدولة على اعادة توزيع الدخل باستخدام النفقات والتى يختلف تأثيرها باختلاف نوع النفقة :-

- **النفقات التحويلية:** بصفة عامة تؤدى الى اعادة توزيع الدخل الوطني وهي نوعان:
  - النفقات التحويلية الاجتماعية تؤدى الى اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة تتمثل في كل من الإعانات الاجتماعية كمخصصات الضمان والمرتبات التقاعدية والإعانات الاقتصادية

[6]- السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، دون تاريخ، ص57 .

كمدفوعات مكافحة البطالة والغلاء وكذلك تتمثل في النفقات التي تقدمها الدولة من خدمات مجانية في مجالات التعليم والصحة واقامة دور الرعاية الاجتماعية والعجزة إضافة إلى ذلك فان التوسع في القطاع العام يعني أن هناك تحديدا" للقطاع الخاص وعلى الأقل في مجال إنتاج بعض لسلع والخدمات وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من أهمية الملكية الخاصة باعتبارها المصدر الأساسي للتفاوت في توزيع الدخول في المجتمع.

- النفقات التحويلية الاقتصادية تعمل على اعادة توزيع الدخل بشكل عينى فى صورة سلع وخدمات وتتم اعادة توزيع الدخل افقياً
- النفقات التحويلية المالية مثل فوائد الديون تعمل على اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية التى تقرض الدولة وتحصل على الفوائد ، المقتتطعة اصلاً من الضرائب التى يدفعها الفقراء.

➢ **النفقات الحقيقية:** كما قلنا هى توثر على توزيع الاول للدخل ولا تعمل على اعادة توزيع الدخل ، إلا اذا كانت اجور الموظفين مثلاً اكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم وهنا تكون الزيادة فى الاجر عبارة عن نفقة تحويلية لذلك نجد انها تؤثر على اعادة توزيع الدخل القومى .

وتجب الإشارة هنا إلى اثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل لا تتحدد في طبيعة النفقات العامة فقط وانما تتوقف على مصادر تمويلها أيضا" فمحاولة الدولة إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول المنخفضة تتمثل أساسا" في عملية نقل جزء من دخل الأغنياء إلى دخل الفقراء من خلال نشاط الهيئات المختلفة في الدولة ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة وخاصة التصاعدية منها وذلك لان حصة الطبقات الغنية في حصيلتها تكون اكبر من حصة الطبقات الفقيرة أما إذا تم تمويل نفقات الدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة فان الطبقات الفقيرة سوف تتحمل معظمها وبالتالي فأنها ستؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل وليس إلى تقليله.

المبحث الثاني: تحليل النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990-2010

سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الانفاقية ومعرفة إسهامها في التنمية الاقتصادية وكذلك معرفة مظاهر الفشل ليتأتى وضع سبل العلاج المناسبة وذلك من خلال النقاط التالية.

1- تعريف النفقات العامة و تصنيفها في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى[7]، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن الأعباء الدائمة للدولة تشتمل على:[8] نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

تعتبر ميزانية التسيير والتجهيز إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة وهي بتعريف آخر المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجيات العامة وتحقيقا لدخلها الإقتصادي و الإجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني وهي تنقسم إلى قسمين: تسيير و وتجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات .

جدول رقم 01: تطور إجمالي النفقات خلال الفترة 1990-2010 الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
إجمالي النفقات	6.50	6.60	7.22	7.90	7.86	8.18	8.51	8.85	9.03	9.30	9.54
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
إجمالي النفقات	9.73	10.08	10.63	11.08	11.58	11.82	12.39	13.26	14.17	15.10	

المصدر : البنك العالمي 2012

2- نفقات التسيير

أ- تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

ب- تقسيم نفقات التسيير

[7]- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 31.
[8]- المادة رقم (23) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

حسب المادة 24 من قانون84- 17 : تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[9]:

- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات :**يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

-دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

-الدين الداخلي -ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

-الدين الخارجي.

-ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

-نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

- **تخصيصات السلطة العمومية :**تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها،المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح :**وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

-المستخدمين -مرتبات العمل. -أشغال الصيانة.

-المستخدمين -المنح والمعاشات. -نفقات مختلفة.

-المستخدمين -النفقات الاجتماعية. -إعانات التسيير.

-معدات تسيير المصالح.

- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

-التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

-النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

-النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).

-النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

-النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).

-إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

[9]- أنظر قانون 84 /17 المؤرخ في 07 /07/ 1984 المتعلق بقوانين المالية.

إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية بالشكل التالي:

-النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

-النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة.

3- تحليل تطور نفقات التسيير

خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي % 67 من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا.

جدول رقم 02: تطور إجمالي نفقات التسيير خلال الفترة 1990-2009

الفترة	1990	1995	2000	2005	2009
نسبتها إلى مجموع النفقات*	65.05	62.35	72.67	61.14	76.14
قيمة النفقات (مليار دولار)	4.23	5.10	6.93	7.08	10.79

*** النسب المئوية إعتمادا على:**

SOURCE: ONS Rétrospective Statistique(2000- 2002), Edition 2005.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2012.

فيما يتعلق بنفقات التسيير يكشف الجدول نسبة متوسطة خلال الفترة كلها حوالي % 69.55 من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت أقصاها خلال سنة 2009 حيث مثلت حوالي 76.14 % من إجمالي النفقات العامة، ووصلت إلى أدنى نسبة لها في الفترة 2000-2005 حيث بلغت 61.14 % وهي ما يمكن أن نطلق عليها نقطة توازن نسبي وبالتالي لكي تتجه السياسة الإنفاقية اتجاها صحيحا ينبغي خفض النفقات التسييرية وزيادة نفقات التجهيز.

يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة...الخ.

وينطوي الاتجاه الصعودي لنفقات التسيير عن ثلاث أنماط من الانفاق هي:

ففي النمط الأول خلال الفترة 1990-1995 لقد بلغت نفقات التسيير، نسبة 65% من النفقات العامة، ارتفعت إلى72.67% سنة 2000 وقد قفزت إلى76.14% سنة 2009 غير أن نسبتها انخفضت إلى 72.67 %من النفقات الإجمالية؛ والذي انعكس فيه أثر الإصلاحات.

أما في النمط الثاني والسائد خلال الفترة 2005 الهيكلية مع النفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث استهدف، ترشيد الاتفاق العام.

هنا نجد أن نفقات التسيير تضاعفت أربع مرات مقارنة مع نفقات التجهيز، وتعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبيرة غير قابلة للتقليص زيادة إلى أن هذه المرحلة شهدت نقص في الاستثمارات.

أما في النمط الثالث للإنفاق والسائد خلال الفترة2000 ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في النمط السابق إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من سنة 2004 أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايد مستمر من سنة 2000 إلى سنة 2010 وهكذا لا تزال نفقات التسيير من حيث الحجم مرتفعة أكثر من نفقات التجهيز تنخفض من سنة لأخرى، وقد نتج هذا النمو في نفقات التسيير أساسا عن:

-الارتفاع الشديد في قيمة التمويلات الخارجية +40 %

-ارتفاع الإعانات المقدمة للهيئات سيما فونال FONAL +100.6%[10]

4- نفقات التجهيز

أ- **تعريفها**

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الإستثمار هي الميزانية التي تفتح الإعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الإقتصادية للدولة وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن[11].

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية PNB الاستمثار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع.

---

[10]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003 ، ص112 - 113.

[11]- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص58.

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

ب- تقسيم نفقات التجهيز

توزع نفقات التجهيز على ثلاثة بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون84: [12]

أبواب :استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

-العناوين :تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة. -النفقات الأخرى برأسمال.

-القطاعات :تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

-الفصول والموارد :تقسم القطاعات إلى فرعية وفصول حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة .

4.2 تحليل تطور نفقات التجهيز

وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ذلك بوضع خطط تنموية أهميتها توسيع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، خاصة في تحسين وإعادة بناء الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية، ذلك عن طريق السياسة المالية والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي.

جدول رقم 04: تطور إجمالي نفقات التجهيز خلال الفترة 1990-2012

الفترة	1990	1995	2000	2005	2009
نسبتها إلى مجموع النفقات*	34.95	37.65	27.33	38.86	23.86

[12]- المادة رقم (35) من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

قيمة النفقات (مليار دولار)	2.27	3.08	2.61	4.50	3.38

* النسب المئوية إعتمادا على:

SOURCE: ONS Rétrospective Statistique(2000- 2002), Edition 2005.

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2012.

من خلال الجدول نلاحظ محدودية نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير حيث سجلت نسبة متدنية خلال الفترة 1990- 2000 بـ 27.33% ، أما في الفترة بين 2000-2005 أخذت في التزايد في شكل إنفاق على المشاريع الانمائية وبعد ذلك أخذت في التناقص إلى أن وصلت نسبة جد ضعيفة في بدايةالخماسي الثاني من الألفية الثالثة.

ونستطيع بشيء من اليسير معرفة مراحل تطور نفقات التجهيز وإلى إي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية، حيث سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري حيث بلغت عام2000 (2.61 مليار دولار)، وتمثل 27.33% من إجمالي النفقات، كما أن نفقات التجهيز هذه تضاعفت عام 2005 بالمقارنة مع السنة الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت4.50مليار دولار، وصلت عام 2008 إلى3.38مليار دولار أي نسبة 23.86% من إجمالي النفقات.

ومما سبق يمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

خلال الفترة 2000-2005 عرفت تزايد مستمر نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 2004 ب 330 مليار دج[13].

خلال سنة 2006 عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انخفضت سنة نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الانفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 2007-2008 وذلك نتيجة تشجيع الاستمثار وبالأخص في القطاعات الحساسة، بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة نهاية سنة 2007 بـ449.4 مليار دج [14]، ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والانفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر.

2010 مع بداية الألفية الثالثة عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد من سنة - أما الفترة 2008 لأخرى حيث بلغت سنة 321.929 ، 2000مليون دج ثم انتقلت إلى 618.665 مليون دج سنة 2010 أي بنسبة % 34.85 من إجمالي النفقات العامة، كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع

[13]- تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة جانفي 1994 - 1996 ص2 .

[14]- Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.

نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2006 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والشغل، وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة، مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق -غرب.

من خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص ومنها ضعف الاستثمارات المنتجة والمنشأة للثروات وضعف وسائل الإنجاز.

جدول رقم 05 : يوضح نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2010 الوحدة%

السنوات	نسبة النفقات الإجمالية	نسبة نفقات التسيير	نسبة نفقات التجهيز
2000	28.57	20.76	7.81
2001	31	22.62	8.38
2002	34.17	24.19	9.98
2003	40.06	24.49	15.57
2004	38.07	22.21	15.86
2005	37.88	23.62	14.26
2006	28.19	21.42	6.77
2007	30.40	23.41	7.26
2008	30.94	23.45	7.49
2009	29.70	23.93	5.77
2010	28.57	20.76	7.81

المصدر :من إعداد الطالب بناء على معطيات الجداول السابقة__.

المبحث الثالث: تحليل كمي لبعض مؤشرات التنمية الاقتصاديـة و الاجتماعيـــة

إن التطور الحاصل في بعض المؤشرات التي تسمح بتقييم شامل و إجمالي للتقدم المحقق و التقهقرات المسجلة بعد أكثر من عقدين من مجهودات التنمية يتم استعراضها في النقاط التالية:

1. تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012:

1.1 الناتج الداخلي الخام

تطور الناتج الداخلي الخام PIB عرف خلال العقود الأخيرة تدفقات مهمة أدت الـى نمو جد مرتفع طوال الفترة الممتدة من (1970-1984) الى ركود و حتـى تقهقر خـلال سنوات (1986-1992)، الا انطلاقا من سنة 1995 فنمو الناتج الداخلي الخام PIB بدأ يسترجع طريقه نحو النمو.

جدول رقم 06: تطور الناتج الداخلي الخام PIB 10^6x دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
PIB	68,21	67,39	68,60	67,16	66,56	69,09
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
PIB	70,92	72,71	76,42	78,86	80,60	82,69
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
PIB	86,58	92,55	97,37	102,33	104,38	107,51
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	
PIB	110,09	112,74	116,79	119,60	122,59	

المصدر: البنك العالمي 2012

تحليل تطور نسبة النمو للناتج الداخلي الخام PIB لفترات كبيرة نلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 07: تطور نسبة النمو السنوية للناتج الداخلي الخام بـ:%

الفترة	1994-1990	1999-1995	2004-2000	2008-2005	2012-2009
نسبة النمو السنوية	0.14-	3.46	4.32	3.16	2.73

المصدر: محسوبة انطلاقا من معطيات نسب PIB من البنك العالمي 2012.

الملاحظة الأولى المستخرجة من قراءة هذا الجدول هي عدم التجانس لإيقاع النمو الملاحظ طوال الفترات المختلفة، وعليه خلال العقود الأخيرة و ابتدءا من الألفية الثانية نمو الناتج الداخلي الخام سجل

نسبة جد عالية أي 4.32% في المتوسط لكل سنة كان نتيجة برنامج استثماري واسع مس تقريبا كل قطاعات النشاط

و كما هو ملاحظ في بداية التسعينات الجزائر اختارت من اجل تنظيم جديد لنظامها السياسي، الاقتصادي و الاجتماعي تبنت نظام اقتصاد السوق كنموذج لتنظيم الاقتصاد الوطني غير أن المرور لهذا النظام الجديد صادف ويصادف دائما مقاومات ترجمت بتدهور للنشاط الاقتصادي ليصل إلى - 0.14 %.

و ابتدءا من سنة 1995 و تعاقبا للاتفاقيات مع مختلف المؤسسات المالية الدولية التي سمحت بتقليص تعقد الوضعية المالية للجزائر مقارنة بالماضي.

النشاط الاقتصادي بدأ يجد طريقه نحو النمو كما ظهر في معد النمو السنوي المتوسط للناتج الداخلي الخام للفترة (1995-1999) ليصل زهاء 3.46%.

إن النتائج المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطور النمو الاقتصادي ما هي إلا نتيجة لتظافر بعض العوامل، فمن خلال السياسة الاقتصادية التي تزامنت مع هذه الفترة فلا بد أن نشير أن ارتفاع أسعار المحروقات و تقلص خدمة الديون نظير إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها الأثر الايجابي على نمو الناتج الداخلي الخام، كما أن مساهمة إنتاج صناعة المحروقات مثلت عامل حقيقي للنمو بقيت من ناحية أخرى أن هذه النتائج المحققة من طرف بعض الدول لها نفس الخصائص مع الجزائر.

جدول رقم 08: أهم المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال الفترة 2001 -2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ن م خ* الاسمي (بملايير الدينارات)	4.23	4.52	5.25	6.15	7.56	8.51	9.36	11.07	10.02
مؤشر أسعار الاستهلاك	3.5	2.2	3.5	4.6	1.9	1.8	3.9	4.4	5.1
ن م خ بالحجم (بملايير الدينارات)	4.08	4.43	5.07	5.88	7.42	8.36	9.01	10.60	9.53
نمو ن م خ(%)	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
ن م خ خ م** بالحجم	2.69	2.98	3.27	3.66	4.13	4.55	5.08	5.82	6.57
نمو ن م خ خ م (%)	5.4	5.3	5.9	6.2	4.7	5.6	6.4	6.1	9.3
ن م خ للفرد (بآلاف الدينارات الثابتة)	132	141	159	181	225	249	264	306	270
سعر الصرف المتوسط المرجح دج/دولار	77.26	79.68	77.34	72.06	73.35	72.64	69.37	64.58	72.63
ن م خ للفرد بالدولار	1.71	1.71	2.06	2.52	3.07	3.50	3.81	4.75	3.72

المصدر :من إعداد الباحث بناء على المعطيات المستخلصة من منشورات الديوان الوطني للإحصاء، ومن التقرير المتعلق بتنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – مصالح رئاسة الجمهورية -نوفمبر 2008 ، وكذا تقرير صندوق النقد الدولي لشهر مارس2011 .

***ن م خ :**الناتج المحلي الخام

****ن م خ خ م :**الناتج المحلي الخام خارج المحروقات

نمو إجمالي متذبذب وضعيف نسبيا: كما يلاحظ من الجدول رقم 08، كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة2001-2009، حيث تراوح هذا المعدل بين 2% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9%كأعلى مستوى له في 2003، ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاعي الفلاحة والصناعة (أنظر الجدول (2) ، ففي سنة 2006، وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا لمختلف القطاعات الرئيسية، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية(% 11.6)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة % 2.5) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي.

إن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة في الفترة 2001-2009، وهي 8.8%)، إضافة لقطاع الفلاحة (الذي سجل هو الأخر أعلى نسبة نمو له خلال نفس الفترة والمقدرة بـ19.7%).

في المتوسط، قدر نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال الفترة المعنية بنسبة 3.8% ، وهو نمو ضعيف نسبيا، كونه لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في السنوات السابقة لفترة الدراسة (5.1%، % 3.2، 2.4 % في السنوات 1998-1999-2000 على التوالي)، وبعيد عن معدل 6 أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برنامجي الإنعاش الأول والثاني)، وهذا على الرغم من تجاوزه لنسبة النمو الطبيعي للسكان المقدرة بـ % 1.6 كمتوسط لنفس الفترة.

نمو خارج المحروقات في تحسن لكنه هش : يبدو النمو خارج المحروقات في تحسن مقارنة بالنمو الإجمالي، إذ تراوح بين 4.7% في 2005 (أدنى نسبة) و 9.3% في 2009 (أعلى نسبة)، وبمتوسط6.1 % لكل فترة الدراسة. وبذلك يمكن القول، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا، وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ابتداء من سنة 2006، ليصل في سنة 2009 إلى أعلى نسبة له.

ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو % 8.0 في

المتوسط خلال الفترة)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو % 6.4 في المتوسط خلال الفترة)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو % 6.3 في المتوسط خلال الفترة).

2.1 الاستثمار العمومي:

لقد أشارت عديد الأبحاث التجريبية لأثر الإنفاق الحكومي على التشغيل والبطالة، حيث بينت هذه الدراسات الأثر الايجابي للإنفاق الاستثماري (الاستثمار العمومي) على الإنتاجية، ومن بين الدراسات نجد دراسة D. A. Aschauer سنة 1989 التي أثبتت أن مرونة الإنتاج لرأس المال العام في الولايات المتحدة تساوي 0.39، وان انخفاض الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات السبعينات مرده إلى انخفاض حجم الاستثمار العام. لهذا نعتبر أن معدل البطالة دالة في الاستثمار العمومي بعلاقة عكسية[15]، وفي الدراسة التطبيقية قمنا بتمثيل الاستثمار العمومي بالتراكم الخام لرأس المال الثابت (EMP).

3.1 معدل التضخم:

في عام 1958 قام الاقتصادي فيليبس بنشر دراسة تطبيقية عن الاقتصاد الانجليزي مستخدما بيانات عن 97 سنة (1861- 1957)، ولقد قدر في هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل التغير في الأجر النقدي كمؤشر لمعدل التضخم باعتبار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر. ومن خلال هذا التحليل يمكن الاستخلاص بأنه يمكن خفض معدلات البطالة على أن يكون ثمن ذلك قبول معدلات أعلى للتضخم، لكن ومع بداية السبعينات لوحظ أن المستوى العام لأسعار ظل يتجه نحو الارتفاع المستمر في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات البطالة الأمر الذي أدخل الشك في مصداقية منحنى فيليبس[16]. و حسب النظرية الإقتصادية فالعلاقة بين معدل البطالة والتضخم علاقة عكسية وعليه فإننا نتوقع وجود إشارة سالبة بينهما في دراستنا التطبيقية.

2- أثر الإنفاق الحكومي على قطاع التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

يعتبر الإنفاق الحكومي وكما أشرنا إليه سابقا، أحد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من ذلك فإن تأثير الإنفاق على قطاع التشغيل، يعتبرنظريا من المسلمات، ومنه فإن الصفة الإرتباطية بين الإنفاق الحكومي، ومعدلات التشغيل داخل الاقتصاد، تعتبر محل إجماع المحللين الاقتصاديين، لمساهمة الإنفاق الحكومي في تحريك سوق الشغل في الجزائر.

[15] بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-1970، الجزائر، ص 6.

[16] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1987، ص 377.

كما عرفت الفترة 2001-2010 توسعا كبيرا في الإنفاق الحكومي، بسبب تطبيق الإنعاش الاقتصادي، ومباشرة تطبيق المخطط الثالث، وما واكبه من تحسن في المؤشرات العامة للاقتصاد.

1.2 معطيات عامة حول الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل في الجزائر 2001-2010.

تبين المعطيات العامة، والمستقاة من مصادر رسمية متعددة التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، مع الانخراط الذي اعتمدته الحكومة في سياسة المشاريع الكبرى. والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية، النقل، هياكل التعليم، وغيرها. حيث يظهر جليا أن الحكومة تطبق المقاربة الكينزية عن طريق الطلب المتنامي، لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة الميزانية التي أشرنا إليها سابقا. والجدول الموالي يوضح المعطيات الخاصة بالنفقات العمومية وقطاع التشغيل خلال هذه الفترة.

جدول رقم 09: تطور الإنفاق الحكومي وقطاع التشغيل خلال الفترة 2001-2010.

السنوات / المعطيات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات الميزانية (مليار دج)	1519	1583	1730	1885	2105	2543	3143	4882	5191	5860
معدل البطالة (%)	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.8	10.0

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

وثائق مستخرجة من وزارة المالية متوفرة على الموقع:www.mf.gof.dz

وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء متوفرة على الموقع:www.ons.dz

من خلال الجدول السابق، يتضح التطور الكبير الذي عرفته نفقات الميزانية العامة خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2010. هذه الفترة التي عرفت تطبيق مخططين لدعم النمو الاقتصادي، و مباشرة تطبيق المخطط الثالث. فقد ارتفعت النفقات العمومية من 1519 مليار دينار خلال سنة 2001 إلى 5860 مليار دينار في سنة 2010 أي بنسبة 285%. كما سجلت سنة 2008 أكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ ارتفعت النفقات من 3143 مليار دينار سنة 2007 لتصل إلى 4882 مليار دينار سنة 2008.

من جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة، فقد انخفضت من 27.3% سنة 2001 لتستقر عند حدود 10 % سنة 2010، كما تجدر الإشارة إلى سنة 2004، التي سجلت أكبر انخفاض في معدل البطالة من 23.7 % سنة 2003 إلى 17.7 % سنة 2004. أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط كاملة خلال سنة واحدة. وذلك راجع حسب المصادر الحكومية، إلى بداية تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذه السنة. ففي الحالة العادية، لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الاقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم. وهو ما يدعم الشكوك حول صحة المعطيات الرسمية، في غياب هيئات

رقابية مستقلة بإمكانها التأكد من صحة المعلومات. والشكل الموالي يوضح العلاقة التناسبية بين مؤشرات الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة خلال نفس الفترة.

شكل رقم 07 : مؤشرات الإنفاق الحكومي و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

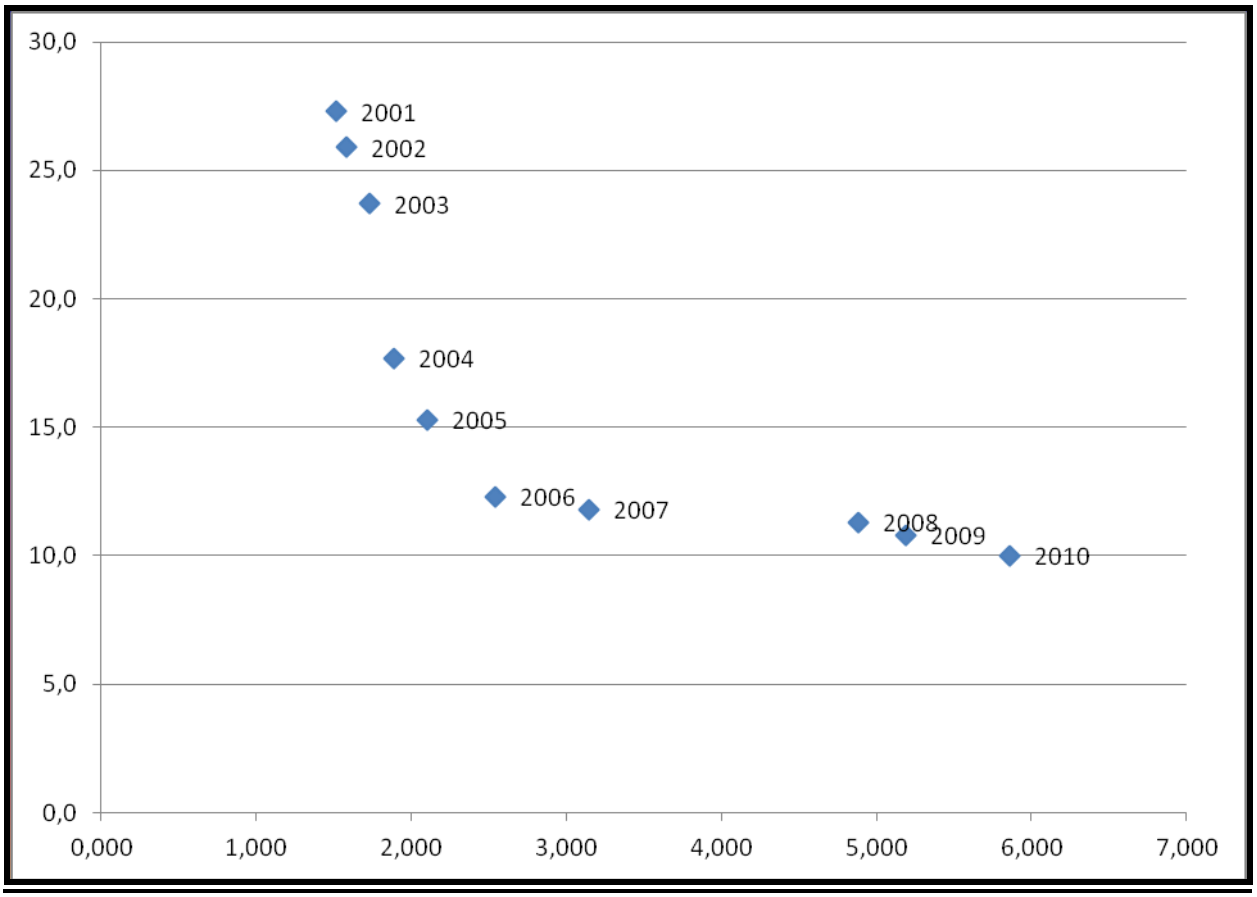

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول رقم09

2.2 البطالة و النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2010) [17]:

[17]- ورقة بحثية، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). د. يوسفات علي، أستاذ محاضر، رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية، جامعة أدرار. ص6

تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة، لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي و وضعية أسعار النفط، فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي، وفي وقت مبكر خلال السبعينات و الثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائر بعد ذلك أشد فتراته تأزماً نتيجة تراجع أسعار النفط، وإرتفاع الدين العام، و تدهور الوضع الأمني ....الخ.

شهدت الفترة 1990-2010 إنتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلات النمو عام 1990 (12%) و 1991 (23%) تقريباً، وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما انعكس بالسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994- 1999.

مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاع بمستويات بسيطة نسبياً حين وصلت أقصى معدل لها عام 2008 بحوالي 28 % برغم الأزمة المالية العالمية الراهنة، لم تتأثر أسعار النفط بشكل حادة جدا نتيجة الطلب العالمي الكبير و المتزايد، و بروز الصين كزبون كبير و مهم في السوق النفطية.

أما معدلات البطالة فالمعدل العام خلال الفترة بين 1990 إلى 1999 ارتفاع معدلات البطالة من 15.70% إلى 28.02% ، بسبب تراجع الاقتصاد الجزائري خلال الثمانينات بسبب تراجع أسعار النفط، وتأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال التسعينات مما انعكس على انخفاض مستويات التشغيل ، أما سنة 2000 إلى 2010 ، فشهدت أعلى مستويات البطالة إذ بلغت 29.49% عام 2000، وأدنى مستوى10.00% عام 2010، كما شهدت هذه الفترة انخفاض نسبي في معدلات البطالة، بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع معتبر في أسعار النفط.

أكد **"أوكن"« Okun »** في مقاله المشهور عام 1960، من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين1947 و 1960 أن كل نقطة إضافية للبطالة فوق 4 % يقابلها انخفاض 3 نقط للناتج الحقيقي[18].

3.2 الاستثمار العمومي والبطالة من 2000 إلى 2010:

انطلاقا من سنة 2000 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2001 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى، تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصاديين خلال الفترة 2001-2009.

[18] كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 78،79.

الجدول رقم 10: تطور معدل البطالة، الاستثمار العمومي من 2000 إلى 2010.

السنوات	معدل البطالة	النمو الديمغرافي بالمليون	معدل النمو الطبيعي للسكان	معدل الإستثمارات*
1990	19,70	25,02	2,49	24,10
1991	21,20	25,64	2,41	29,41
1992	23,80	26,27	2,43	27,58
1993	23,15	26,89	2,26	24,10
1994	24,36	27,50	2,17	29,49
1995	28,10	28,06	1,89	30,17
1996	27,99	28,57	1,69	26,47
1997	26,41	29,05	1,64	22,44
1998	28,00	29,51	1,57	27,15
1999	29,30	29,97	1,51	28,72
2000	28,89	30,42	1,48	25,01
2001	27,30	30,88	1,55	26,75
2002	25,70	31,36	1,53	30,81
2003	23,70	31,85	1,56	30,34
2004	17,70	32,36	1,62	33,32
2005	15,30	32,91	1,67	31,35
2006	12,30	33,48	1,78	30,00
2007	11,80	34,10	1,86	34,41
2008	11,30	34,59	1,92	37,44
2009	10,20	35,27	1,96	46,70
2010	9,90	35,98	2,03	41,38

المصدر: من إعداد الطالب بناء على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة المالية.
*** تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39، مارس 2011.**

خلال الفترة من 1990إلى 1999 ارتفاع معدلات البطالة من 19.70% إلى 29.30%، هذا سببه السقوط المفاجئ لسعر البرميل من البترول سنة 1986 اختلالات في النظام الاقتصادي، كانت نتيجته تقلص الواردات، تجمد الإنتاج، ارتفاع نسبة البطالة و نقص المواد الغذائية في السوق، إضافة إلى هذا مشكل المديونية التي تستهلك أكثر من 70% من المداخيل الصعبة19، وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي السلبية على الصعيد الاجتماعي لسوء استغلاله، وتأزم الوضع الأمني والاقتصادي خلال التسعينات مما انعكس على انخفاض مستويات التشغيل، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية، انتشار الفقر، إضافة إلى التسريح الجماعي للعمال إما بتقليص مناصب الشغل أوالطرد الجماعي.

[19] - Données statistiques : « Démographie Algérienne », N° 277, ONS, Alger, 1987, P01.

أما سنة 2000 إلى 2009 ، فشهدت أعلى مستويات البطالة إذ بلغت 28.89% عام 2000، وأدنـى مستوى9.9% عام 2010 ، كما شهدت هذه الفترة انخفاض نسبي في معدلات البطالـة، بسبب ارتفـاع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع معتبر في أسعار النفط[20].

خلال سنة 2003 تأكد تحسن التشغيل وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث ارتبط عدد مناصب الشغل المنشأة في هذه السنة أساسا بالنفقات العامة وسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني لتطوير الفلاحة وأجهزة تشغيل الشباب، في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 ويتضمن محورين، الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار، لتدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وتحسين ادارة الدين العام.

3- أثر الإنفاق الحكومي على الصحة العمومية والتربية

تمثل هي كذلك الصحة و التربية مؤشرات قياس للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

3-1- الصحة العمومية

إن خبراء التنمية في اغلب الأوقات يتفقون على ضعف التكفل والعمل على تحسين الصحة العمومية، إلا أنه انعكس الاتجاه ولو جزئيا خلال العقدين الأخيرين وخاصة في سنوات التسعينات، للعلاقة بين الصحة والتنمية بسبب الفائدة المتزايدة اللافتة للانتباه وأخذها بعين الاعتبار في استراتيجيات التنمية المعتمدة على العدالة (الإنصاف) بين أفراد المجتمع، ثم بسبب الاضطراب الحاصل إثر تراجع النمو الاقتصادي في الثمانينات على صحة الأطفال و خاصة في إفريقيا، فطيلة هذه الفترة فقد سجلت تقوية لوجهات النظر الخاصة بنفقات الصحة التي تشكل مثل التربية الاستثمار في راس المال البشري.

النسبة بين الصحة و التنمية تلعب دورا في كلا الاتجاهين، فالتمنية الاقتصادية تقود إلى تحسين حالة الصحة التي من شأنها أن تدفع الاقتصاد نحو النمو، وهكذا ، سياسة الصحة لا تحسب فقط على التنمية من اجل التقليص من الأمراض و الوفيات و لكن لابد من الالتزام كذلك بسياسات خاصة بالتغذية و الخدمات الصحية و تطهير الوسط (المحيط).

الجزائر استفادت من حالة صحية جد ايجابية على غرار كثير من الدول المتخلفة و عليه كما نبين في الجدول التالي كل المؤشرات الصحية سجلت تحسن صافي خلال هذه الفترة:

[20]- ورقة بحثية، يوسفات علي، المرجع السابق، ص6

جدول رقم 10: مؤشرات تطور الصحة خلال الفترة (1990-2011)

السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام 2005)	الإنفاق على الرعاية الصحية، إجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي)	الإنفاق على الرعاية الصحية، القطاع العام (% من الإنفاق الحكومي)	تعداد السكان الإجمالي	سكان المناطق الريفية (% من إجمالي عدد السكان)
1990	-	-	-	26239708	47,92
1991	-	-	-	26893663	47,13
1992	-	-	-	27535151	46,35
1993	-	-	-	28157560	45,57
1994	-	-	-	28752749	44,79
1995	192,410051	4,17	10,02	29315463	44,00
1996	180,5274687	3,79	10,08	29845208	43,05
1997	196,2931216	4,06	9,75	30345466	42,09
1998	206,3123753	4,06	9,61	30820435	40,13
1999	179,9978913	3,43	7,98	31276295	40,17
2000	188,2354921	3,49	8,79	31719449	39,21
2001	212,4178124	3,84	8,54	32150198	38,03
2002	225,4005716	3,87	8,79	32572977	36,85
2003	234,9890533	3,74	8,94	33003442	35,67
2004	227,2393967	3,38	7,94	33461345	34,49
2005	220,5028793	3,06	7,93	33960903	33,31
2006	232,7203368	3,13	7,79	34507214	32,24
2007	272,8752886	3,53	8,01	35097043	30,18
2008	299,0693527	3,72	7,84	35725377	30,11
2009	372,4211552	4,57	8,64	36383302	29,04
2010	364,2751409	4,34	8,97	37062820	27,98
2011	373,6131962	3,93	8,31	37762962	27,14

المصدر : البنك العالمي 2012.

نسبة الولادات انقسمت إلى النصفين الشيء الملاحظ نفسه بالنسبة للوفيات الخام و نسبة وفيات الأطفال، عندئذ الأمل في الحياة للولادات انتقل من 71.71 سنة (2002) إلى 70.5سنة (2008) و عدد الأطباء من اجل 1654 ساكن في 2003 إلى 690 ساكن سنة 2010.

إنطلاقا من بعض الإحصائيات ومعطيات كمية تم تحديدها، فان نوعية العلاج و حالة المنشآت الصحية و التي في أغلبها عمومية، عرفت تراجع مقارنة بالحيوية المسجلة خلال النصف الأول من الثمانينات، هذا ما يفسر على العموم تقلص دور الدولة في هذا النشاط بسبب تأثير عنصرين:

انخفاض موارد الدولة على أثر الأزمة الاقتصادية الناجمة عن سقوط سعر المحروقات في السوق الدولية، طوال فترة النصف الثاني لسنوات الثمانينات و بعدها شروط تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي منذ بداية سنة 1994 الذي تعفن بين أشياء أخرى ، تراجع على إثرها نشاط الدولة مما أدى إلى ضمانها من طرف القطاع الخاص .

2-3 التربيـــة:

في العالم أجمع، الأفراد يزدادون تأثرا من الاستفادة بالتربية و التعليم لأنفسهم ولأولادهم، هذا نتيجة ثلاثة أسباب يمكننا أن نوضحها في النقاط التالية :

- التربية تعتمد على مبدأ الترابط الوثيق بين التكوين والدخل و إلى درجة مستوى الفرد والجماعة.
- التربية تسمح باكتساب داخل المجتمع بعض الصيت يكون مهما من العمل في حد ذاته.
- التربية عامل أساسي في تكوين راس المال البشري لزيادة إنتاجية العناصر ليحقق النمو الاقتصادي.

الجدول التالي يبين ملخصا لتطور قطاع التربية طيلة 10 سنوات الأخيرة.

جدول رقم 12: تطور قطاع التربية

س	نسبة التمدرس بـــ %	نفقات التربية % من GDP	عدد التلاميذ لكل أستاذ
2002	90	-	24.5
2003	82	8.5	25.6
2004	85.9	5.5	22.9
2005	88.4	5.8	22.4
2006	86.5	6.0	24.8
2007	90	6.3	24.5
2008	91	6,7	25
2009	91.2	7.1	23.2

2010	91.7	7.2	20.9

المصدر: أطروحة الدكتوره لـ : د. أحمد زكان

القراءة الأولية للمؤشرات الكبرى للقطاع التربوي الوطني يكشف على الاقل لنتيجتين لافتة للانتباه: الأولى تتعلق بتطور حصة النفقات العمومية للتربية من الإنتاج الوطني للخام الذي يظهر بوضوح في تقهقر منذ سنة 1980، الذي يفسر الصعوبات الكبيرة التي واجهت هذا القطاع المترجم على العموم بمعدلات خطيرة للتسرب المدرسي تكون في بعض الأحيان مرتفعة جدا، ونوعية المنتوج من ناحية بعض المستويات متوسطة محققة على مستوى بعض الدول العضوة في اليونيسكو ".

و أخيرا العدد المتوسط للتلاميذ لكل أستاذ من اجل الدول النامية يظهر كليا انه صحيح فهو يخفي حقيقة مهمة تتعلق بوجود عدد كبير من الأساتذة المتعاقدين من بين مجموع الأساتذة، تواجد نسبة عالية من الأساتذة المتعاقدين ما هي إلا مؤشر أو مفهوم لعدم استقرار التعليم، ونظيف إليها المنشآت القليلة و الغير المهيأة و خاصة طوال الفترة الأخيرة الناجمة عن مشاكل سياسية عانت منها البلاد.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراستنا لهذا الفصل و المتمثل في التحليل الوصفي لعناصر الإنتاج في الجزائر، يمكن أن نستخلص أن الجزائر تعيش بعض المتناقضات من طراز الندرة مع الوفرة و أن الجزائر حققت التوازنات لكنها لم تستطيع تحقيق النمو خارج المحروقات، فرغم حيازة الجزائر على مصادر الريوع و منها البترول الذي يخلق الثروات إلا أن هذا القطاع لم يخلق مناصب الشغل.

فمنذ 20 سنة كما أوضح بعض الاقتصاديين، أن البترول ليس سلعة و إنما هو رأس المال و تقديره معناه تقدير لراس المال، فالجزائر من هذا المنظور تصدر مادة راس المال، ينتج ريعا مع قيمة مضافة ضعيفة ،أدت لاختلالات صاحبت الاقتصاد الوطني طيلة فترة الاستقلال،كما أن أثار الاستعمار وانعكاساته على المدى البعيد و ظهور النمو في الجزائر بوتيرة متذبذبة لارتباطه بعوامل خارجية كفيلة بان ترسم معالم حقيقية لعناصر الإنتاج.

الفصل الرابع: دراســة قيــاسية لأثـر النفقات العمــومية على النمــو الإقتصــادي

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد القياسي فرعا من فروع الاقتصاد، إذ يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الاقتصادية. كما يعتبر أداة توفيقية بين النظرية الاقتصادية والواقع الاقتصادي باستعمال الأدوات الرياضية والإحصائية، حيث يعتمد الاقتصاد القياسي على التصورات النظرية الاقتصادية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النماذج، متخذا في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معدلات تبسط العلاقة بين المتغيرات. كما تعتبر النماذج الاقتصادية القياسية المتعلقة بالسلاسل الزمنية وسيلة ذات أهمية بالغة في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية، والقيام بالتنبؤ بسلوكها المستقبلي بهدف الإعتماد عليها في عملية التخطيط الاقتصادي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الدراسة القياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي في الفترة الممتدة بين 1990- 2010 معتمدين في ذلك على برنامج (EVIEWS 07).

المبحث الأول: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب والأبحاث الجامعية التي تناولت موضوع الإنفاق العام نذكر منها:

الدراسة الأولى: مداخلة بعنوان:" أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009").

أقيمت هذه الدراسة من طرف الأستاذ: " علي سيف علي المزروعي" ولقد استهدفت قياس أثر الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي، حيث إستخدم الباحث ثلاثة نماذج قياسية لمعرفة أثر الإنفاق العام لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009 في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أثره في كل مصدر من المصادر الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي، وأخيراً أثره في كل مصدر

من المصادر الثانوية للناتج المحلي الإجمالي حيث تعبر هذه النماذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي أو أحد مصادره الرئيسية أو الثانوية كمتغير تابع أو معتمد يمثل دالة في المتغير المستقل وهو الإنفاق العام وعلى النحو الآتي:

$$GDP = F(G) \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$GDP1 = F(G) \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$GDP2 = F(G) \ldots\ldots\ldots (3)$$

إ ذ:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

GDP1 :أحد مصادر الناتج المحلي الإجمالي الرئيسة

GDP2 :أحد مصادر الناتج المحلي الإجمالي الثانوية

1- كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعاً خلال السنوات (1990-2009)، إ ذ بلغت نسبة النمو 630%؛ بمعنى آخر الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات تضاعف أكثر من ست مرات خلال هذه المدة.

2- من خلال نتائج تقدير النموذج الأول نرى أنَّه كلما زاد الإنفاق العام في دولة الإمارات بمليون درهم فإن الناتج المحلي الإجمالي سيزداد بمقدار (4.159) مليون درهم، بمعنى آخر أنَّه في ظل (قانون مضاعف الإنفاق الحكومي) فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمليون درهم يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار مقارب إلى (240) ألف درهم.

3- كما أنه في ظل هذا النموذج فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لكي تغطي الإنفاق العام يجب عليها أن تحقق حداً أدنى من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط في أية سنة ما مقداره (71,834.5 مليون درهم).

4- يؤثر الإنفاق العام إيجابياً وبصورة معنوية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى معنوية لمتغير الإنفاق العام البالغ 1%، ومن خلال قيمة معامل التحديد فإن الإنفاق العام يسهم بنسبة (90%) في شرح وتفسير التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي، بينما ما نسبته (10%) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل وأسباب أخرى .

الدراسة لثانية:بعنوان: [1] PUBLIC EXPENDITURE AND ECONOMIE GROWTH : A CRITICAL EXTENSION OF BARRO (1990) MODEL »

أقيمت هذه الدراسة من طرف الأستاذ: **"ريناتو بالدوتشي** " سنة 2005 وتمحورت إشكالية هذه الدراسة حول دراسة مدى التأثير الإيجابي للإنفاق العام الإستهلاكي على النمو الإقتصادي في نموذج

1 - بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009، ص 18.

"بارو"، حيث أكد هذا الأخير على أن الإنفاق العام يؤثر فقط على النمو الإقتصادي من خلال الإستثمارات العامة دون إعطائه أية أهمية لإمكانية التأثير الإيجابي للإستهلاك العام على النمو الإقتصادي والذي يختلف بإختلاف نظرة الأفراد إليه و التي بناءا عليها يمكن الحكم على إنتاجية الإستهلاك العام أم لا.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- الإنفاق العام يتفاعل مع الإنفاق الخاص للتأثير الإيجابي على النمو الإقتصادي.

2- إن معدل النمو الإقتصادي الناتج عن إرتفاع كل من الإستهلاك العام والإستثمار العام يرتفع عنه في الحالة التي أشار إليها "بارو" عند إرتفاع الإستثمار العام وحده فقط.

3- إن أثر الإستهلاك العام على النمو الإقتصادي يتوقف على نظرة الأفراد إليه، حيث أنه إذا كان يؤخذ بعين الإعتبار على أنه إستهلاك عام بديل للإستهلاك الخاص فإن ذلك يدفع الأفراد إلى توجيه ماكان مخصصا من دخولهم كإستهلاك إلى إدخار ومنه إلى إستثمار ومن ثم إزدياد التراكم الرأسمالي الذي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الإقتصادي، أما إذا كان ينظر إليه على أنه إستهلاك عام وفقط فإنه بذلك يعتبر تبذيرا للموارد ولا أثر له على النمو الإقتصادي وهذه هي الحالة التي أشار إليها "بارو" في نموذجه سنة 1990 و التي أكد فيها على أنه عندئذ يبقى النمو الإقتصادي متعلقا بحجم الضريبة التي من خلالها يتحدد حجم الدخل المتاح للفرد.

الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان: "أثر الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي

هذه الدراسة تمت من طرف الأستاذة: **" نورة عبد الرحمن الرشيد"** يهدف هذا البحث إلى محاولة توضيح مدى أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي واستعراض بعض نتائج الدراسات الميدانية في هذا المجال ، بالإضافة إلى محاولة دراسة مدى تأثير الإنفاق العام على التجهيزات الأساسية والاستثمار الخاص وكذلك الخدمات العامة أو أوجه الإنفاق بوجه عام ، حيث أشارت معظم نتائج الدراسة إلى أن لا يمكن القول على أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي بالحكم عليه حكما مطلقا بالسلب أم الإيجاب.

بدأت هذه الدراسة بالتحقق من الأهمية النسبية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للدولة حيث وجد أن متغير السكان والإنفاق على التعليم والصحة والأمن والدفاع لهم آثار سالبة على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل . كما أظهر الباحث أنه في الأجل القصير يكون تأثير التغير في الإنفاق على البنية التحتية له أثره الموجب على التغير في الناتج المحلي الإجمالي بينما تأثير النمو في الإنفاق على التعليم والصحة لهما آثار سالبة على النمو الاقتصادي .

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية

1- مفهوم السلسة الزمنية والعناصر المكونة لها

أولا: ماهية السلسلة الزمنية

تعددت تعاريف السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص ومن أبرز التعاريف:

السلسة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم المتتالية منظمة خلال فترة زمنية معينة، وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال فترة حسب فترات (تواريخ) متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية (متساوية من حيث الطول)[1].

ثانيا: العناصر المكونة لسلسلة الزمنية:

عند رسم السلسلة الزمنية على محور أفقي يمثل الزمن (السنوات مثلا) ومحور آخر يمثل قيم الظاهرة، وبشكل عالي الدقة، تبرز لنا أربع عناصر مركبة للسلسلة الزمنية (والتي لا يمكن كشفها كلها بالعين المجردة)، بحيث نجدها تحت تأثير هذه العناصر وبدرجات متفاوتة، وهذه العناصر تعتبر العناصر المكونة لها والمؤثرة فيها في نفس الوقت وتتمثل هذه العناصر في: الإتجاه العام، المركبة الموسمية، المركبة الدورية أو العامل الدوري، المركبة العشوائية

[2] نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004، ص37.

ويمكن التعبير عن العناصر المكونة للسلسلة الزمنية بالشكل البياني التالي:

شكل رقم (03-06): العناصر المكونة للسلسلة الزمنية

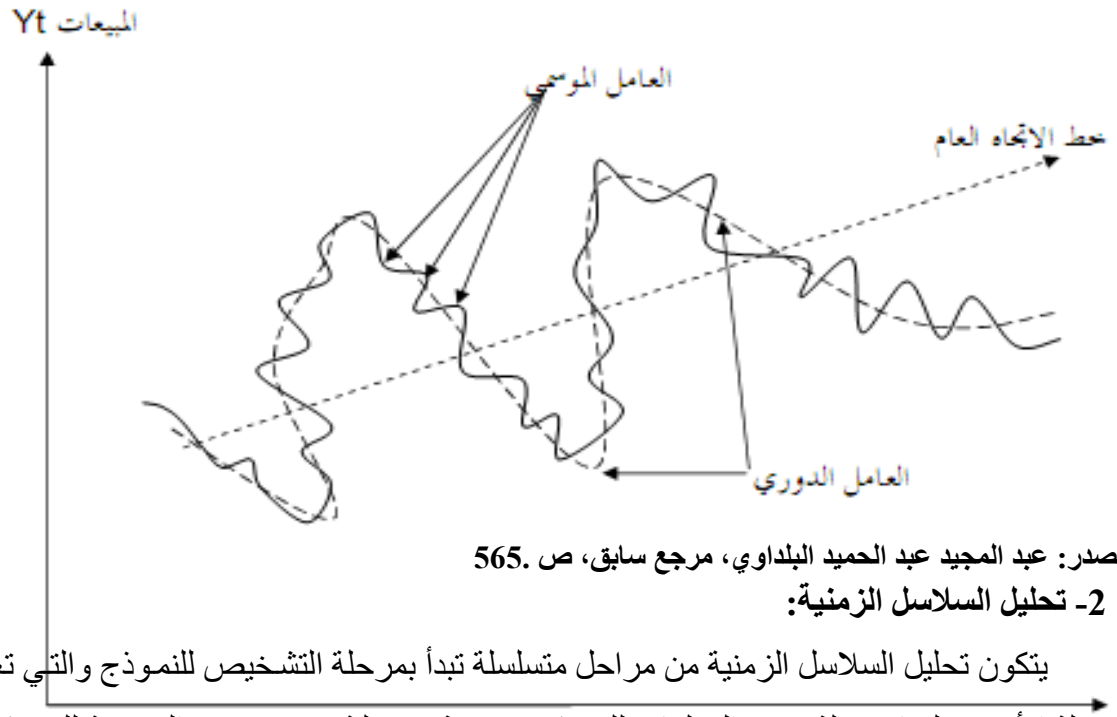

المصدر: عبد المجيد عبد الحميد البلداوي، مرجع سابق، ص .565

2- تحليل السلاسل الزمنية:

يتكون تحليل السلاسل الزمنية من مراحل متسلسلة تبدأ بمرحلة التشخيص للنموذج والتي تعد المرحلة الأهم، وتليها مرحلة تقدير المعلمات للنموذج، ومن ثم مرحلة فحص مدى الملائمة للنموذج، وتأتي المرحلة الأخيرة وهي مرحلة التكهن أو التنبؤ.

إن إحدى طرق تحليل السلاسل الزمنية تتم من خلال تمثيلها بنموذج خطي عام هو النموذج المختلط Mixed Model، حيث إن الكثير من السلاسل الزمنية لا يمكن تمثيلها- بنموذج انحدار ذاتي Autoregressive model (AR) فقط، أو نموذج وسط متحرك Moving Average (MA) Model فقط، لأنه غالباً ما يكون للسلسلة خواص كلا النموذجين وبذلك تمثل بالنموذج المختلط (انحدار ذاتي – وسط متحرك) Autoregressive Moving Average Mode; (ARMA) ويكتب اختصاراً ARMA (p,q) حيث P تمثل رتبة الانحدار الذاتي، q تمثل رتبة الوسط المتحرك.

وللسلسلة $\{y_t\}$ المستقرة تكون صيغة ARMA (p,q) :

$$\phi(B)y_t = \theta(B)a_t$$

where

$$\phi(B)_t = 1-\phi_1 B - 1-\phi_2 B^2 - \ldots\ldots - 1-\phi_p B^p$$

$$\theta(B) = 1-\theta_1 B - 1-\theta_2 B^2 - \ldots\ldots - 1-\theta_q B^q$$

$$B^j a_t = a_{t-j}$$

$\{a_t\}$ سلسلة الأخطاء العشوائية المستقلة وتسمى التشويش الأبيض white noise والنماذج AR (P)، MA (q) يمكن اعتبارها حالات خاصة من النموذج ARMA[1] (p,q).

3- اختبارات الجذر الأحادي:

هناك عدة طرق واختبارات للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية. فمنها من يعتمد على شكل التمثيل البياني للسلسلة وذلك بملاحظة ما إذا كان هناك تأثير للزمن على منحى السلسلة(سواء بالنسبة للمتوسط أو للتباين). كما اعتمد **"بوكس وجنكينز"**"Box-Jenkins" في دراسة الاستقرارية على شكل دالة الارتباط، معتبرين أنه تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت معاملات دالة ارتباطها تؤول بسرعة إلى الصفر كلما كبرت درجة التأخير P.

إلا أنه نظرا لأهمية معرفة نوع النموذج(TS أو DS)الذي تخضع له السلسلة في التحليل الإحصائي لهذه الأخيرة. كان من الضروري إيجاد طريقة لمعرفة كيف يتم الاختيار بين النموذجين؟ وضعت اختبارات الجذر الأحادي للإجابة على هذا التساؤل. والمتمثلة أساسا في اختبارات ديكي فولر و اختبارات ديكي فولر المطورة، اختبارات سعيد ديكي، اختبارات فيلبس بيرو، اختبارات هال ...إلخ.

1.3 اختبارات ديكي فولر(1979) Dickey-Fuller[2]:

ترتكز هذه الاختبارات على تقدير ثلاث نماذج مختلفة، كل نموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى AR(1) (بدون ثابت، بثابت، بثابت ومركبة اتجاه عام خطية).

AR(1) بدون ثابت $(1-\Phi_1 L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$ [1]

AR(1) بثابت $(1-\Phi_1 L)(X_t - \mu) = \varepsilon_t \quad , E(X_t) = \mu$ [2]

AR(1) بثابت ومركبة اتجاه عام خطية $(1-\Phi_1 L)(X_t - \alpha - \beta t) = \varepsilon_t$ [3]

النموذج الأول:

$$(1-\Phi_1 L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t-1} + \varepsilon_t$$

يتم اختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| \prec 1 \end{cases}$$

- إذا كانت H_0 صحيحة يكتب النموذج:

$$(1-L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \Leftrightarrow X_t = X_0 + \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_i$$

هذا النموذج من نوع DS وهو عبارة عن مسار عشوائي بدون ثابت ذو طبيعة عشوائية محضة. يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى:

[1] عبيد محمود محسن الزوبعي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 13 نوفمبر 2007، ص 1- 3.

[2]: Bourbonnais R., (1998) : Analyses des series temporelles en economies .

$$(1-L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow \Delta X_t = \varepsilon_t$$

- إذا كانت H_1 صحيحة فإن النموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى AR(1) مستقر.

النموذج الثاني:

$$(1-\Phi_1 L)(X_t - \mu) = \varepsilon_t$$
$$\Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad ,c = \mu(1-\Phi_1)$$

يتم اختبار نفس الفرضيتين السابقتين:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| \prec 1 \end{cases}$$

- إذا كانت H_0 صحيحة ($\Phi_1 = 1 \Rightarrow c = 0$) يكتب النموذج:

$$X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t$$

هذا النموذج من نوع DS وهو عبارة عن مسار عشوائي بدون ثابت ذو طبيعة عشوائية محضة. يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى:

$$(1-L)X_t = \varepsilon_t \Leftrightarrow \Delta X_t = \varepsilon_t$$

- إذا كانت H_1 صحيحة فإن النموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى AR(1) مستقر بثابت.

النموذج الثالث:

$$(1-\Phi_1 L)(X_t - \alpha - \beta t) = \varepsilon_t$$
$$\Leftrightarrow X_t = \Phi_1 X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad ,c = \alpha(1-\Phi_1) + \Phi_1\beta \quad ,b = \beta(1-\Phi_1)$$

يتم اختبار نفس الفرضيتين السابقتين:

$$\begin{cases} H_0 : \Phi_1 = 1 \\ H_1 : |\Phi_1| \prec 1 \end{cases}$$

- إذا كانت H_0 صحيحة ($\Phi_1 = 1 \Rightarrow c = \beta \, , b = 0$) يكتب النموذج:

$$X_t = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

هذا النموذج من نوع DS وهو عبارة عن مسار عشوائي بثابت ولكن بمركبة اتجاه عام ذات طبيعة مختلطة (محددة وعشوائية). يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى:

$$\Delta X_t = \beta + \varepsilon_t \qquad [36]$$

- إذا كانت H_1 صحيحة وبوضع $v_t = X_t - \alpha - \beta t$ يمكن كتابة النموذج كالآتي:

$$X_t = \alpha + \beta t + \nu_t$$

$$\nu_t = \frac{1}{1-\Phi_1 L}\varepsilon_t$$

كما هو ملاحظ فإن الحد العشوائي ν_t عبارة عن مسار انحدار ذاتي ومتوسطات متحركة ARMA. إذن النموذج عبارة عن مسار TS بمركبة اتجاه عام محددة محضة بخطأ من نوع ARMA، هذا المسار يصبح نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى AR(1) مستقر إذا قمنا بالفرق بالنسبة لمركبة الاتجاه العام الخطية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2.3 كيفية تطبيق اختبار ديكي فولر:

- تقدير النماذج الثلاثة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والحصول على مقدرات المعالم ولتكن: $\Phi_1^*, \tilde{\Phi}_1, \hat{\Phi}_1$.
- حساب إحصائيات: $n(\Phi_1^* - 1), n(\tilde{\Phi}_1 - 1), n(\hat{\Phi}_1 - 1)$ حيث يمثل n عدد المشاهدات.
- يعطي التقدير بواسطة المربعات الصغرى الإحصائيات $t_{\Phi_1^*}, t_{\tilde{\Phi}_1}, t_{\hat{\Phi}_1}$ حيث:

$$t_{\hat{\Phi}_1} = \frac{\hat{\Phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\hat{\Phi}_1}}$$

$$t_{\tilde{\Phi}_1} = \frac{\tilde{\Phi}_1 - 1}{\hat{\sigma}_{\tilde{\Phi}_1}}$$

$$t_{\Phi_1^*} = \frac{\Phi_1^* - 1}{\hat{\sigma}_{\Phi_1^*}}$$

- إذا كانت $t_{\hat{\Phi}_1} \succ t_\alpha$ و $n(\hat{\Phi}_1 - 1) \succ n(\hat{\Phi}_1 - 1)_\alpha$ يتم قبول H_0 أي يوجد جذر أحادي هذا بالنسبة للنموذج الأول مثلا وبنفس الطريقة بالنسبة للنموذجين الآخرين حيث:

t_α و $n(\hat{\Phi}_1 - 1)_\alpha$: القيم المجدولة لـ ديكي فولر.

تعطي برامج الإعلام الآلي الخاصة بالسلاسل الزمنية القيم المحسوبة لـ ديكي فولر مباشرة.

تسمح هذه الاختبارات بمعرفة وجود أو عدم وجود جذر أحادي فقط، ولكن لا يمكن لها أن تبين نوع المسار TS أو DS خاصة بالنسبة للنموذجين الثاني والثالث ولهذا أضيفت اختبارات مكملة تعتمد على توزيع فيشر.

3.3 الاختبارات المكملة:

هذه الاختبارات تخص النموذجين الثاني والثالث. وهي تسمح بمعرفة وجود جذر أحادي وكذا المسار العشوائي الذي تخضع له السلسلة الزمنية.

أ- النموذج الثاني:

$$X_t = \Phi_1 X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad , c = \mu(1-\Phi_1)$$

يتم اختبار وجود جذر أحادي أولا، ثم اختبار الفرضية المكملة $H_0^1 : (c;\Phi_1) = (0;1)$ ضد الفرضية البديلة(على الأقل أحد المعلمتين يختلف). ويتم حساب إحصائية كالتالي:

$$F_1 = \frac{(SCR_c - SCR_2)/2}{SCR_2/(n-2)}$$

حيث:

SCR_c: مجموع مربعات البواقي للنموذج [1] المقيد بالفرضية المبدئية، وليكن

$$SCR_c = \sum_t (X_t - X_{t-1})^2$$

.

SCR_2: مجموع مربعات البواقي للنموذج [2] غير المقيد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية.

n: عدد المشاهدات.

توزيع هذه الإحصائية يشبه توزيع فيشر. ويكون القرار كالتالي:

إذا كانت $F_1 \succ \Phi_\alpha$ يتم رفض H_0^1 بمستوى معنوية α

Φ_α: القيم المجدولة لـ ديكي فولر.

ب- النموذج الثالث:

$$X_t = \Phi_1 X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$$
$$c = \alpha(1-\Phi_1) + \Phi_1\beta$$
$$b = \beta(1-\Phi_1)$$

بعد اختبار وجود جذر أحادي، يتم اختبار فرضيتين مكملتين: $H_0^2 : (c;b;\Phi_1) = (0;0;1)$ ضد الفرضية البديلة(على الأقل أحد المعالم يختلف)، و $H_0^3 : (c;b;\Phi_1) = (c;0;1)$ ضد الفرضية البديلة(على الأقل أحد المعالم يختلف).

ويتم حساب الإحصائيتين المرافقتين لهاتين الفرضيتين كالتالي:

$$F_2 = \frac{(SCR_c - SCR_2)/3}{SCR_3/(n-3)}$$

$$F_3 = \frac{(SCR_c^2 - SCR_3)/2}{SCR_3/(n-3)}$$

حيث:

SCR_c: مجموع مربعات البواقي للنموذج [1] المقيد بالفرضية المبدئية، وليكن $SCR_c = \sum_t (X_t - X_{t-1})^2$.

SCR_c^2: مجموع مربعات البواقي للنموذج [2] المقيد بالفرضية المبدئية H_0^3، وليكن $SCR_c^2 = \sum_t (X_t - X_{t-1} - \hat{c})^2$.

SCR_2: مجموع مربعات البواقي للنموذج [3] غير المقيد المقدر بطريقة المربعات الصغرى العادية.

n: عدد المشاهدات.

توزيع هاتين الإحصائيتين يشبه توزيع فيشر. ويتم اتخاذ القرار بنفس الطريقة المتبعة في النموذج السابق.

4.3 استراتيجية اختبارات ديكي-فولر:

يمكن تلخيص استراتيجية اختبارات ديكي-فولر في الشكل التالي :

الشكل 09: استراتيجية اختبارات ديكي فولر

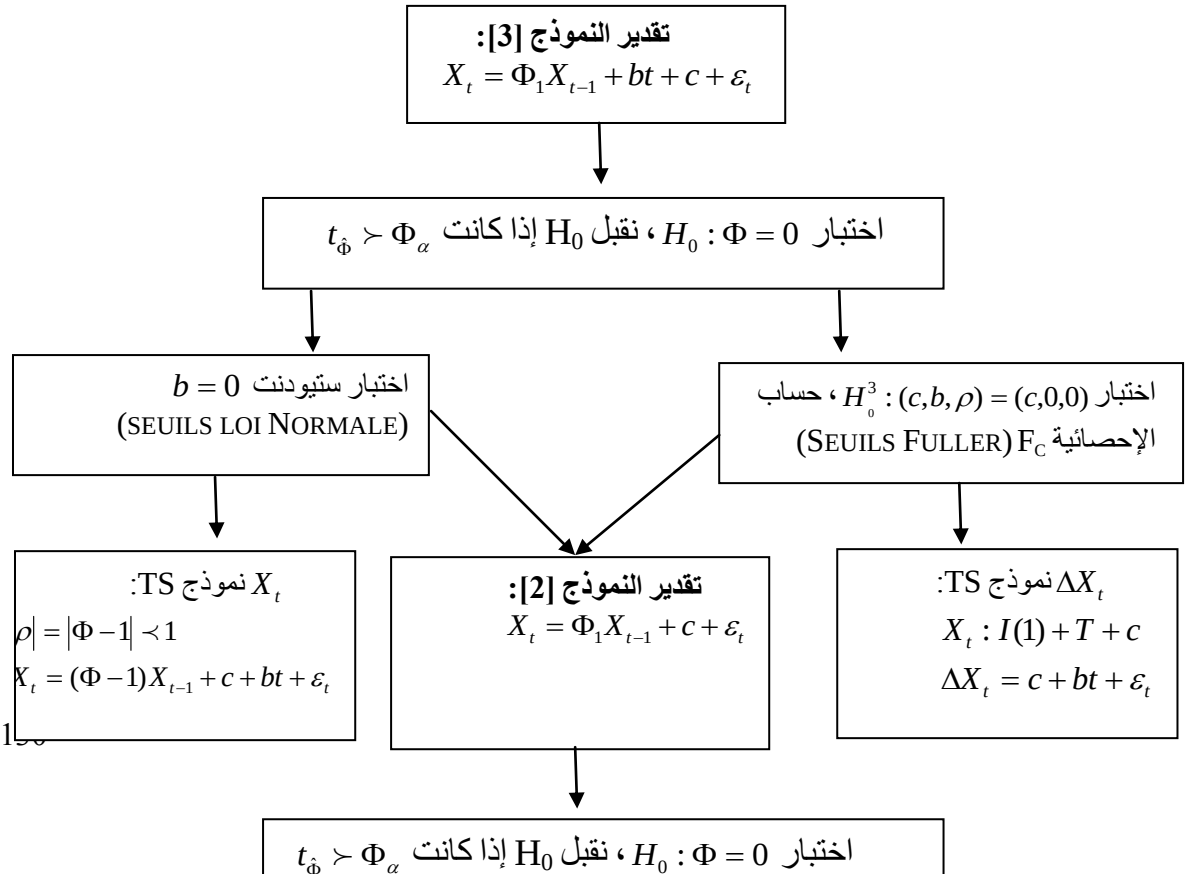

4- اختبار التكامل المشترك

إذا كان هناك سلسلتان (Y_t, X_t) غير مستقرتين فليس من الضروري أن يترتب على استخدامهما في تقدير علاقة ما للحصول على انحدار زائف، وذلك إذا كانا يتمتعان بخاصية التكامل المشترك.

وسنتعرض في هذا المطلب لبعض المفاهيم المتعلقة بالتكامل المشترك واختباراته.

1.4 تعريف تكامل السلاسل الزمنية:

إذا كان هناك متغير ما Y_t مستقرا stationnaire في صورته الأصلية قبل إجراء أي تعديلات عليه يقال أنه متكامل من الرتبة صفر، أي $Y_t \sim I(0)$. وإذا كان هذا المتغير غير مستقر في صورته الأصلية non stationnaire وأصبح مستقرا بعد الحصول على الفروق الأولى:

$$\Delta U_t = y_t - y_{t-1}$$

يقال أنه متكامل من الرتبة الأولى أي $y_t \sim I(1)$.

وبوجه عام إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة d أي أن $y_t \sim I(d)$.

وتوجد هناك بعض الخصائص المتعلقة بتكامل السلاسل الزمنية، منها:

1- إذا كان هناك متغيران: Y_t et X_t وكانت رتبة كل واحد منهما كما يلي:

$$y_t \sim I(0)$$

$$y_t \sim I(1)$$

فإن السلسلة Z_t التي تشير إلى مجموعهما تكون متكاملة من الرتبة الأولى، أي أن:

$$Z_t = (Y_t + X_t) \sim I(1)$$

2- لا يؤثر إضافة حد ثابت أو ضربه في سلسلة زمنية على رتبة تكاملها. فلو أن:

$$X_t \sim I(0)$$

a,b: constant

$$:.Z_t = (a + bX_t) \sim I(d)$$

3- يترتب على طرح سلسلتين متكاملتين من رتبة واحدة الحصول على سلسلة جديدة متكاملة من نفس الرتبة، فلو أن:

$$y_t \sim I(d)$$

$$X_t \sim I(d)$$

a: constant

$$:.Z_t = (Y_t - aX_t) \sim I(d)$$

4- إذا قمنا بتقدير علاقة بين متغيرين (Y_t, X_t) وكان كل منهما متكامل من الرتبة الأولى نحصل على بواقي résidus متكاملة من الرتبة الأولى أيضا، وهو ما يعني أن المتغيرين لا يتصفان بخاصية التكامل المشترك على النحو الذي سوف نوضحه فيما بعد. أي إذا كان:

$$y_t \sim I(1)$$
$$X_t \sim I(1)$$
$$y_t = a + bX_t + U_t$$
$$U_t \sim I(1)$$

ولعل هذا يعني أنه إذا كان هناك سلسلتين متكاملتين من نفس الرتبة كل على حدة، فليس هناك ما يضمن أن يتصفا بخاصية التكامل المشترك.

2.4 تعريف التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين: (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن.ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك في حالة أن تكون السلسلتان (Y_t, X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، وأن تكون البواقي الناجمة عن العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر. أي أنه، حتى يكون التكامل المشترك موجودا بين متغيرين: (Y_t, X_t) يتعين تحقق الشروط التالية:

$$y_t \sim I(1)$$
$$X_t \sim I(1)$$
$$y_t = a + bX_t + U_t$$
$$U_t \sim I(0)$$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في البواقي U_t يقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازني في الأجل الطويل.

ومما سبق نجد أن التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. فلو أن هناك متغيرين يتصفان بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل، بالرغم من وجود إمكانية انحرافات عن هذا الإتجاه في الأجل القصير.وتنعكس هذه الانحرافات كما قلنا في البواقي المتمثلة في:

$$U_t = Y_t - a - bX_t$$

ووفقا لهذا المنطق فإن النظام يكون في وضع توازن عندما $(U_t = 0)$، ويكون في حالة عدم التوازن عندما يكون $U_t \neq 0$.

3.4 اختبارات التكامل المشترك:

يوجد هناك العديد من اختبارت التكامل المشترك، نختار منها اثنين على النحو التالي:

1.3.4 اختبار انجل- جرانجر(EG) :

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

أولا- نقوم بتقدير إحدى الصيغ الأصلية التالية للتكامل المشترك:

$$y_t = a + bX_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(II)$$

$$y_t = a + b_1 t + b_2 X_t + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(III)$$

ويلاحظ أن النموذج (II) يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني، والنموذج (III) يحتوي على حد ثابت واتجاه زمني.

ثانيا- نحصل على البواقي U_t وفقا للصيغة المستخدمة:

$$U_t = Y_t - a - bX_t$$

$$U_t = Y_t - a - b_1 t - b_2 X_t$$

ثالثا- نقوم باختبار مدى سكون السلسلة U_t بتقدير إحدى الصيغ التالية:

$$\Delta U_t = \lambda U_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta U_t = \lambda U_{t-1} + \sum P_{t-j} \Delta U_{t-j} + \varepsilon_t$$

ونحدد*t المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أعدها خصيصا كل من **"إنجل"** و **"جرانجر"** لذلك. فإذا كانت t المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض فرض العدم، وبالتالي تكون سلسلة (U_t) ساكنة، وبيانات كل من (Y_t, X_t) تتصف بخاصية التكامل المشترك. وبناء على ذلك فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا. وبالطبع إذا حدث العكس لا تكون المتغيرات محل الاعتبار متمتعة بخاصية التكامل المشترك، ويكون الانحدار المقدر زائفا[1].

2.3.4 اختبار الانحدار المتكامل لديربن واتسون:

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

أولا: نقوم بحساب إحصائية **"دربن واتسون"** (d) المصاحبة للانحدار الأصلي $(X_t),(Y_t)$ وتسمى d المحسوبة.

ثانيا: نبحث في جداول أعدها sargan et bhargava عن d الجدولية.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، 1998.نفس المرجع السابق، ص 669-672.

ثالثا: نختبر فرص العدم d=0 فإذا كانت d المحسوبة> d الجدولية نرفض فرض العدم و بالتالي يوجد هناك تكامل متساوي، ولا يكون الانحدار المقدر زائفا، والعكس صحيح[1].

3.3.4 اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن:

يتفوق هذا الاختبار على اختبار "**انجل جرانجر**" للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل[2] .

يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن– جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط، لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية (انجل– جرانجر) ذات الخطوتين.

وتعتبر منهجية "جوهانسن" و" جوهانسن– جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II، ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0< r (\prod)= r <$ η).ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى ($\lambda_{\max}$).

ويعرف اختبار الأثر بـ: $$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r+1}^{n} \log(\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجها التكامل المشترك $\geq r$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن = r (حيث r = 0، 1، 2). ويعرف اختبار القيم المميزة العظمى بـ :

$$\lambda_{\max} = -T \log(1-\hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك = r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجها التكامل المتزامن = r + 1.[3]

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي

1- الإطار النظري للنموذج

إن عملية اختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الظاهرة المدروسة والمتمثلة في النمو الإقتصادي كما أشرنا إليها سابقا تعتمد على النظريات الإقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن معدل النمو يتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية منها العمل، خزين رأس المال و الإنفاق العام.

---

[1] المرجع أعلاه، ص ص 636، 637.

[2] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007، ص5.

[3] خالد بن حمد بن عبدالله القدير، "اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد 17 العدد 2، السعودية، 1425هـ، ص198.

هذا التساؤل ليس حديث العهد ولكن تم التطرق إليه من قبل كل من Aschour(1989) و طور من قبل Barro(1990) ، طريق العمل الهدف منها تعريف دالة إنتاج أكثر قابلية من دالة إنتاج Cobb-Douglas، متزايدة و شبه محدبة، وتستوفي شروط Innada .

1.1 تحليل كمي للنفقات العمومية:

نبحث في هذا المبحث عن تعريف كمي لحصة أو حجم النفقات العمومية (الإنفاق الحكومي) بشقيه: نفقات التسيير و نفقات التجهيز على النمو في الجزائر للفترة (1990-2010) لذلك نستعمل دالة الإنتاج من النوع Barro (1990) هذه الطريقة تعتمد في أصلها على دالة الإنتاج من النوع Cobb-Douglas بزيادة متغيرات الإنفاق الحكومي على الإنتاج.

فالهدف من هذا البحث هو إثبات أو رفض هذه الفرضية انطلاقا من نموذج قياس اقتصادي لدور عنصر الإنتاج ، الذي يساهم بطريقة مباشرة على المدخلات مثل العناصر التقليدية لدالة الإنتاج المعرفة ب: خزين رأس المال و العمل.

لقد تم الحصول على معطيات الدارسة البنك الدولي ومن الديوان الوطني للإحصائيات و والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ووزارة المالية، وهي تمتد من 1990 إلى 2010. بالنسبة للإنفاق الحكومي والعمل، أما بالنسبة لمعدل نمو مخزون رأس المال فإننا اعتمدنا على قاعدة البيانات لـ: ***Nehru*** & ***Dhareshwer*** التي تفترض سلسلة زمنية لمخزون رأس المال لـ92 دولة للفترة الممتدة من 1950 إلى 1990. وللحصول على مخزون رأس المال اعتمدنا على عملية الجرد التي تسمح بتعريف مخزون رأس المال كما يلي[1]:

$$K_t = (1-\delta) * K_{t-1} + I_t$$

حيث: K_t مخزون رأس المال للفترة t، حجم الاستثمار للفترة t و δ معدل انخفاض رأس المال. ولتقدير مخزون رأس المال في الجزائر نأخذ مخزون رأس المال الابتدائي لسنة 1969 ويساوي 391.1 مليار دج و $\delta = 5\%$[8]، انطلاقا من هذه المعطيات استخرجنا سلسلة مخزون رأس المال بالسعر الثابت لسنة 1989.

2.1 صياغة النموذج القياسي:

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واستنادا مما سبق

[1] Ahmed ZAKANE, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003, P141.

ذكره فإن معدل البطالة يكتب بدلالة الإستثمار العمومي، معدل التضخم والناتج الوطني الإجمالي، والصيغة الرياضية يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$PIB = f(EMP, SK, DEP) \quad \text{.....(I)}$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يصبح النموذج المشكل لدينا كالتالي:

$$PIB = \alpha + \beta_1 EMP_t + \beta_2 SK_t + \beta_3 DEP_t + \varepsilon_t \quad \text{.....(II)}$$

حيث أن:

PIB: الناتج الداخلي الخام

SK: خزين رأس المال

EMP: العمل DEP : النفقات العمومية

2- دراسة استقرارية السلاسل

1.2 اختبار جذر الوحدة للسلاسل

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة الناتج الوطني الخام (PIB) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير PIB سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبار ADF.(أنظر الجدول الأول في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
PIB	2.62	-2.69	-1.96	-1.60	0.9961

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور (ADF^t) عند مستوى 5%:

$$ADF^c = 2.62 > ADF^t = -1{,}96$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة PIB غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ D(PIB).

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات الناتج الوطني الخام(D(PIB) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير DPIB سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1، وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبار ADF.(أنظر الجدول الثاني في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة (ADF^c)	% 1	%5	%10	الاحتمال
DPIB	-0.90	-2.69	-1.96	-1.60	0.3098

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -0,90 > ADF^t = -1,95$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة DPIB غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ D^2PIB.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات الناتج الوطني الخام(D^2(PIB) باستخدام اختبارADF:**

لدراسة استقرارية المتغير D^2PIB سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الثالث في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
D^2PIB	-5.66	-2.69	-1.96	-1.60	0.0000

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -5,66 < ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة D^2(PIB) مستقرة.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة العمل (EMP) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير EMP سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الرابع في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
EMP	1.16	-2.69	-1.96	-1.60	0.9305

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = 1,16 > ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة EMP غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ **D(EMP)**.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات العملD(EMP) باستخدام اختبار ADF**

لدراسة استقرارية المتغير **D(EMP)** سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الخامس في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
DEMP	-0.23	-2.69	-1.96	-1.60	0.5900

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -0,23 > ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة DEMP غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ**$D^2(EMP)$** .

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات العمل$D^2(EMP)$ باستخدام اختبار ADF**

لدراسة استقرارية المتغير**$D^2(EMP)$** سنستخدم اختبار ديكي فولرالمتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول السادس في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
D^2EMP	-4.57	-2.69	-1.96	-1.60	0.0001

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -4,57 < ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة **$D^2(EMP)$** مستقرة.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة خزين رأس المال (SK) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير SK سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF. (أنظر الجدول السابع في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
SK	4.50	-2.68	-1.95	-1.60	1.0000

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = 4,50 > ADF^t = -1,95$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة SK غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ SK.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات خزين رأس المال(D(SK باستخدام اختبارADF:**

لدراسة استقرارية المتغير DSK سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الثامن في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة (ADF^c)	% 1	%5	%10	الاحتمال
DSK	-0.67	-2.69	-1.96	-1.60	0.4122

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -0,67 > ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة DSK غير مستقرة ، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ **$D^2(SK)$**.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات خزين رأس المال$D^2(SK)$ باستخدام اختبارADF:**

لدراسة استقرارية المتغير **$D^2(SK)$** سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها ب1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظرالجدول التاسع في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
D^2SK	-4.11	-2.70	-1.96	-1.60	0.0004

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t :

$$ADF^c = -4.11 < ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة **$D^2(SK)$** مستقرة.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة الإنفاق الحكومي (G) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير G سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـــ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF. (أنظر الجدول العاشر في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
DEP	9.04	-2.68	-1.95	-1.60	1.0000

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = 9,04 > ADF^t = -1,95$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة DEP غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ **(D(DEP**.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات الإنفاق الحكومي(D(DEP باستخدام اختبارADF:**

لدراسة استقرارية المتغير DSK سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـ1 وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الحادي عشر في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
DDEP	-0.38	-2.69	-1.96	-1.60	0.5315

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t عند مستوى 5%:

$$ADF^c = -0,38 > ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة DDEP غير مستقرة ، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لـ **D^2(DEP)**.

***اختبار جذر الوحدة في سلسلة فروقات الإنفاق الحكومي D^2(G) باستخدام اختبار ADF:**

لدراسة استقرارية المتغير **D^2(DEP)** سنستخدم اختبار ديكي فولر المتطور (ADF) والذي يعتمد في تطبيقه على تحديد درجة التأخير والتي حددناها بـــــ1- وذلك من خلال استعمال معيار دالة الإرتباط الذاتي الجزئية والجدول التالي يلخص اختبارADF.(أنظر الجدول الثاني عشر في قائمة الملاحق).

المتغير	ADF المحسوبة ADF^c	% 1	%5	%10	الاحتمال
D^2DEP	-5.25	-2.70	-1.96	-1.60	0.0000

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة ADF^c أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور ADF^t :

$$ADF^c = -5.25 < ADF^t = -1,96$$

ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلسلة**D^2(DEP)** مستقرة.

2-2 اختبار التكامل المشترك

بعد التأكد من استقرارية السلاسل حسب اختبار ADF سندرس تكامل هذه المتغيرات باستخدام اختباري **"جوهانسن" (Johansen)**

اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen):

يشترط في اختبار التكامل المشترك **"لجوهانسن"** أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالتنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فانه يمكن وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنستعمل اختبار التكامل المتزامن لـJohansen (أنظر الجدول الثالث عشر في قائمة الملاحق) والذي سنلخص نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم(03- 10): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن*(Johansen)- اختبار الأثر-*

فرضيات حول عدد معادلات التكامل المتزامن	القيم الحرجة	إحصائية الأثر	القيم الذاتية
لا يوجد	47.85	70.05	0.85
على الأقل واحد	29.79	33.79	0.67
على الأقل اثنان	15.49	12.35	0.44
على الأقل ثلاثة	3.84	1.24	0.06

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

• عند السطر الأول (r=0) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة TR^c أكبر من القيمة المجدولة للأثر TR^t عند مستوى معنوية 5% :

$$TR^c = 70,05 > TR^t = 47,85$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك .

• عند السطر الثاني (r=1) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة TR^c أكبر من القيمة المجدولة للأثر TR^t عند مستوى معنوية 5%:

$$TR^c = 33,79 > TR^t = 29,79$$

من خلال هذا الإختبار نرفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك .

• عند السطر الثالث (r=2) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة TR^c أقل من القيمة المجدولة للأثر TR^t عند مستوى معنوية 5%:

$$TR^c = 12,35 < TR^t = 15,49$$

من خلال هذا الإختبار نقبل فرضية العدم والتي تنص بوجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

من خلال تطبيقنا لاختبار الأثر لجوهانسن تبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك، وهذا يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات والناتج الوطني الخام، طالما أن هذا الاختبار يتحقق يمكن المرور إلى نموذج تصحيح الخطأ الذي يهتم بالعلاقات التوازنية القصيرة الأجل.

3- تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ(ECM) :

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية حسب اختبار جوهانسن نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ جوهانسن والذي توضحه المعادلة التالية (أنظر الجدول الرابع عشر في قائمة الملاحق):

$$\Delta PIB_t = \underset{(-1,28)}{-0.83} - \underset{(-2,01)}{(6.42E+09\,e_{t-1})} + \underset{(0,29)}{0,18\Delta PIB_{t-1}} + \underset{(1,00)}{11160,19\Delta EMP_t} - \underset{(-0,97)}{0,34\Delta SK_t} + \underset{(1,89)}{3,19\Delta DEP_t} \quad \ldots.(IV)$$

من خلال إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم المعادلة (IV) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% إلا أن معامل الإرجاع (force de rappel) الذي لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0,83) فهذه الإشارة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل.

- **التفسيرات الإحصائية:**

من المعادلة نقبل إحصائيا معلمة كل من المتغيرات الثلاثة : خزين رأس المال ، العمل و النفقات العمومية لان إحصائية t^* المحسوبة لستيودنت لكل من EMP ,SK,DEP اكبر من إحصائية t^*_{tab} المجدولة و التي تساوي إلى $t_{*tab} = t^{0.05}_{n-k} = t^{0.05}_{21-3} = t^{0.05}_{18} = 1.69$ إذن المعلمات معرفة و تختلف عن الصفر عند مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$.بحيث[1]:

$$t^{0.05}_{SK_t} = 4.11$$
$$t^{0.05}_{EMP_t} = 4.57$$
$$t^{0.05}_{DEP_t} = 5.25$$

أما فيما يخص معاملات التحديد المضاعفة نقبل اختبار فيشر للنموذج الأول ($prob \prec 0.05$).

معامل التحديد المضاعف يمثل $R^2 = 0.99$ يعني أن القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار قوية جدا، بصيغة أخرى نقول أن المتغيرات (العمل و خزين رأس المال و النفقات العمومية) تفسر 99%¨ من الناتج الداخلي الخام ، كما إن إحصائية DW تدل تماما عن غياب الارتباط الذاتي للأخطاء .

رغم أن معامل التحديد كبير جدا و غياب الارتباط الذاتي للأخطاء إلا انه من وجهة نظر التحليل القياسي الاقتصادي نستخلص لرفض هذا النموذج مما يوحي بوجود مشكل الارتباط المتعدد Multicollinéarité بين المتغيرات خزين رأس المال و النفقات العمومية الى جانب الاشارة السالبة لمعلمة النفقات العمومية، الأمر الذي مازال قيد الدراسة في النظرية الاقتصادية.

[1] كل القيم تؤخذ بالقيم المطلقة $\left|t^{0.05}_{x_t}\right|$

- **التفسيرات الإقتصادية:**

نقبل إشارة (موجبة) معلمة خزين رأس المال لأنه إذا ارتفع خزين رأس المال أدى إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

نقبل إشارة (موجبة) معلمة العمل لأنه إذا أرتفع التوظيف (العمل) أدى إلى ارتفاع في الإنتاج و بذلك نمو الناتج الداخلي الخام.

نرفض إشارة (سالبة) معلمة النفقات الحكومية لان زيادة في النفقة العمومية متبوع بنمو اقتصادي يزيد من ارتفاع الإنتاج.

خاتمة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، وبدأت هذه الدراسة بالتحقق من الأهمية النسبية لتأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي للدولة حيث أظهرت بعض الدراسات السابقة أن تأثيره ذلك سيتجلى في صورة إنفاقه على التعليم والصحة والأمن والدفاع والبنية التحتية .فكلما زادت إنتاجية تلك القطاعات ازدادت القدرة على إكمال مسيرة الإنفاق على تلك القطاعات بل وربما غيرها، غير أن من تتبع ما هو متاح من دراسات سابقة سيجد طابع التشتت وعدم التركيز يغلب عليها، فاستيقن بأن هناك ندرة في وجود دراسات تبين العلاقة بين الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة والنمو الاقتصادي، ودراسة اختبار الجذر الأحادي بينت لنا أن المتغيرات مستقرة بعد فروقاتها من الدرجة الثانية كما أن اختبار"**جوهانسن**" للتكامل المتزامن أثبتا وجود علاقة تكامل متزامن.

خاتمة عامة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة دور وأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي انطلاقا من المفاهيم النظرية الأساسية للحضور الفعلي للدولة في الحياة الاقتصادية، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي.

إن تقديم أهم المفاهيم النظرية الأساسية التي تأخذ بعين الاعتبار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يبرز التيارات الاقتصادية بمذاهبها المختلفة التي تتفق على أن للدولة دور هام وكبير في الاقتصاد المعاصر .

منذ ذلك الحين فإسهامات الكلاسيكيون والنيوكلاسيكيون من الجيل الأول كانت معاكسة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والكينزيون يرو ضرورة تواجد عنصر هام يساهم ايجابيا في صقل هذه التدفقات الظرفية.

أشرنا في تحليل النمو في المدى الطويل إلى الهدف من النظري والتجريبي للنمو الاقتصادي باعتباره تجدد منذ أكثر من عشرية من الزمن، فدور النظريات الجديدة ذكرت أن النمو الداخلي يقع على الأقل في مستويين:

تحديد عناصر النمو أُعتبرت أنها غنية بالاكتشافات، بعكس نموذج (سولو-سوان)، فان المردودية الحدية لرأس المال غير مرتبطة بخزين هذا الأخير و لكن بكمية الموارد المخصصة للتجميع (التراكم)، بعبارة أخرى (معدل الادخار)، و هكذا النمو يصبح محمي ذاتيا، و المرتبط بسلوك(تصرف) اقتصادي داخلي وليس بعامل خارجي كما جاء في النظرية النيوكلاسيكية للنمو، هذا ما يفسر عدد النماذج المقترحة التي قامت باستخراج بعض العناصر المساهمة في النمو، مثل المعرفة العلمية و التقنية، التمهين عن طريق التطبيق، رأس المال البشري، المنشآت القاعدية..الخ.

النظريات الجديدة للنمو أعطت محتوى و مفهوم نظري لتدخل السلطات العمومية في ترقية النمو على المدى الطويل و عليه و انطلاقا من هذه النظريات تدخل الدولة في العرض l'offre بهدف تدارك الاعظمية الجزئية لميكانيزمات السوق، القاضية و بطريقة معاصرة على معدل النمو في المدى الطويل.

إضافة لذلك يرى عدد كبير من المنظرين، أن نظرية النمو الداخلي أعطت إطارا نظريا متعلق بأساس الموضوع من اجل تفسير بعض خبرات التنمية، والسماح في نفس الوقت بتحديد وتعريف استراتيجيات النمو المعتمدة على اختيار سياسة اقتصادية، النفقات العمومية تلعب دورا هاما فيها.

النتائج النظرية المتوصل إليها:

- تطور دور الدولة في الإقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

أما النتائج المستوحاة من دور الدولة في الحياة الاقتصادية تبقى نظرية، وهذا ما ينبثق عن النموذج الكلاسيكي للتوازن العام، تبعا لوجود مبدأ المرد ودية السلمية المتزايدة للسلع الجماعية و الخارجية.

- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الإقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الإستهلاك العام والإستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية و السلع الإستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الإقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الإستقرار الإقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الإقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الإجتماعية فإن الإنفاق العام في الشكل تحويلات حكومية وإعانات يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الإجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي إنطلاقا من كونها المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي.
- يؤثر الإستهلاك العام على النمو الإقتصادي بشكل كبير في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ أن الأولى أين ينخفض فيها الوعي المصرفي وتقل فيها درجة تطور الأسواق المالية، فإن زيادة الإستهلاك العام لا ينتج عنه إزاحة الإستهلاك الخاص لعدم توجه الأفراد إلى الإستثمار في السوق المالي، بخلاف الدول المتقدمة والتي يعتبر فيها الإستهلاك العام بديلا للإستهلاك الخاص الذي يزاح نتيجة توجه الأفراد إلى الإستثمار في السوق المالي.
- تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على متغيرات النشاط الإقتصادي.
- ظاهرة إزدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- إن التحديد الدقيق والمدروس في صياغة الأهداف عند إعتماد برامج الإنفاق العام يساهم بدرجة كبيرة في الرفع من وتيرة تخصيص الموارد والكفاءة بغية تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، وهذا ما يؤكد الفرضية الموضوعة. وللوصول إلى هذا المبتغى يلزم إستخدام مجموعة من الأساليب والطرق أهمها:

- ضرورة الإهتمام بتحديث منظومة الميزانية العامة عن طريق إدخال منهج الإدارة بالأهداف خاصة في جانب برامج الإنفاق العام بغية تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية والإجتماعية، للوصول إلى تنمية إقتصادية حقيقية.

- التوجيه الجيد لسياسة الإنفاق العام لتحقيق النمو الإقتصادي وإستقرار المستوى العام الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك يكون من الإنطلاق من مبدأ سياسة رشيدة تقل فيها مظاهر التبذير والإسراف.

أخيرا وبعد تشريحنا للعناصر المحددة للإنتاج نقوم في الفصل الرابع بتطبيق أدوات الاقتصاد القياسي لمعرفة مساهمتها في الإنتاج ، وهو محور الدراسة التطبيقية.

تمثل في التحليل الوصفي لعناصر الإنتاج في الجزائر، إذ يمكن أن نستخلص أن الجزائر تعيش بعض المتناقضات من طراز الندرة مع الوفرة و أن الجزائر حققت التوازنات لكنها لم تستطيع تحقيق النمو خارج المحروقات، فرغم حيازة الجزائر على مصادر الريوع و منها البترول الذي يخلق الثروات إلا أن هذا القطاع لم يخلق مناصب الشغل.

الهدف من هذا الفصل هو اختبار العلاقة بين مساهمة حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، و عليه فقد بينت نتائج الدراسة التطبيقية مايلي :

نتائج الدراسة التطبيقية

فيما يخص دور النفقات العمومية في نظريات النمو و التنمية استعملنا نظريات النمو الداخلي لإدخالها للنفقات العمومية كعنصر مباشر ومحدد لمستوى الإنتاج في دالة الإنتاج الموسعة.

الطرح التجريبي في هذا الفصل ما هو إلا محاولة القيام بالتحقق من أطروحات نظريات النمو الداخلي ، لذلك تم تقدير مجموعتين من الانحدارات :

الأولى و تمثلت في إدخال النفقات العمومية بشقيها (نفقات التسيير ، نفقات التجهيز) مباشرة في دالة الإنتاج الموسعة كعنصر محدد للإنتاج، النتائج المتحصل عليها كانت متباينة في مختلف التقديرات لنماذج الانحدار، فعلى المستوى الإحصائي أعطت نتائج مقبولة إلى حد كبير أما من وجهة نظر اقتصادية كانت ضعيفة و لكن مقبولة إلى حد ما.

الثانية و تمثلت في الشكل المركز لدالة الإنتاج فأعطت نتائج مقاربة للنتائج المسجلة في النماذج المقدرة في المجموعة الأولى، إلا أنها سمحت بتحديد الأثر الفعلي للنفقات العمومية، أحسن وضوحا و تفسيرا.

في النهاية، نستطيع أن نستخلص أن النفقات العمومية تلعب دورا أكثر أهمية في سياق النمو، لأنها أعطت عدة اعتبارات، ففي حالة الجزائر نرى أن مساهمة النفقات كلية لها أثر ايجابي على النمو إلا أن نفقات التجهيز كانت عكس ذلك و هو شي يدعوا للبحث و التساؤل، في حين نفقات التسيير كانت جد مثالية في تفسير الظاهرة حيث كان أثرها ايجابي و أحسن من نفقات التجهيز.

و بعد هذه النتائج يمكن إعطاء جملة من التوصيات:

- لا بد من التفكير في مختلف النظريات و الخاصة بالنمو الداخلي.

- يجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور (بنك معلومات) يعتمد على دراسات علمية معمقة من اجل تحسين الأداء الاقتصادي .

- إمكانية التعمق وخاصة فيما يتعلق بتعديل التقدم العلمي، وكذلك العلاقة الموجودة بين التكنولوجيا و الاقتصاد.

- لا بد من وجود نظام مؤهل لحماية الاقتصاد ، بإصلاح النظام التربوي ، التكوين المتواصل، الرسكلة...الخ.

في الأخير يبقى هذا البحث محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى في هذا الميدان الذي يبقى فضاء واسعا للبحث و التنقيب و الإثراء ، في هذا الإطار يمكن اقتراح بعض المواضيع التي تبينت من خلال هذه الدراسة أنها جديرة بالبحث و الدراسة و التي نذكر منها:

- دراسة المؤسسات المالية في ترقية النمو
- النمو و البطالة
- أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي
- العلاقة بين النمو الاقتصادي و الانفتاح الخارجي
- دور التجديد التكنولوجي .

أولا: المراجع باللغة العربية

1 _ الكتب:

1. أحمد زآي بدوي، معجم المصطلحات الإقتصادية، دار الكتاب المصري،1985.
2. أحمد زهير شامية، خالد الخطيب: المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1997.
3. بوشهو لز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة :نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،1996.
4. بلقاسم رحالي، ركن الدين فلاك، دراسة تحليلية قياسية لأثر الاستثمار العمومي على البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2010، الجزائر.
5. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة،1998.
6. حمدي عبد العظيم: السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي-، الدار الجامعية،مصر، 2007.
7. حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة،1983 .
8. خالد بن حمد بن عبد الله القدير، "اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 17، الرياض، 2005.
9. خالد شحادة، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 91.
10. خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شرآة آاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، الكويت،1982.
11. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، 1996 .
12. روبرت بارو، محددات النمو الاقتصادي – دراسة تجريبية عبر البلدان، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2009.
13. سالم توفيق النجفي و محمد صالح تركي القريشي: مقدمة في إقتصاد التنمية: دار الكتاب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، العراق، 1988.
14. السيد عبد المولى، المالية العامة، القاهرة، دار الفكر العربي، دون تاريخ،
15. السيّد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة،1993.
16. سوزي عدلي ناشد: المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
17. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

18. عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1996.
19. العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات.
20. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 .
21. عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
22. عبد الحميد عبد المجيد، الأساليب الإحصائية التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2004.
23. عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1992.
24. عبد المنعم راضي، النقود و البنوك، مكتبة عين شمس القاهرة،1998.
25. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، الإسكندرية، 1998.
26. عبيد محمود محسن الزوبعي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن، 13 نوفمبر 2007.
27. عثمان سعيد : مقدمة في الاقتصاد العام، مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
28. عجمية محمد عبد العزيز و آخرون، التنمية الإقتصادية بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
29. عجمية محمد عبد العزيز و الليتي محمد علي، التنمية الإقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، مصر، 2004.
30. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
31. عمر و محي الدين: التخلف و التنمية، دار النهضة العربية 1998.
32. فلح حسين خلف: المالية العامة،الطبعة الأولي، عالم الكتاب الحديث-جدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008.
33. لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
34. كامل بكري، "التنمية الاقتصادية"، دار النهضة العربية، بيروت،1988.
35. محمد ابراهيم طه السقا، " التطبيقات الحديثة لفرضية التوقعات الرشيدة (1990-1995) ، كلية التجارة و ادارة الاعمال – جامعة حلوان.

36.محمد قاسم القربوتي،" واقع نظريات التنمية الغربية و إمكانية تطبيقها في الدول النامية"، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، الرياض، السعودية،1988.
37.محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الدار الجامعية، بيروت، بدون تاريخ .
38.محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية وتطبيقية"، الإسكندرية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، 2000.
39.محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1999.
40.محمد لطفي فرحات، ثورة المجتمع " مدخل إلى علم الاقتصاد "، دار الجماهيرية ليبيا، الطبعة الثانية، 2004.
41.محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
42.محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
43.محمود يونس محمد و عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الإقتصاد، الدار الجامعية
44.مرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 2002.
45.منذر قحف، السياسة الإقتصادية في إطارالنظام الإسلامي، مكتبة الملك فهد، السعودية، 1991، ص 519..
46.ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998.
47.نايهانز حورج، تاريخ النظرية الإقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأآاديمية، القاهرة،1997.
48.نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2004.
49.نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الإقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1990 .
50.نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في إقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، 2005.
51.الوادي محمود؛ وأخرون :النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
52.وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية،1988.

2 _ رسائل جامعية:

1. بن عناية جلول: أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2002، مذكرة ماجيستير في الإقتصاد والإحصاء التطبيقي.
2. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة دالي براهيم الجزائر، 2009.
3. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
4. زروني مصطفى، النمو الإقتصادي و إسترتيجيات التنمية بالرجوع إلى إقتصاديات دول جنوب شرقي آسيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000.
5. عبد الكريم تاج، "نماذج النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري"، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، - فرع القياس الإقتصادي- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، الجزائر،2003.
6. محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، جامعة الأزهر غزة، رسالة ماجستير منشورة، 2011.
7. فارس رشيد البياتي،"التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان، 2008.
8. نورة عبد الرحمن الرشيد، الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض، 2009.
9. كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

3_ بحوث، تقاريرومقالات:

1. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنوات2000، 2001، 2003، 2005، 2007، 2008.
2. خالد بن حمد بن عبدالله القدير، "اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي باستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد 17 العدد 2، السعودية، 1425هـ.

3. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، " تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ "، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي ، العدد 32 ، جامعة الأزهر، 2007.
4. حمد بن محمد آل الشيخ: العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون واجنر: شواهد دولية، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية 2002.
5. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 1987، ص 377.
6. ورقة بحثية، البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية). د. يوسفات علي، أستاذ محاضر، رئيس اللجنة العلمية لقسم العلوم التجارية، جامعة أدرار.
7. وثيقة الكترونية من موقع: http:/www.ahewar.org/debat/show.art.asp 5/03/2012.
8. وثيقة الكترونية من موقع: http:/kassioun.org/index:php 25/03/2012.
9. وثيقة الكترونية من موقع: http:/seenjieem-maktoob.com/question 25/03/2012.
10. مؤشرات النمو الاقتصادي، وائل سالم جميل، تاريخ التسجيل 18/02/2010 .
11. وثيقة الكترونية من موقع: http://econ.to-relax.net/t862-topic 23/07/2012.
12. تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة جانفي 1994 - 1996 .
13. تقرير صندوق النقد الدولي عن الجزائر، رقم 11/39، مارس 2011.
14. وثائق مستخرجة من وزارة المالية متوفرة على الموقع:www.mf.gof.dz
15. وثائق مستخرجة من الديوان الوطني للإحصاء متوفرة على الموقع:www.ons.dz
16. البنك العالمي 2012

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1_ LIVRES :

1. A.Sidahmed," Croissance et développement:théories et politiques", Tome 1,2éme édition, OPU, Alger, 1981.
2. Ahmed ZAKANE, Dépenses publiques, croissance à long terme et politique économique, Essai d'analyse économique appliquée au cas de l'Algérie, Thèse de doctorat d'état en sciences économiques, l'université d'Alger, 2003, P141.
3. A.W.Lewis" ,Economic Developement with Unlimited Supplies of Labor", The Manchester School of Economic & Social studies, 1954.
4. François escalle : maitriser les finances pupliques,pourqoui,comment ? edition economica .2005.

5. FRIEDMAN M (1969)," Inflation et système monétaire " ,CALMMAN LEVY, Paris.
6. Gregory mankiw, Mark taylor : economics, thomson learning edition, england, 2006.
7. Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993.
8. J.Lecaillon," Analyse macro-économique", Ed Cujas, Paris, 1986.
9. JOHNSON, Harry Gordon, **On Economic and society**, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.
10. lawrence S.kitter and william l.silber**, money** , (NewYork): Basic book , publishers, 1984.
11. Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, ondon, 980.
12. Michel Drouin : Le financement du développement, Armand Colin1998.
13. M.Yildizoglo," Croissance économique"**,** Université Montesquieu Bordeaux IV, France, 2007.
14. Philip . A. klein**, the Management of Market**, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1973.
15. Régis Bénichi, Marc Nouschi, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition, Paris, édition Marketing, 1990.

2_ RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES :

1. Shenggen fen, neetha rao : public spending in developing countries : trends, determination and impect, international food policy research institute, discussion paper n° 99,2003. (www.ifpri.org/sites/default/files/puplications/eptadp99.pdf), reviewed on 24/06/2012.

2. Dimetrious sideris: wagner's law in 19 century, bank of Greece working paper n° 64, 2007. (www.bankofgreece.gr/bogekdoseis/paper200764.pdf) reviewed on 19/08/2012.

3. International monetary fund : a manual on government finance statistics ,1990. (www.imf.org/external/pubs/ft/gfs/manual/1986/eng/pdf/ch4a.pdf), consulter le 02/07 /2012.
4. liliana donath et autre: public invertement and economic growth in the European union state, munich personal repec archive, 2008.
5. (http://mpra.ub.uni-muenchen.de/12954/1/MPRA_paper_12954.pdf), reviewed on 16/07/2012.
6. Source : banque d'algérie : rapport annuel de la banque d'algérie 2008, (www.bankofalgeria.dz/rapport.htm, consulter le 03/05/2012)

Tableau 1 :

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.621550	0.9961
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:22
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.018935	0.007223	2.621550	0.0179
D(PIB(-1))	0.428760	0.207007	2.071229	0.0539

R-squared	0.349834	Mean dependent var	2.60E+09
Adjusted R-squared	0.311589	S.D. dependent var	1.83E+09
S.E. of regression	1.52E+09	Akaike info criterion	45.22034
Sum squared resid	3.92E+19	Schwarz criterion	45.31975
Log likelihood	-427.5932	Hannan-Quinn criter.	45.23716
Durbin-Watson stat	2.007409		

Tableau 2 :

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.908853	0.3098
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:41
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.120897	0.133022	-0.908853	0.3754

R-squared	0.022648	Mean dependent var	2.57E+08
Adjusted R-squared	0.022648	S.D. dependent var	1.77E+09
S.E. of regression	1.75E+09	Akaike info criterion	45.45459
Sum squared resid	5.51E+19	Schwarz criterion	45.50430
Log likelihood	-430.8186	Hannan-Quinn criter.	45.46300
Durbin-Watson stat	2.262616		

Tableau 3 :

Null Hypothesis: D(PIB,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.665574	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB,3)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:42
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1),2)	-1.288164	0.227367	-5.665574	0.0000

R-squared	0.653707	Mean dependent var	-34184165
Adjusted R-squared	0.653707	S.D. dependent var	2.88E+09
S.E. of regression	1.70E+09	Akaike info criterion	45.39479
Sum squared resid	4.89E+19	Schwarz criterion	45.44425
Log likelihood	-407.5531	Hannan-Quinn criter.	45.40161
Durbin-Watson stat	1.867110		

Tableau 4 :

Null Hypothesis: EMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.163567	0.9305
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:45
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EMP(-1)	0.003752	0.003225	1.163567	0.2607
D(EMP(-1))	0.873610	0.106900	8.172194	0.0000

R-squared	0.251881	Mean dependent var	275054.1
Adjusted R-squared	0.207874	S.D. dependent var	40422.10
S.E. of regression	35976.25	Akaike info criterion	23.91841
Sum squared resid	2.20E+10	Schwarz criterion	24.01782
Log likelihood	-225.2249	Hannan-Quinn criter.	23.93523
Durbin-Watson stat	2.068652		

Tableau 5 :

Null Hypothesis: D(EMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.230251	0.5900
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:47
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1))	-0.006915	0.030032	-0.230251	0.8205

R-squared	0.002857	Mean dependent var	316.9874
Adjusted R-squared	0.002857	S.D. dependent var	36380.19
S.E. of regression	36328.19	Akaike info criterion	23.88977
Sum squared resid	2.38E+10	Schwarz criterion	23.93948
Log likelihood	-225.9528	Hannan-Quinn criter.	23.89818
Durbin-Watson stat	2.135310		

Tableau 6 :

Null Hypothesis: D(EMP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.579363	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769	
	5% level	-1.961409	
	10% level	-1.606610	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EMP,3)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:48
Sample (adjusted): 1993 2010
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EMP(-1),2)	-1.202190	0.262523	-4.579363	0.0003

R-squared	0.550934	Mean dependent var	2920.552
Adjusted R-squared	0.550934	S.D. dependent var	54715.70
S.E. of regression	36666.29	Akaike info criterion	23.91106
Sum squared resid	2.29E+10	Schwarz criterion	23.96052
Log likelihood	-214.1995	Hannan-Quinn criter.	23.91788
Durbin-Watson stat	1.856315		

Tableau 7 :

Null Hypothesis: SK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.506101	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SK)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:49
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SK(-1)	0.035749	0.007934	4.506101	0.0002

R-squared	0.174613	Mean dependent var	3.39E+09
Adjusted R-squared	0.174613	S.D. dependent var	4.13E+09
S.E. of regression	3.75E+09	Akaike info criterion	46.97878
Sum squared resid	2.68E+20	Schwarz criterion	47.02857
Log likelihood	-468.7878	Hannan-Quinn criter.	46.98850
Durbin-Watson stat	1.083668		

Tableau 8 :

Null Hypothesis: D(SK) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.672641	0.4122
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SK,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:50
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SK(-1))	-0.138477	0.205870	-0.672641	0.5097

R-squared	-0.020870	Mean dependent var	8.18E+08
Adjusted R-squared	-0.020870	S.D. dependent var	3.90E+09
S.E. of regression	3.94E+09	Akaike info criterion	47.07667
Sum squared resid	2.79E+20	Schwarz criterion	47.12638
Log likelihood	-446.2284	Hannan-Quinn criter.	47.08508
Durbin-Watson stat	1.693413		

Tableau 9 :

Null Hypothesis: D(SK,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.111350	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SK,3)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:52
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SK(-1),2)	-1.970748	0.479343	-4.111350	0.0009
D(SK(-1),3)	0.604012	0.331696	1.820980	0.0886

R-squared	0.565402	Mean dependent var	8.31E+08
Adjusted R-squared	0.536429	S.D. dependent var	5.60E+09
S.E. of regression	3.81E+09	Akaike info criterion	47.07037
Sum squared resid	2.18E+20	Schwarz criterion	47.16840
Log likelihood	-398.0982	Hannan-Quinn criter.	47.08012
Durbin-Watson stat	1.356083		

Tableau 10 :

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		9.040506	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1991 2010
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEP(-1)	0.045765	0.005062	9.040506	0.0000

R-squared	0.311783	Mean dependent var	4.30E+08
Adjusted R-squared	0.311783	S.D. dependent var	2.71E+08
S.E. of regression	2.25E+08	Akaike info criterion	41.34930
Sum squared resid	9.61E+17	Schwarz criterion	41.39908
Log likelihood	-412.4930	Hannan-Quinn criter.	41.35902
Durbin-Watson stat	1.367606		

Tableau 11 :

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.385534	0.5315
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1))	-0.049955	0.129573	-0.385534	0.7044

R-squared	-0.021109	Mean dependent var	44080335
Adjusted R-squared	-0.021109	S.D. dependent var	2.63E+08
S.E. of regression	2.66E+08	Akaike info criterion	41.68905
Sum squared resid	1.28E+18	Schwarz criterion	41.73875
Log likelihood	-395.0459	Hannan-Quinn criter.	41.69746
Durbin-Watson stat	2.071817		

Tableau 12 :

Null Hypothesis: D(DEP,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.252434	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DEP,3)
Method: Least Squares
Date: 05/12/13 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1994 2010
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DEP(-1),2)	-1.762299	0.335521	-5.252434	0.0001
D(DEP(-1),3)	0.390985	0.201272	1.942572	0.0711

R-squared	0.709914	Mean dependent var	-711113.1
Adjusted R-squared	0.690575	S.D. dependent var	4.00E+08
S.E. of regression	2.22E+08	Akaike info criterion	41.38883
Sum squared resid	7.43E+17	Schwarz criterion	41.48685
Log likelihood	-349.8050	Hannan-Quinn criter.	41.39857
Durbin-Watson stat	1.521310		

Tableau 13 : test de cointégration

Date: 05/12/13 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB EMP SK DEP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.851642	70.05241	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.676581	33.79798	29.79707	0.0164
At most 2	0.442629	12.35065	15.49471	0.1409
At most 3	0.063410	1.244675	3.841466	0.2646

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.851642	36.25443	27.58434	0.0030
At most 1 *	0.676581	21.44734	21.13162	0.0452
At most 2	0.442629	11.10597	14.26460	0.1490
At most 3	0.063410	1.244675	3.841466	0.2646

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

PIB	EMP	SK	DEP
1.92E-09	-7.50E-06	-1.25E-09	3.70E-09
8.70E-11	3.39E-06	-1.40E-10	-2.17E-09
5.49E-10	-6.01E-06	-3.35E-10	2.77E-09
-1.94E-09	3.05E-06	1.03E-09	2.02E-09

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(PIB)	4.32E+08	-11749408	-4.07E+08	2.60E+08
D(EMP)	7454.270	-5243.353	13968.97	4047.517
D(SK)	1.85E+09	-1.01E+09	-6.09E+08	3.55E+08
D(DEP)	-89068602	-1.47E+08	-49568477	13892375

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1450.421

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PIB	EMP	SK	DEP

1.000000	-3910.661	-0.649721	1.931480
	(396.410)	(0.01125)	(0.31654)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PIB)	0.829061	
	(0.64529)	
D(EMP)	1.43E-05	
	(1.5E-05)	
D(SK)	3.551750	
	(1.17973)	
D(DEP)	-0.170768	
	(0.10860)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1439.698

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PIB	EMP	SK	DEP
1.000000	0.000000	-0.737085	-0.517857
		(0.03807)	(0.40197)
0.000000	1.000000	-2.23E-05	-0.000626
		(9.4E-06)	(9.9E-05)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PIB)	0.828038	-3281.947
	(0.64592)	(2768.62)
D(EMP)	1.38E-05	-0.073639
	(1.4E-05)	(0.06131)
D(SK)	3.464025	-17302.83
	(1.05193)	(4508.91)
D(DEP)	-0.183517	171.8191
	(0.07573)	(324.599)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1434.145

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

PIB	EMP	SK	DEP
1.000000	0.000000	0.000000	7.728187
			(3.81423)
0.000000	1.000000	0.000000	-0.000376
			(0.00010)
0.000000	0.000000	1.000000	11.18738
			(5.29618)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(PIB)	0.604533	-836.1938	-0.400895
	(0.63298)	(3230.63)	(0.41136)
D(EMP)	2.15E-05	-0.157616	-1.32E-05
	(1.3E-05)	(0.06487)	(8.3E-06)
D(SK)	3.129374	-13640.86	-1.962926
	(1.04090)	(5312.63)	(0.67647)
D(DEP)	-0.210749	469.8092	0.148014
	(0.07383)	(376.843)	(0.04798)

Tableau 14 :

Vector Error Correction Estimates
Date: 05/12/13 Time: 13:22
Sample (adjusted): 1992 2010
Included observations: 19 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PIB(-1)	1.000000
EMP(-1)	-3910.661 (396.410) [-9.86520]
SK(-1)	-0.649721 (0.01125) [-57.7559]
DEP(-1)	1.931480 (0.31654) [6.10183]
C	-6.88E+08

Error Correction:	D(PIB)	D(EMP)	D(SK)	D(DEP)
CointEq1	0.829061 (0.64529) [1.28480]	1.43E-05 (1.5E-05) [0.98171]	3.551750 (1.17973) [3.01064]	-0.170768 (0.10860) [-1.57244]
D(PIB(-1))	-0.181470 (0.62815) [-0.28889]	-1.52E-05 (1.4E-05) [-1.06977]	-0.404183 (1.14841) [-0.35195]	0.120852 (0.10572) [1.14316]
D(EMP(-1))	-11160.19 (11134.1) [-1.00234]	0.574441 (0.25119) [2.28686]	-13020.15 (20355.7) [-0.63963]	-2400.825 (1873.86) [-1.28122]
D(SK(-1))	0.339436 (0.34800) [0.97539]	3.52E-06 (7.9E-06) [0.44825]	0.572985 (0.63622) [0.90060]	-0.060583 (0.05857) [-1.03441]
D(DEP(-1))	-3.194058 (1.68498) [-1.89560]	4.16E-07 (3.8E-05) [0.01095]	-5.329727 (3.08053) [-1.73013]	0.654717 (0.28358) [2.30875]
C	6.42E+09 (3.2E+09) [2.01532]	142587.1 (71816.6) [1.98543]	8.71E+09 (5.8E+09) [1.49624]	7.32E+08 (5.4E+08) [1.36648]
R-squared	0.536482	0.515798	0.683796	0.381087
Adj. R-squared	0.358206	0.329566	0.562179	0.143044
Sum sq. resids	2.80E+19	1.42E+10	9.35E+19	7.92E+17
S.E. equation	1.47E+09	33097.63	2.68E+09	2.47E+08
F-statistic	3.009276	2.769655	5.622534	1.600915
Log likelihood	-424.3786	-221.0918	-435.8422	-390.5203

Akaike AIC	45.30301	23.90440	46.50971	41.73898
Schwarz SC	45.60125	24.20264	46.80795	42.03722
Mean dependent	2.60E+09	275054.1	3.66E+09	4.48E+08
S.D. dependent	1.83E+09	40422.10	4.05E+09	2.67E+08

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.09E+62
Determinant resid covariance	2.38E+61
Log likelihood	-1450.421
Akaike information criterion	155.6233
Schwarz criterion	157.0151

ملخص

يعد تأثير الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي بشكل غير مباشر، إذ أنه وفي إطار التحليل الديناميكي والذي يعتبر الأنسب لتحليل الوقائع الاقتصادية، فإنه يمر عبر عدد من المتغيرات الاقتصادية حتى يؤثر على النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن سلوك هذه المتغيرات نتيجة زيادة الإنفاق العام يعتبر عاملا هاما في التأثير على الناتج المحلي.لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة دور وأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر وتحديد أهم المتغيرات المفسرة لنمو دالة الإنتاج للاقتصاد الكلي انطلاقا من المفاهيم النظرية الأساسية، و هذا باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي.تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في الشكل تحويلات حكومية وإعانات يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخل.و نتيجة ًلتحليل النماذج القياسية للبحث، فإن ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

الكلمات المفتاحية:

النفقات العمومية؛ النمو الاقتصادي؛ سياسة الإنعاش الاقتصادي؛ الناتج المحلي الخام؛ خزين رأس المال؛ العمل؛ برامج الإنفاق؛ السياسة الاقتصادية؛ السياسة المالية؛ الاستقرار الاقتصادي.

نوقشت يوم 22 جوان 2014